التجمع الوطني التقدمي الوحدوي

مطبوعات الأهالى

ردنا



على بيان الحكومة

مطبوعات الأهالي

خالد محيي الدين
لطفي عبد الله
أبو العز الحريري

ردنا على بيان الحكومة

موجز ردنا على بيان الحكومة

ألقاه السيد / خالد محي الدين في جلسة المجلس

صباح ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧

السيد العضو خالد محي الدين :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجلسة : السادة الزملاء :

سأبدأ بالكلام عن القضية الوطنية والقومية ، وأود أن أقول ، إننا حينما نناقش هذا الموضوع ، فيجب أن نحرص كل الحرص على نبذ أى موقف أو منطلق حزبى ، فان القضية التى نحن بصددها هى قضية مصير شعبنا وأمتنا العربية ولهذا فاننا نرى فيما أعلنه الرئيس السادات بعد انتهاء مؤتمر الاسماعيلية من أن الجانب المصرى قد أختلف مع الجانب الاسرائيلى حول القضيه الفلسطينية وحق الشعب الفلسطينى فى إقامة دولته ، وأن هذه القضية هى لب وجوهر الصراع ، نرى فى هذا موقفا ايجابيا يؤيده حزبنا تماما . ولكننا نرى فى الطرف الآخر موقف رئيس الوزراء العدو الاسرائيلى ووزير خارجيته الذى يقول بعد عودته الى القدس ، ان مصر هى المطالبة الان باتخاذ خطوة جديدة لاحراز أى تقدم ، وأقول . إن هذا شىء غير مفهوم ، إذ أن مصر قدمت أعظم عمل وهو الرغبة فى السلام ، ونرفض أيضا التفسير الذى قدمه رئيس الوزراء الاسرائيلى بأن القرار رقم ٢٤٢ لايعنى الجلاء عن كل الأراضى وإن موضوع الاستيلاء على الأراضى

بالقوة لاينطبق على عدوان ١٩٦٧ ، إن هذا أمر خطير وعلى علمنا أن يصدر قراراً بأن حرب يونيو كانت عدوانا اسرائيليا وتخطيطا له ، وقد أدان المجتمع الدولى هذا العدوان فى كافة منظماته ، كذلك فقد أحتجت اسرائيل وأن كثيرا من الشعارات قد رفعت تقول (بالقاء اسرائيل فى البحر) وأنهم كانوا فى حالة دفاع عن النفس ، وأود أن أقول للسادة الاعضاء ، إن هذا الموضوع قد حقق فيه بعد مقابلة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر والماريشال تيتو إذ أبلغه عن هذا الموضوع فعمل تحقيق فى هذا الأمر ولم يثبت أن أى مصرى قد صرح من قبل بمثل هذا التصريح .

إن القول بإلقاء اسرائيل فى البحر لم يحدث على الاطلاق وهذا تحقيق قد أجرى وهذه الكلمة بالذات لم تقل وربما قيلت كلمات أخرى .

ويزيد على هذا أن وزير الدفاع البريطانى السابق فى حزب العمال « كريستوفر مايو » وهو الان فى حزب الاحرار قد أعلن عن مكافأة ٥ آلاف جنيه استرلينى لمن يثبت أن هناك أى عربى قد قال هذه الكلمة ، وقد تقدم أحد الاسرائيليين الى المحكمة طالبا الخمسة الآلاف جنيه ، ولكن المحكمة رفضت هذا الطلب لانه قد ثبت أن الكلمات جاءت عن مصادر اسرائيلية ولم يأت أى منها عن مصدر عربى . لذلك فان هذه حجة قدمت إلى الصحافة العالمية لتبرير العدوان ولذلك فنحن نرفض هذا التفسير .

أيها الاخوة :

ان موقفنا هو ان قضية شعب فلسطين هى الجوهر وأنه لاحل لمشكلة الشرق الاوسط دون حل قضية فلسطين وأن نضع فى تقديرنا أن حق تقرير المصير الشعبى الفلسطينى وقيام دولة فلسطينية هو قضية ضرورية لأمن مصر أولا كما

هو ضرورى الامن الفلسطينى . وفى هـذا يجب أن يكون فهمنا واضحا لطبيعة العدو وتلك الهزيمة التى تمت فى مواجهة وطننا العربى . ومن هذا المفهوم يجب أن انظر الى قضية الأمن على أنها أمن الشعوب العربية أولا قبل أن تكون أمن اسرائيل . فالشعوب العربية هى التى تعرضت للغزوة الاستعمارية ، والشعوب العربية هى التى اعتدى على اراضيها والقضية الفلسطينية ، والشعب الفلسطينى هو الذى دمر ودمر كثيرا ، ان هذا موقفنا من هذا الموضوع .

أما عن التضامن العربى أيها الاخوة فاننا نرى أنه قضية ضرورية ، فالتضامن العربى أمر ضرورى ويجب أن ترتفع فوق كافة الصغائر التى تقـال الان لأن مستقبل المنطقة يرتهن بالتضامن العربى . وأننا نطالب بوقف كافة الحاملات فى جميع البلاد العربية فورا وهذا لا يمنع النقد أو المعارضة ولكن الكلمات والحملات السفيهة يجب أن توقف فورا لأن توحيد الصف العربى فى مواجهة العدو الحالى أمر ضرورى .

أيها الأخوة :

ندخل فى الحديث عن الموضوع الاقتصادى . ففى العام الماضى تقدمت الحكومة بيانها إلى المجلس الموقر ووعدت وعودا كثيرة وقد أختلفنا مع هذه الوعود ولنا نفس الملاحظات هذا العام تقريبا .

(أولا) فى التشخيص لى أربع ملاحظات على هذا الوضوع : الأولى منهـــا أنه مازالت القضية الاقتصاديه فى نظر الحكومة هى قضية ماليـة ونقدية ، أى عجز فى الميزانية وعجز فى ميزان المدفوعات ، والمطلوب من وجهة نظرهم علاجها حتى يتسنى اصلاح المسار الاقتصادى ، ولكننا قلنا فى العـام الماضى إن المشكلة الكبيرة التى تواجه مصر هى أن الاستهلاك الفردى والجماعى يزيد على الموارد

أن المجتمع المصرى عاجز عن الإدخار لمواجهة متطلبات الحاضر والمستقبل وهذا واضح تماما من أن الاستثمارات والاستهلاك فى مصر يزيد على الموارد بحوالى ٢٥ ٪ ، وأن قضية الضغط على الدخول العالية لأخذ الفائض منها لم تتم حتى الآن . ولقد ثبت هذا من مشروع قانون الضرائب الذى رفضه الرئيس أنور السادات وأعيد إلى لجنة الخطة والموازنة مرة أخرى . ولذلك فإن العلاج الأصيل للأزمة الاقتصادية فى مصر يبدأ ، أيها الاخوة ، بإعادة النظر فيما يسمى بتوزيع الدخل القومى وأخذ الفائض من الطبقات صاحبة الفائض لدفع عجلة التنمية ، أما إذا استمر عجز الموارد القومية للمجتمع فإن هذا الأمر يهدد أى تنمية أو اى عمل اقتصادى فى المستقبل .

إن موقف الحكومة بالنسبة للدعم رغم انها قد وضعت للدعم هذا العام مبلغا أكبر ، يعتبر فى نظرنا وبحساب الاسعار اقل من العام الماضى ، إن قضية الدعم افردت لها الحكومة كلاما كثيرا ايضا فى الخطة . ولقد صور السيد الدكتور وزير المالية علاج قضية الدعم او البحث عن حل لها بما يأتى :

اننا إذا استعرضنا إعانات الدعم فإننا نرى صوره يبدو من خلالها طريق مفتوح لاستمرار العجز فى الميزانية وسيظل ضغط قيمة الدعم نوعا من الضغوط على موضوع عجز الميزانية ، ونحن نقول إن الدعم فى القضية الاقتصادية هو إحدى السياسات التى يمكن مقارنتها ببدائل اخرى ان تصل الى اهداف معينة ومحاولة علاج سوء توزيع الموارد بالقول بأن هناك خللا فى هيكل الاسعار مما يستتبع النظر فى هذا الهيكل ويستتبع بالتالى إعادة النظر فى الدعم فإن هذا امر لا نوافق عليه . إن القضية الاساسية فى نظرنا ايها الإخوة تبدأ بتحديد نمط توزيع الدخل القومى مع وضع نظام للاولويات الاجتماعية ، وهذا يؤدى

بالضرورة إلى إعادة النظر فى هيكل الطلب وهيكل الإنتاج ، لأن هيكل الإنتاج يتحدد على اساس هيكل الطلب وبالتبعية تتحدد الاسعار . ولذلك فإننا نقول إن هذا هو الطريق الصحيح للمواءمة بين الانتاج والطلب وتحدد سياسة الاسعار على هذا الأساس ؛ ودون ان نمس هذا الموضوع الجوهرى الاجتماعى السياسى سنظل باستمرار نواجه هذا العجز لأن الغالبية الساحقة من الافراد تعانى عجزا فى دخولها لا تستطيع معه ان تساير ارتفاع الاسعار ، هذا الارتفاع الذى هو وليد إختلال هيكل الانتاج وإختلال هيكل الطلب النابع من سوء توزيع الدخل القومى . إننا إذا لم نبدأ علاج القصور فى توزيع الدخل القومى على اساس جديد فانه لن يكون هناك علاج للازمة الاقتصادية ولا وجـــود التنمية حقيقية .

الملاحظة الثانية ، هى أن الحكومة قدمت خطة خمسية ولكن ارقام هـذه الخطة متضخمة فى نظرنا وذلك بسبب انها حسبت على اساس السعر التشجيعى للجنيه المصرى على الاقل فى سنة ١٩٧٨ وعلى اساس الاسعار الجارية المتضخمة فى الدخل ، والخطة الثانية تقول إنها على اساس الاسعار الثابتة فى عام ١٩٧٥ ولكننا نود لإيضاح الصورة ان تحسب الاسعار على اساس سنة ١٩٧٠ ، او قبل ذلك ، لمعرفة قيمة الزيادة الواردة فى الأسعار وحجم الاستثمارات الحقيقية التى تقدم حتى يكون اكثر دقة ، لأنه قد حدثت طفرة فى الاسعار بعد حرب اكتوبر وذلك حتى لا يحدث خلل فى حساب قيمة الاستثمارات الموجودة .

كذلك فيما يتعلق بخطة التنمية فى عام ١٩٧٨ قيل عنها : إنها تضم ٧٠ ٪ من حجم الاستثمار للمشروعات القائمة و ٢٠ ٪ كذلك لعمليات الإحلال والتجديد و١٥ ٪ لإنشاء مشروعات جديدة ، وإنى اقول إنه منذ عام ١٩٧٤ ؛ اى منذ

خطة الإنقاذ وحتى الآن ، مازالت المشروعات القائمة تستولى على نسبة كبيرة من الاستثمارات واود أن تبين لنا الحكومة ما هـــذه المشروعات التى لازال يصرف عليها حتى الآن ؟ وما حجم هذه المصروفات وكيانها ؟ حيث إننا لو حسبنا الأموال التى صرفت ضمن مايسمى بخطة الانقاذ وكذلك فى خطة ١٩٧٦ ١٩٧٧ نجدها مبالغ كبيرة جداً . لذلك كان من الضرورى ان نتساءل ما هذه المشروعات التى مازالت قائمة ويصرف عليها حتى الآن ؟ ولذلك كان من المفروض ان تكون الخطة الخمسية تحت ايدنا ويسرنا قبل مناقشة خطة ١٩٧٨ حيث ورد فى بيان رئيس مجلس الوزراء وبيان نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط ان خطة ١٩٧٨ جزء مكمل وينظر اليه فى إطار الخطة الخمسية .

لذا كان من المفروض ان ترد الينا الخطة الخمسية مع ما على ان نناقش فى إطارها خطة ١٩٧٨ ، ولذلك فإننا نقول هل هناك جدية فى هذا الأمر ؟ اى هل هناك خطة جدية حقيقية ام لا ؟ ليس الامر ان ترد الخطة الى المجلس بحتويها ١٢ مجلدا ولكن المهم ان تكون خطة بالمعنى العلمى المضبوط وإلا فإن ما قيل عن خطة ١٩٧٦ - ١٩٨٠ سينطبق على خطة ١٩٧٨-١٩٨٢ حيث قبل وقتها إنه لا توجد خطه سنه ١٩٧٦ وإنى اخشى ان نسير على هذا المنوال .

الملاحظة الثالثه بالنسبة للخطة . ان دور الحكومة يركز فقط على هياكل البناء الاساسية ، ويترك مشروعات التنمية الزراعية والصناعية ، إلى القطاع الخاص ورأس المال الاجنبى مشاركة مع القطاع العام . وأنه من وجهة نظرنا فى بلد كمصر ان القطاع العام يجب ان يقوم بالدور الضخم فى التنمية الفعلية . كذلك فقد ورد ببيان الحكومة انها ستقوم باستصلاح ٢,٥ مليون فدان وذلك بناء على وجود ١٧ مليار متر مكعب ماء ، بينما نجد أن الخطة الخمسية لا تتضمن سوى استصلاح ٤٤٠ ألف فدان ، وانى لا اعرف كيف يتفق هذا مع الاتجاه إلى توفير الأمن الغذائى .

الملاحظة الرابعة وهى تتعلق بالقطاعات الرائدة فى الاقتصاد وهى قناة السويس والبترول والسياحة ، وهذه القطاعات تعد موارد جيدة حيث تدر مالا ودخلا ، ولكنها فى ذات الوقت تزيد من القوة الشرائية ولاتحاول أن تساعد فى خلق سلع مادية تواجه الطلب الناتج عن توافر القوة الشرائية فى السوق نتيجة تدفق هذه الأموال التى تأتى من البترول وقناة السويس ، وهذا من شأنه أن يجعل الاقتصاد المصرى تحت ضغط الموقف الخارجى والاسعار الخارجية والسياسة الخارجية والتجارة العالمية ويجعل احتمالاتها خطرة ، وهذا واضح أيضا من كلام السيد نائب رئيس مجلس الوزراء فى بيانه حيث قال : انه اذا لم يتحقق الادخار من ناتج البترول فإن ذلك سيترتب عليه تهديد للمسار الاقتصادى ويؤثر بالتالى على اصلاح العجز ، أى أن فى الاعتماد الكامل على هذا الأمر خطورة . ولذلك فإنه فى رأينا أن الدخول الناتجة من السياحة والبترول وقناة السويس يجب أن توجه الى مجالات التنمية الزراعية والصناعية الحقيقية فى الداخل ، وذلك بدلا من أن يوجه هذا الدخل الى زيادة القوة الشرائية مما يؤدى الى زيادة استيراد السلع من الخارج .

وواضح أن المطلوب أن يرتفع دخل السياحة من ٢٠٣ ملايين جنيه فى عام ١٩٧٧ الى ٣٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ ، وحتى يتحقق هذا الدخل وبعملية حسابية ، فإن الامر يحتاج إلى ٤٥ الف سرير ، والقطاع الخاص ورأس المال الاجنبى لن يقدما إلا ١٥ الف سرير . فالمفروض على الدولة أن توفر الباقى . فهل أعدت الاستثمارات اللازمة لذلك أم لا ؟ وفى قطاع البترول ، مقدر أن يصل الانتاج إلى ٢٢١٤ مليون جنيه حتى يزيد إنتاج الحقول القائمة ٣٥ مليون طن ، والحقول الجديدة ٣٠ مليون طن ، وهذا يحتاج حسب تقدير وزارتى

البترول والتخطيط إلى استثمارات قدرها ٣،٣٩ مليون جنية أى حوالى ٪ اجمالى الاستثمارات . فهل سيشارك فى هذه الاستثمارات رأس المال الاجنبى أم ستكون كلها على حساب الحكومة المصرية ؟

النقطة التالية التى ألاحظها على بيان رئيس مجلس الوزراء ، هى أنه تكلم عن خطة خمسية ولكن لم يتكلم عن احتمالات الحرب والسلام من ناحيه الاقتصاد : فنحن نسمع اليوم عن سرعة التوصل إلى اتفاق سلام فيه قبول بوجود اسرائيل فى المنطقة . فهل وضعت الحكومه المصرية كافة الدراسات للمخاطر الاقتصادية التى ستنشأ عن العلاقات الاقتصادية الجديدة التى ستقوم فى المنطقة ؟ وما نوعها وتصورها والخطر الذى يواجهنا من هذا النوع من العلاقات ؟ إنه إذا كان للصهيونية أهداف توسع إقليمى يمكن وقفه ، فان المخاطر الاقتصادية من علاقاتها الاقتصادية مع البلاد العربية لم تظهر تماما فى بيان رئيس مجلس الوزراء .

الملاحظة الرابعة هى أن بيان السيد رئيس مجلس الوزراء قد خلا تماما من أى إشارة إلى التعاون الاقتصادى العربى ، ولا يمكن أن نتصور وضع أية خطة للتنمية فى مصر دون الأخذ فى الحسبان ، العلاقات العربية من الزاوية الاقتصادية ولا أقصد من ذلك فقط مشاركة رأس المال العربى فى مصر ، بل أقصد المشروعات العربية المشتركة فى العالم العربى من أجل النمو الاقتصادى إن مصر هى الدولة الوحيد المؤهله لأن تلعب هذا الدور فى العالم العربى .

ومن ضمن البيانات التى أدلى بها السيد نائب رئيس مجلس الوزراء لمجلة روز اليوسف أن هناك ١،٥ مليون مصرى يعملون فى البلاد العربية ، كما ذكر جهاز التعبئة والاحصاء أن عدد العاملين بالخارج يصل الى مليونين ، فهناك إذن حوالى خمسة ملايين من المواطنين فى مصر يعيشون على أعمال ذويهم فى البلاد

الغربية سواء كانوا عمالا أو موظفين ، هذا إلى جانب المهنيين الذين يترددون على البلاد العربية . لذلك فإنني اتصور أن العلاقات الاقتصادية العربية ، والتجارة المصرية مع العالم العربي والتي تشكل ١٠ في المائة منها تحتاج إلى اعادة نظر . وكان من المفروض أن يكون هذا الأمر أحد الموضوعات الاساسية في سياسة الحكومة .

وكما قلت سابقا ، فقد كان من المفروض أن تناقش خطة ١٩٧٨ في اطار الخطة الكاملة ، ولكن حيث ان المجلس الموقر قد اتخذ قرارا بتأجيل هذا الموضوع فاننا سوف نناقش خطة ١٩٧٨ في حدود الارقام المطروحة أمامنا ، ولقد كان من المفروض أن يكون أمامنا بيان بالمشروعات التي تم تنفيذها فيما بين عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، بمعنى أن بيان الحكومة لم يتضمن على الأقل أي مقارنة شاملة للمستهدف سنة ١٩٧٧ والمنفذ الفعلي وأسباب عدم الإنجاز إن وجد . كذلك فان الارقام المعروضة للاستثمارات وقدرها حوالي ٢٢٢٢,٩ مليون جنيه مبالغ فيها في تقديرنا ، لأنه اذا حسبنا هذه الارقام بالسعر الحقيقي ـ وتقرير لجنة الخطة والموازنه يشير الى هذا الأمر ، وان كان بطريق غير صريح ـ فإن ذلك يعني أن كمية الاستثمارات لم تزد كثيرا عن العام الماضي ، وتوجد أمامنا . واقعة أخرى فقد ذكر السيد رئيس مجلس الوزراء أن مشروعات الخطة الخمسية السنوات تقدر بمبلغ ١٢ بليون جنيه . وهذه الواقعة تثير تساؤلا إن دراسات كافة الاقتصاديين تشير الى أن مشروعات التشييد والبناء تستنفذ دائما ما بين ٤٥ ، ٥٠ في المائة من مبلغ الاستثمار . أي أن حوالي ستة بلايين جنيه مخصصة للتشييد والبناء ، فهل أعد جهاز التشييد لمواجهة هذا الامر أم لا ؟ من المفروض والحالة كذلك أن يزيد جهاز التشييد والبناء بمقدار ٣٠ في

المائة سنويا . صحيح أن الميزانية المخصصة لهذا العام قد زادت ولكن ليس بالنسبة التي تؤهله للقيام بالأعمال الضخمة التي سيعهد اليه بها .

ومن الواضح كذلك أن المبلغ الـ ٢٢٢٢٫٩ مليون جنيه تعادل ٣٠ فى المائة من الدخل القومى وهذه الاستثمارات فى نظرنا تمثل نسبة عالية جدا لاتستطيع أن تصل اليها الا اقوى الدول التى لديها اقتصاد مخطط مركزى . والتى تستطيع بسياستها ان تتحكم فى كمية الادخار ، ان الأمر فى نظرنا يحتاج الى اعادة النظر فى هذه الارقام حتى لاتكون الآمال المعقودة عليها كبيرة .

ان ارقام الخطة فى هذا العام تبين ان معامل الاستثمار والدخل ، هو ٣ : ١ أى ان كل ثلاثة جنيهات تعطى ايرادا قدرة جنيه ، وحيث ان النسبة الكبرى من الاموال المخصصة للاستثمار تذهب الى مايسمى بالبنيه الاساسية التى تكون امرالها كثيرة وعائدها قليل ، فيجب فى نظرنا أن يكون هذا المعامل بنسبة ٥ : ١ وهذه هى النسبة الممكنة فى مثل هذه الامور فى البلاد النامية . وبالتبعية فإن التصور بأن الدخل القومى سيزيد بنسبة ١٢ فى المائة فى السنة ، امر يجب ان يعاد النظر فيه لأنه سيكون حوالى ٦ ٪ فقط او ان ترتفع الاستثمارات ، حتى تصل إلى ٢٠ بليون جنيه حتى تكون نسبة النمو ١٢ فى المائة .

أما عن الوصول بنسبة معدل الادخار إلى ١٩ فى المائة ، رغم أن متوسط هذا المعدل فى السنوات العشر الماضية كان ٧ فى المائة فقط ، فهو فى نظرنا أمر صعب . وهذه الزيادة تمثل نسبة عالية جدا . لذلك نود أن نعرف المصادر والتصورات والسياسات المالية والنقدية التى تجعل الوصول إلى هذه النسبة العالية أمرا يمكن تحقيقه فعلا ، وخاصة إننا لن نبدأ من فراغ ولكن من اقتصاد نعرفه جيدا ونعرف الأوضاع التى مر بها خلال السنوات الماضية . فاذا ما تصورنا أن

الاقتصاد ينمو وأنه فى الإمكان تحقيق نسبة إدخار تصل إلى ١٩ فى المائة ، فهنا يثور السؤال عن هذه القفزة المفاجئة التى تصل بنا إلى نسبة ١٢ ٪ فى عمليات الادخار فى هذه السنة .

يتبقى كلمة عن النظام الضرائبى . ذلك أن النظام الضريبى ، كما هو واضح ، هـــو الوسيلة الوحيدة لزيادة موارد الدولة وفى الوقت نفسه وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، ولامتصاص فائض الدخل . ولقد كان مشروع قانون الضرائب الذى قدمته الحكومة ، كما ورد فى تقرير اللجنة يعنى بخفض حصيلة الضرائب ٣٢ مليون جنيه . صحيح ، كما ورد فى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء ، أن كفاية جهاز التحصيل أدت الى زيادة المتحصل بنسبة ٢٥ فى المائة ، وهـذا أمر طيب إلا أنه لايغنى عن وضع نظام ضرائبى جديد لأنه مايزال هنالك كثير من الدخول بعيدة عن نطاق الضريبة لذلك فإن لوضع نظام ضرائبى عادل هدفين، زيادة موارد الدولة التى يريد انفاقها ، وتحقيق العـدالة الاجتماعية وامتصاص الفائض من القوى التى لديها هذا الفائض . والا فـنبقى دائما نواجه فشل خطط التنمية ، مادامت هذه القوى الشرائية فى يد مجموعة محددة من المجتمع وسنجد أن كل مشروعات التنمية متوجه الى هـذه المجمـوعة . وطالما أن القـوة الشرائية تتحكم فيها نسبة مابين ١٠ و ١٥ فى المائة من المجتمع فإن أى مشروع يريد أن يضمن النجاح لابد أن يتجه نحو هذه القوى الشرائية ، وبالتبعيـة فان أى تفكير فى إقامة مشروعات للاغلبية الساحقة سيرد فى المـرتبة الثانية . ومن هنا فان اعادة النظر فى هذه الاوضاع بالسياسات المتعددة وبالتنمية الجادة واستخدام الضرائب كوسيلة هو الأمل الوحيد الذى تستطيع به مصر أن تقوم بخطة تنمية وبدون البدء بتصوير شكل المجتمع الجـديد العادل المطلوب فإنه لايمكن أن تحدث فى مصر تنمية حقيقية أو جادة .

بقيت بعض الأسئلة أود أن نسمع الرد عليها . لقد ورد فى بيان السيد نائب رئيس مجلس الوزراء أنه من المنتظر أن تظهر آثار التعاون مع الخارج تماما خلال عام ١٩٧٥ . والسؤال هو ، فى أى المجالات وبأية معدلات وعلى أى أساس سيقوم هذا التعاون ؟ ومن المستفيد منه داخل مصر ؟ ذلك أنه قد ذكرت أرقام كبيرة لمشروعات الانفتاح بلغت ٦٨١ مشروعا ، فى حين أن ما نفذ منها كما ذكر ، مائة مشروع فقط ، منها حوالى ٤٠ مشروعا للبنوك والسياحة والمقاولات و ٣٤ مشروعا كيماويا ، أى مستحضرات تجميل ، وحوالى مشروعين للتعدين ومشروعين لمواد البناء . إننا نريد أن نعرف كل المعلومات الخاصة بهذا الموضوع .

واضح أيضا من البيان أن مدخرات المصريين العاملين فى الخارج والتى حولت إلى مصر فى شكل عينى أو سلع ، زادت من ١٠٩ مليون جنيه إلى ٢٤٦ مليون جنيه . وهذه ظاهرة إيجابية ، فهل يمكن أن نسمى الواردات من السلع الاستهلاكية بغرض الربح كبديل لتحويل النقد الأجنبى ، كادخار وبأى معنى ، وما نوعية هذه السلع التى وردت ؟

ورد فى البيان أن رؤوس الأموال التى تقدم أصحابها بطلب استثمارها فى مصر فى ظل قانون استثمار رأس المال العربى والأجنبى بلغت ٢٠٠٠ مليون جنيه فى أشهر معدودة ، والسؤال ما حجم المنفذ من هذه المشروعات بالفعل ؟ وما نوعية هذه المشروعات ؟

هذه هى الأسئلة التى أردت أن أتقدم بها بالنسبة للجانب الاقتصادى .

انتقل بعد ذلك إلى موضوع الزراعة . وفى نظرنا أن الاعتمادات المخصصة لها قليلة جدا بالنسبة للاستثمارات ، وأنها فى هبوط مستمر ، وهذا لا يتمشى مع

سياسة الأمن الغذائي . كذلك لم تتضح في بيان الحكومة السياسة المثلى لما يسمى بتحديث الريف أو تقدم الزراعة أو خلق ما يسمى بالمجمعات الزراعية الصناعية التي سوف تنتقل في المستقبل إلى مجمعات صناعية زراعية . إننا نقول ان الاعتمادات المخصصة للزراعة قليلة . صحيح أن كميتها زادت نظرا لزيادة الاستثمارات ولكن نصيبها النسبي في تدهور مستمر بالمقارنة بالسنوات الماضية . وبالنسبة للسياسة المائية والري فهناك كلام عن وجود ١٧,٥ مليار متر مكعب لاصلاح ٣,٨ مليون فدان جديدة . ونحن نقول ان هذا الأمر لا يمكن أن ينجح إلا اذا أعيد النظر في نظام الحيازات الصغيرة . وان هذا يجب أن يحدث بتجميع محصولي لكل محصول يزرع على تربة واحدة وذلك لتوفير مياه الري . ومن غير ذلك سيكون كل كلام يقال عن الاستفادة من مياه الري الزائدة ، عبثا .

وبالنسبة لاستصلاح الاراضي ، يقال حتى الآن انه سيتم استصلاح ١,٣ مليون فدان من أراضي الدرجتين الثالثة والرابعة ، ونحن نقول انه يجب عند استصلاح الاراضي اختيار الاراضي الجيدة أولا حتى تعطي عائدا مربحا يساعد في استصلاح بقية الاراضي .

وبالنسبة للصرف المغطى ، فنحن مع ماورد في بيان الحكومة ولكن المطلوب بذل جهد أكبر في مراجعة هذا الموضوع ، واعطاء نفوذ أكبر للجمعيات التعاونية لمراجعة الأمر مع وزارة الري ، لأنه يحدث أن كثيرا من عمليات الصرف المغطى تتعطل وتسد وتؤدي الى آثار سيئة على عكس الهدف المقصود منها .

الموضوع الآخر في السياسة الزراعية ، هو موضوع توزيع الاراضي الجديدة . وفي رأينا ان توزيع الأراضي الجديدة يعيد مرة اخرى مشكلة

الثالث . لذلك نرى أنه يجب أن يكون لمصر سياسة واضحة بالنسبة للاراضى الجديدة . فإذا كان المطلوب توزيعها الى قطاعات صغيرة فيجب أن تقام شركات تعاونية لزراعة ، وهذا هو الطريق الوحيد ، لأن الهدف الرئيسى من الارض الجديدة ، التى دفع ملايين المصريين نقودهم فيها ، هو أن تقدم فائضا للتنمية لا أن اتم زراعتها فقط . أما اذا وزعت هذه الارض وبيعت بالمزاد ، ودخلنا فى عملية المضاربة ، فمعنى ذلك اننا ليس فى نيتنا ان نضع الحل الحقيقى لمشكلة مصر فى الاراضى الجديدة حتى تكون مصدرا من مصادر فائض التنمية - وهذا هو دور الزراعة فى كل بلاد العالم - يجب ان تكون هناك سياسة وراء توزيع الارض ، فاذا كانت ستبقى قطعا صغيرة ، فانه يجب ان تقام شركات تعاونية للزراعة الكبيرة وعلى اساسها تستطيع الحكومة ان تحصل على فائضها الحقيقى الذى يخدم التنمية .

النقطة الأخيرة فى موضوع الزراعة هى انه لا يوجد استصلاح جديد فى الاراضى منذ عام ١٩٧١ وهذا استدعى ان تؤكل اراضى كثيرة من الاراضى الزراعية بسبب نمو الاسكان وهذا امر طبيعى . فلابد ان توضع سياسة حاسمة وقوية فى هذا الأمر لوقف هذا التدهور فى مساحات الاراضى التى يأكلها الاسكان .

ورد فى بيان الحكومة ايضا ان الزيادة فى الانتاج الزراعى ستكون ٣,٣ ونود ان نعرف مكونات هذه الزيادة وكيف تتحقق ، لان ماورد بشأنها مبهم فيما عدا بعض الاصلاحات التى تحدث فى التربة . لذلك نود ان نعرف هذه الارقام بدقة حتى نعرف ونتفهم الحقيقة .

اما عن إعادة النظر فى التركيب المحصولى الذى ذكر انه فى ١٩٧٨ يختلف

حتى ١٩٧٧ فإننا لانعرف السبب فى هذا التغيير وما ميزاته . هل السبب هو حدوث كارثة فى محصول القطن هذا العام الذى أدى إلى خفض المساحة المنزرعة منه ؟ فإذا كان كذلك فاننا نريد أن نعرف هل قامت الحكومة بالدراسات اللازمة لهذا الموضوع حتى لايتكرر ؟ لإنه من المقدر أن تكون خسائر القطن وصلت إلى ٩٠ أو ٧٠ مليون جنيه لذلك فحتى نعرف أنسب المحاصيل والتركيب المحصول الجيد ، يجب أن ننظر إلى أفضـــل الموارد المتاحة سواء الأرضية أو المائية أو البشرية أو السعرية حتى نستطيع الوصول إلى المحصول الجيد ومعرفة الاساس الذى يبنى عليه هذا المحصول الجـديد . وفى الوقت نفسه لانجــــد فى البيان أى ذكر لاعادةالنظر فى المشروعات العربية المشتركة لأن هناك اتجاها اليوم فى مصر لزيادة زراعة الاعلاف لمواجهة نقص الإنتاج الحيوانى . أقول هذا بمناسبة المشروعات المشتركة العربية ، لانه فى عديد من البلاد العربية كالصومال والسودان نجد أنها هى المجال الوحيد لنمو الثروة الحيوانية وان المشروعات المشتركة هى الطريق الوحيد الى ذلك . فاذا لم يكن هذا الامر موضع اهتمامنا تماما فلا أعتقد أنه سيكون هناك حل حقيقى لمشكلة الانتاج الحيوانى أوالبروتين اللازم للشعب .

يبقى بعد ذلك موضوع التنمية الاجتماعية والخــــدمات وفى الحقيقة لدى حديث عن موضوع الاسكان فقط . ان الحكومة فى العام الماضى وعدت بانشاء ١٠٠,٠٠٠ وحدة سكنية ، تقوم هى بانشاء ٣٣ ألفا منها وقال البيان أنه سيتم حتى ١٩٧٧/٩/٣٠ الانتهاء من اقامة ١٥٠٠٠ وحتى ١٢/٣١ سيتم أقامة ٧ آلاف وحدة أخرى أى ٢٢ الف وحدة بنسبة ٦٧٪ وهذه نسبة لابأس بها وتبين أن القطاع العام مازال هو القطاع الاكبر المنتج فى هذا المجتمع . أما بالنسبة للقطاع التعاونى فكان

المقدر له أن ينشىء ٣٥٠٠٠ وحدة تم الانتهاء من اقامة ٤ آلاف وحدة منها أى بنسبه ١١ ٪ فى التنفيذ . وبالنسبة لمشروعات الاسكان من المال العربى نجد أنه مقدر لها ٢٠٠٠٠ وحدة تم تنفيذ ٢٥٠٠ بنسبة ١٢,٥ ٪ فقط . ومعنى هذا أن كل ما نفذ فى الاسكان حوالى ٤٠٠٠٠ وحدة أى بنسبة ٤٥ ٪ ومن هذا يبدو أن المشكلة الخطيرة لم يحل منها شىء يذكر ، مع العلم بأنه كان هناك فى الاصل عجز وهذا أدى الى تفاقم المشكلة بل ان قانون الاسكان نفسه لم يحل المشكلة بل أدى الى رفع اسعار المساكن أكثر فاكثر . ولا تزال المشكلة السكانية قائمة . وكان رأينا عند مناقشة سياسة الاسكان هو التدخل لوقف ارتفاع أسعار الاراضى ووضع نظام محكم لتوزيع مواد البناء ، وتركيز الدولة والقطاع العام على مشروعات الاسكان الشعبى . وفى هذا قلنا انه يجب بالنسبة للمشروعات الصناعية حيث كل الشركات الجديدة على بناء مساكن لعمالها ، وهذا هو الحل الامثل لمشكلة الاسكان .

بقيت مشكلة أخيرة وهى مايسمى بالمدن الجديدة ، وقد حدث فى بلاد كثيرة أن تم تحديد سعر الارض على أساس سنة معينة ولتكن سنة ١٩٧٣ مثلا ، ويكون من حق أى شخص أن يبيع بسعر أكثر ، ولكن الحكومة تحاسبه على أساس السعر المحدد ، وبذلك فان الذى اشترى بسعر أعلى من هذا السعر سوف يتعرض للخسارة ، أى أنه من الممكن الشراء بسعر أعلى ولكن المحاسبة على أساس تجميد سعر الارض ، لذلك فانه بالنسبة للمدن الجديدة فالطريق الصحيح هو ان تبدأ تلك المدن بمشروعات صناعية وأن تقام مجمعات صناعية او زراعية يسكن الناس حولها . وبذلك تقام المدن بصورة طبيعية . أما الصورة الحالية بأن تقام المدن أولا ، ويذهب الناس لشراء اراضى فيها وتحدث مضاربة حول أسعار اراضى البناء فإنها لاتشجع على حل مشكلة الاسكان .

وكذلك فانني لم أقرأ في البيان اى شيء عن موضوع مصانع المباني الجاهزة واين ستقام هذه المصانع ؟ إن مصانع المباني الجاهزة يجب ان تقام في هذه المدن الجديدة لتكون في موقع عمليات البناء ، وإلا فاننا سنتحمل تكاليف نقل باهظة . ان موضوع مصانع المباني الجاهزة والاماكن التي ستقام فيها لم يرد ذكره في تقرير لجنة الرد على بيان الحكومة ، وقد علمت ان احد المصانع سيقام في حلوان من انتاج مصنع مقام في بلبيس ، وهذا يمثل تكاليف باهظه ، ومن المعلوم ان النقل يمثل الآن نسبة كبيرة من تكلفة السلع .

ولذلك يجب ان يعاد النظر فيما يسمى الآن بالمدن الجديدة بحيث تكون مناطق لاقامة صناعات ، تقام حولها مساكن ومجتمعات . وبذلك يمكن ان تنشأ المدن الجديدة بطريقة طبيعية بدلا من ان نبدأ بالاعلان عن انشاء المدن الجديدة فيتجه الناس الى شراء الاراضي دون وجود مقومات لمجتمع قائم ، والطريقة التي اشرت اليها هي الطريقة التي تقام بها المدن الجديدة في كل بلاد العالم .

هذا هو التعليق على بيان السيد رئيس مجلس الوزراء عن برنامج الحكومة ، واترك التعليق على مشروع الموازنه العامة للدولة للزملاء الآخرين من حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ؟

(تصفيق) .

رد حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي
على البرنامج الذي قدمه السيد رئيس الوزراء
في افتتاح الدورة الجديدة لمجلس الشعب
(١٩٧٧ — ١٩٧٨)

محتويات المذكرة

أولا . القضية الوطنية والقومية .

ثانيا : الازمه الاقتصادية وعجز الحكومة عن مواجهتها .

* ملحوظات عـــامه .
* مناقشة خطة ١٩٧٨ .

— استثمارات الخطة وأولوياتها :

— هيكل الانتاج .

— العلاقات الخارجية والتضخم .

— النظام الضريبى .

* القطاع الزراعى .
* سياسة بديلة لإنقاذ الاقتصاد المصرى .

ثالثا : التنمية الاجتماعية والخدمات .

* ملحوظات عامة .

— الاسكان

— التعليم والبحث العلمى .

— الثقافة والاعلام والخدمات الدينية .

— القوى العاملة .

— الخدمات الصحية :

— فى مجال الشباب والرياضة .

— فى مجال المرأه والطفوله .

رابعا : كلمة ختامية عن : الديمقراطية والممارسه الحزبية .

بتاريخ وأمام مجلس الشعب ألقى السيد / ممدوح سالم رئيس الوزراء ورئيس حزب مصر العربى الاشتراكى البيان الذى تضمن برنامج حزب مصر وحكومته . وقد عكفت اللجان المتخصصة فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى على دراسة هذا البرنامج ، وطرحت ملاحظاتها وانتقاداتها ، وأعدت ردها الكامل عليه . وقام مقرر « حزب التجمع » خالد محى الدين بالقاء كلمة فى مجلس الشعب يوم أول يناير ١٩٧٨ .

تضمنت ملخصا لأهم القضايا التى تضمنها رد حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، وهو الرد الذى نقدم نصه الكامل إلى أعضاء الحزب وإلى جميع المواطنين الذين يناضلون من أجل أن تكون مصر وطنا للحرية والاشتراكية والوحدة والذين يريدون أن يتعرفوا على سياسة التجمع ومواقفه ، ولسوف يسعد حزب التجمع أن يتلقى من المواطنين والأعضاء ملاحظاتهم وانتقاداتهم على الرد .

ﷺ

السيد / المهندس رئيس المجلس

الزملاء والزميلات الأفاضل أعضاء المجلس

اسمحوا لى أن انقل اليكم تحيات جميع أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وتمنياته لكم بالتوفيق فى خدمة شعبنا المصرى وأمتنا العربية .

وأرجو أن تأذنوا لى بأن ابدأ الرد على البيان الذى قدمته حكومة حزب مصر العربى الاشتراكى بتحديد سريع لموقف حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى من القضية الوطنية والقومية .

(أولا : القضية الوطنية والقومية)

إن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى عندما يناقش القضية الوطنية والقومية فانه يحرص على نبذ أى موقف أو منطلق حزبى ضيق . ذلك أن القضية التى نحن بصددها هى قضية مصير لشعبنا ولأمتنا العربية كلها ، لاقضية فريق أو حزب معين .

لهذا فاننا نجد أن ما أعلنه الرئيس السادات - بعد انتهاء مؤتمر الاسماعيلية - من أن الجانب المصرى قد اختلف مع الجانب الاسرائيلى حول القضية الفلسطينية التى هى لب وجوهر الصراع العربى الاسرائيلى ، نقول أن هذا الاعلان يتسم بالايجابية وهو أمر له أهمية خاصة .

بيد أنه من الواضح لكل ذى عينين أن رئيس وزراء العدو - يؤيده فى ذلك وزير خارجيته - قد أعلن فور عودته الى القدس ، أنه ليست اسرائيل هى المطالبة الان باتخاذ قرارات حاسمه ، وان احراز أى تقدم للوصول الى تسوية انما يتوقف على قرار من الرئيس السادات ومساعديه . وهنا يحق لنا أن نسأل .

ترى هل المطلوب أن يتنازل الرئيس السادات عن حقوق شعب فلسطين؟

أم هل المطلوب منه أن يتنازل عن السيادة الوطنية بالنسبة لبعض اجزاء من الارض المصرية ؟ فى سيناء مثلا ؟

والواقع ان حزبنا يرى أن كل المبادرات والتحركات التى حدثت من الجانب المصرى لم تغير من موقف العدو الاسرائيلى بل لا يزال متمسكا بمبادئه الصهيونية ومواقفه التوسعية .

ويضيق بنا المجال لو حاولنا أن نسوق كل الادلة التى تثبت ذلك والتى توافرت فى الفترة الاخيرة من واقع تصريحات بعض المسئولين الاسرائليين . وربما نكتفى هنا بالاشارة الى ماذكره رئيس وزراء العدو من أن القرار رقم ٢٤٢ لا يلزم اسرائيل بالانسحاب الكامل . وحجة السيد بيجين فى ذلك ان حرب ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ كانت بالنسبة لاسرائيل حربا مشروعة « للدفاع عن النفس » وأنها لم تكن عدوانا على دول المواجهة. والنتيجة أن بيجين يرفض عمليا مبدأ الانسحاب من كافة الاراضى العربية التى جرى احتلالها بعد عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ .

ويرى حزبنا ان مثل هذه المغالطة التاريخية لا يمكن أن يتقبلها المجلس الموقر على أى وضع من الاوضاع . وهنا أهيب بأعضاء المجلس الموقر أن يصدروا بيانا حاسما وواضحا يفند هذه المغالطة ويشرح كيف كانت حرب ٥ يونيو عدوانا اسرائيليا مبيتا ومخططا له وكيف ان المجتمع الدولى قد أدان هذا العدوان .

هنا شرح مقرر الحزب الاستاذ خالد محيى الدين كيف ان الدعاية الاسرائيلية نسبت الى العرب قولهم انهم يريدون القاء اسرائيل فى البحر . وأوضح كيف أن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر قد أجرى تحقيقا حول هذا الموضوع بعد مقابلة له مع المارشال تيتو وثبت أنه لم يحدث أن صدر من جهاز مصرى أو من

مسئول مصرى هذه العبارة . اكثر من هذا، فان كريستوفر مايهو وزير الدفاع البريطانى السابق قد أعلن عن إستعداده لدفع خمسة آلاف جنيه استرلينى لمن يثبت أن هناك مسئولا عربيا تفوه بهذه العبارة . فتقدم أحد الاسرائيليين الى احد المحاكم فى لندن وادعى ان السيد أحمد الشقيرى هو قائل هذه العبارة. ولكن المحكمة رفضت طلبه بعد أن ثبت لها ان مصادر معلوماته هى مصادر اسرائيليه وليست عربية . ومن هنا يتضح أن هذه العبارة اخترعتها دوائر الصهيونية العالمية وتلقفتها وكالات الانباء وروجتها كحقيقة صدقناها نحن .

كان المتوقع اذن ، والعدو الاسرائيلى ثابت على مواقفه القديمه الا ينتهى مؤتمر الاسماعيلية الى حلول ايجابية فى قضيتين خطيرتين .

الاولى : قضية شعب فلسطين .

الثانية : طبيعة السلام ومكوناته .

ان هذه النتيجة لم تكن مفاجئة لنا نحن اعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وذلك لاقتناعنا التام بانه لم يقم هناك دليل على أن العدو الاسرائيلى تخلى عن العناصر الرئيسية فى بناء اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات . ولهذا كان تحفظنا على المبادرة التى قام بها الرئيس السادات . فهذه المبادرة قدمت الى الاسرائيليين مالم يكونوا يحلمون ان يتحقق فى عشرات السنين : ولا أدل على ذلك من الوقائع التالية :

١ - كانت اسرائيل تطالب بالتفاوض المباشر وتصر عليه . وجاء التفاوض المباشر مع القادة الاسرائيليين اعترافا بشرعية وجود اسرائيل فى المنطقة قبل الحصول على مقابل ودون الحصول على وعد بمقابل .

٢ - كانت اسرائيل ولا تزال ترفض الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية

التي هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين ومع ذلك فان المفاوض المصري لم يحاول من جانبه أن يزحزح العدو الاسرائيلي عن هذا الموقف الذي يراه « مسألة مبدأ لا يمكن أن يتنازل عنها » .

٣ - لم يصدر عن اسرائيل أي وعد قاطع وصريح عن اعادة كل الأرض المصريه دون قيد أو شرط وعلى العكس اثبت تطور الاحداث أن اسرائيل لا تريد اعادة كل الأرض ، وانما تختلق مشروعات مزعومة للسلام فيها اعتداء على السيادة الوطنية ومساس نظ بها .

٤ - وربما كان أخطر ماتم هو التسليم بامكان قيام علاقات طبيعيه كاملة مع اسرائيل ، وهو الامر الذي يهدد عمليا بتسلل اسرائيل الى اقتصادنا القومي ومن ورائها الاحتكارات العالمية ، أي الاستعمار الجديد .

وعندما يشير حزبنا الى هذه الوقائع والى غيرها ، فانه لا يعارض من أجل المعارضة كما لا يزايد على قضية السلام . وانما يعالج الحزب قضية الصراع العربي الاسرائيلي من زاويتين :

١ - زاوية فكرية تمثل مفهومات الحزب القومية .

٢ - زاوية الدروس التي يلقيها علينا الواقع ويذكرنا بها التاريخ خاصة تاريخ الحركة الصهيونية ذاتها .

فمن منطلق قومي ، يعتبر حزبنا أن الصراع العربي الاسرائيلي (وليس مشكلة الشرق الاوسط كما يذكر بيان الحكومة) هو صراع حضاري،استراتيجي وطويل بين حركة القومية العربية وبين الحركة الصهيونية العالمية التي خططت لاستيطان أرض فلسطين العربية وتحويلها الى وطن « تاريخي وديني لليهود أينما كانوا » .

وذلك على أساس الأستعمار والاستيطان ثم التوسع المستمر بالقوة المسلحة والخداع معا .

واذا كانت حركة القومية العربية قد تصدت بقوة لكافة الغزوات الاجنبية والمؤامرات الإمبريالية والاستعمارية ، فهى لم تزل ايضا ترى فى اسرائيل أداة لحركة عدوانية عنصرية وتوسعية هى حركة الصهيونية العالمية . ومن المهم أن نتذكر هنا بأن اسرائيل لم تغير أهدافها فى تعاملها مع العرب ومع شعب فلسطين العربى بالذات. وهذا مايدعونا الى أن نلتفت الى الواقع بكل مافيه من حقائق مرة.

فأولا : لم تزل اسرائيل ـ منذ انشائها ـ تتوسع فى الارض العربية .

ثانيا : لم تزل اسرائيل ـ منذ انشائها ـ تغير فى طبيعة الأرض العربية المحتلة باقامة المستعمرات والموانى والمطارات وهدم الأحياء العربية أو ازالتها .

ثالثا : لم تزل اسرائيل تعمل على تهويد المدن والاماكن كما حدث بالنسبة للقدس العربية .

فاذا رجعنا الى تاريخ الدعوة الصهيونية وجدنا أن الحركة الصهيونية قد تبنت منذ مولدها فكرتين ثابتتين وأساسيتين :

الاولى : هى ضرورة تصفية قضية فلسطين كوطن وكشعب .

الثانيه : هى التركيز على مصر والعمل على اضعافها وانهاكها وعزلها عن امتها العربية بوصفها القوة العربية الاولى الحضارية والبشرية المؤهلة لحمل العبء الاكبر فى صد الغزوة الصهيونيه .

ولكل هذه الاعتبارات السابقة ، جاءت تحفظاتنا على التحركات السياسية والدبلوماسية التى بدأت بزيارة القدس وما تلاها فى مؤتمرى القاهرة والاسماعيلية.

وربما سمعنا هنا ممن يضيقون بالرأى الآخر كلاما مؤداه أننا « ثورة رافضة » أو اننا « نزايد » على السلام . ومثل هذه الاتهامات ـ فضلا عن أنها لا تخدم موقف الجانب المصرى فى المدى القريب والبعيد ـ لا يمكن ان تصمد للمناقشة . ذلك أن حزبنا لا يزال يطالب بما يلى :

١) الجلاء عن جميع الاراضى التى احتلت بعد يوليو ١٩٦٧ .

٢) حق العودة وتقرير المصير لشعب فلسطين بما فى ذلك حقة فى اقامة دولته الوطنية المستقلة على ما يتحرر من أرض .

٣) ان الجهاز المناسب للوصول الى تسويه تفتح الطريق امام بداية سلام عادل هو مؤتمر جنيف الذى تحضره جميع الاطراف العربية المعنية بما فى ذلك منظمة تحرير فلسطين كما يحضره الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة رئيسا المؤتمر المناوبين .

ولعتقد ان حزب مصر كان يتمسك بهذه المطالب الى وقت قريب .

لكن الخلاف الحقيقى بيننا وبين حزب مصر هو أننا نرى أن هذه المطالب على الرغم من أنها مطالب معقوله ، وتمثل الحد الأدنى للحق العربى فى أطار الظروف المحلية والدولية التى تجتازها الأمة العربية اليوم ، الا أن تحقيقها ـ بما يخدم مصالح شعبنا وشعب فلسطين وحركة القومية العربية ـ هو أمر دونه صعوبات جسيمة . ولا يغير من هذه الحقيقه اننا الان بصدد البحث عن حل سياسى بدلا من الحل العسكرى . وبالطبع فنحن أيضا دعاة سلام نكره الحرب ولانطلب الحرب من أجل الحرب . ولكن من الثابت أن الحل السياسى ايضا يتطلبه الحل العسكرى ، بل واكثر : انه يتطلب :

ا - على النطاق المحلى : أقصى تعبئة داخليه ترفع القدره الذاتية لمصر .

ب - على النطاق العربى : أقصى تعبئة ترفع من فعالية التضامن العربى .

جـ - على النطاق الدولى : أقصى تعبئه ترفع من فعاليه التضامن الدولى .

واذا تحدثنا - باختصار - عن كل عنصر من هذه العناصر فسوف نجد أن كثيرا من الانتقادات يمكن أن توجه الى السياسة الخارجية للحكومة وللدبلوماسيه المصرية .

أن الدبلوماسية الذكية هى أداة فعاله للقوة الذاتية المصرية ومساعد لها على تحقيق أهدافها . ولكن سياستنا الخارجية تنسى أن السلام لا يتحقق بالنيات الطيبة وأن القاعدة الدبلوماسية تقول : « ان أحدا لا يستطيع أن يحصل على مائدة المفاوضات على أكثر مما تصل اليه يده فيه » . لكننا نرى أن الدبلوماسية المصرية قد قصرت أشد تقصير . وعلى سبيل المثال : بينما كانت اسرائيل - منذ انتهاء حرب أكتوبر - تحصل لقواتها العسكرية على دعم هائل من الولايات المتحدة الامريكية ، فان الدبلوماسية المصرية لم تنجح فى أقناع هذه الدولة بالتوقف عن هذه المساعدات او على الاقل بتأجيل تقديمها حتى يتحقق السلام .

وفيما يتعلق بالتضامن العربى فان الدبلوماسية المصرية لم تكن موافقة على أى وضع عندما بادرت - فى عمل لم يسبق له مثيل فى العلاقات المصرية العربية . إلى قطع العلاقات بسوريا والعراق والجزائر وليبيا وجنوب اليمن وقد نسيت الحكومة أن جنود أربع دول وعتادها العسكرى تدفقت على أرض معارك أكتوبر المجيدة ، وأن جنوب اليمن ساعد فى احكام الحصار على اسرائيل فى مضيق باب المندب .

ولعل أخطر مايوجه إلى التضامن العربى الآن هو تلك الحملة الاعلامية المكثفة التى تقودها بعض أجهزة الاعلام ضد العرب والفلسطينيين بخاصة . فهذه

الحالة تسير فى اتجاه خطر ، ومدمر ، معاد للتاريخ والواقع الحى ، انها تنسى أن البعد العربى فى حياة مصر بعد اصيل ، تاريخى وموضوعى، وأنه لا مجال لتحييد هذا البعد ، أو الاقلال من شأنه ، فضلا عن عزله .

وفيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى، فنحن إذ لا ندعى أن الاتحاد السوفيتى معصوم من العيوب والاخطاء ، نرى فى الوقت ذاته أنه احدى اكبر دولتين فى العالم ، وأن الدبلوماسية الوطنية الحكيمة لا يمكن أن تسمح بان تكون سياستنا ازاءه هى غلق الباب بيننا وبينه فى الوقت الذى تلقى فيه الدوله الكبرى الاخرى بكل ثقلها العسكرى والاقتصادى والسياسى وراء العدو الاسرائيلى .

وعلى ضوء هذه الانتقادات التى نوجهها للسياسة الخارجية لحكومة حزب مصر نطالبها فى الوقت نفسه بما يلى :

١ ـ يجب أن تصر الحكومة على ما كانت تنادى به وهو ان جوهر الصراع العربى الاسرائيلى هو قضيه فلسطين ، وأن منظمة تحرير فلسطين هى الممثل الشرعى والوحيد لشعب فلسطين .

٢ ـ أن تؤكد الحكومة عمليا أنها لا تسعى الى صلح منفرد ، وذلك بأن تبادر ـ حسب ما يرى حزبنا ـ الى رأب الصف العربى ، وتصفية جو العلاقات العربية من كل ما ينال من وحدة الصف العربى، ونحن فى هذا نطالب كل الاطراف العربية بأن توقف الحملات الرهيبة المحمومة واللاعقلانيه مع حق كل طرف فى ممارسة النقد والاعتراض وتوضيح موافقة كاملة . وليست المشكلة هنا أن نبحث عن الذى بدأ تلك الحملات . ولكن المهم هو أن المصلحة الوطنية تستدعى بذل كل جهد لرأب الصف العربى .

٣ - اننا نطالب الحكومة بأن تؤكد مصر هويتها كدولة مؤسسة وقائدة من دول عدم الانحياز وان تبذل كل الجهود لاعطاء دفعة قوية للحركة التى تمثلها الدول غير المنحازة . وفى الوقت نفسه فان مبدأ عدم الانحياز يوجب أن نلتزم بسياسة متوازنة بين الدولتين الاعظم، وان تكون هويتنا مع الاتحاد السوفيتى - هى وضعه أمام التزاماته الثابتة من مبادئه ومصالحه ليعمق تأييده للعرب .

٤ - يتحتم على الحكومة أن تطالب اسرائيل بالكف عن أدخال أى تغيير فى طبيعة الارض المحتلة .

٥ - نطالب الحكومة بأن تلتزم عند مناقشة أى اجراءات خاصة بالامن - عند التسويه - بأن توضح بأن الامن ليس أمن اسرائيل فحسب ، بل أمن مصر قبل كل شيء ضد الغزو والعدوان . واذا ما تقررت مناطق منزوعة السلاح أو قوات دولية فيجب أن تكون هذه التدابير قاصرة على اطراف محايده ليست هى الدول العظمى وان تكون تحت اشراف الامم المتحدة .

٦ - نطالب الحكومة بأن تستعد وتدرس كل الوسائل والسبل الكفيلة بحماية الاستقلال الاقتصادى من محاولات التسلل والسيطرة الاسرائيلية .

٧ - اننا نطالب الحكومة بأن تطلب من الولايات المتحدة الامريكية أن تكف عن استمرار تسليح اسرائيل بسلاح متفوق ومتقدم يفوق - بمراحل - احتياجات اسرائيل الدفاعية .

ثانيا : الازمة الاقتصادية وعجز الحكومة عن مواجهتها

فى العام الماضى حينما تقدمت الحكومة ببيانها الى هذا المجلس الموقر وعدتنا الحكومة عندئذ وعودا جازمة بتحقيق الرخاء ورفع المعاناة عن الجماهير واعلنت بين ما أعلنت عن حرصها على القضاء على كافة صور الاستغلال والانشطه الطفيلية، و والارتفاع بالدخل الحقيقى للعاملين بحيث تتمشى الاجور مع مستويات الاسعار، بل وذهبت الى حد التصريح على لسان رئيس الحكومة بأن سياستها تقوم على دعم السلع التموينية وغيرها وزادت الحكومة من وعودها فأعلنت عن عزمها على « وضع سياسة ضريبية تحقق العدل الاجتماعى » .

وتعجبنا وقتها من اسراف الحكومة فى منح الوعود بينما هى عاجزه عن التقدم الى المجلس بخطة خمسيه يكون من شأنها هى وحدها اعطاء الامل فى تحقيق النتيجة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة التى تنتظرها البلاد بفارغ الصبر والتى يكون من شأنها وحدها تحديد الاوليات الاقتصاديه والاولويات الاجتماعية التى ترجوها الفئات المستنيرة فى هذه البلاد وذلك بالانحياز الواضح الى الطبقات الكادحة التى تطحنها الازمة الاقتصادية ولذلك بادرنا باعلان شكنا فى قدرة الحكومة على تنفيذ أى شىء من وعودها وطالبناها بالتصدى للعله الحقيقية وراء الأزمة الاقتصادية الا وهى الافراط فى الاستهلاك الجماعى والعائلى الى حد اصبح يلغى الادخار واختلت معه الموارد المحلية للاستثمار . وكان معنى ذلك ان تتصدى الحكومة لانقاذ الاقتصاد المصرى طبقا لخطة خمسيه تتجه بشكل جذرى نحو القضاء على الاستغلال الفاحش والحد من الاستهلاك الكمالى وترشيد الاستهلاك الضرورى على النحو الذى يضمن لكل مواطن نصيبه المشروع من السلع الضرورية بالسعر المحدد لها . وكان ينبغى لذلك أن تتخذ الحكومة تلك الخطوات التى صار لابد

منها لانقاذ الاقتصاد المصرى وفى مقدمتها تصفية النشاط الطفيلى وأعادة النظر فى سياسة الانفتاح التجارى الاستهلاكى واعادة النظر فى سياسة توزيع الدخول بين الطبقات .

ولكن الحكومة صمت الاذان عندئذ عن مطالب الشعب وراحت تقول كلاما طيبا بينما تنفذ سياسة عكسية تماما. ولم توفر الحكومة فى النهاية الاسخط الجماهير . فكان أول ما فعلته الحكومة أن اتهمتنا نحن بإثارة الجماهير وعلى الرغم من تراجع الحكومة عندئذ الا انها سارت عمليا فى نفس السياسة . وها هى تعود من جديد لتقدم لنا بيانها عن السياسة التى تعتزم تنفيذها فى السنة القادمة فاذا هى نفس السياسة التى رفضتها الجماهير من قبل .

ملحوظات عامة

فأولا مازالت الحكومة عاجزة عن تشخيص الأزمة الاقتصادية فى بلادنا . ما زالت تخلط بين المرض واعراض المرض . ولذلك فلن تستطيع الحكومة أن تتغلب أبدا على الازمة الاقتصادية . مازالت الحكومة تشخص هذه الازمة الطاحنة لا بوصفها اختلالا جوهريا فى هيكل الاقتصاد المصرى ولكن بوصفها مشاكل نقدية ومالية تعالج باجراءات نقدية ومالية . وذلك على نحو ما ينصح به خبراء صندوق النقد الدولى الذى توليه الحكومة اذانا صاغية ونحن نعلم أن الصندوق مازال ينظر الى أزمتنا بوصفها مشاكل عجز فى الموازنة العامة للدولة وزيادة فى المديونية الخارجية مما يفضى الى عجز فى ميزان المدفوعات ، ولقد طالب مرارا بسياسة انكماشية تقوم على العناصر الآتية :

١ ـ ضغط الانفاق الحكومى والفردى وبخاصة عن طريق الضرائب التى لا تصيب فى بلادنا سوى العاملين والموظفين فى الحكومة والقطاع العام .

ب ـ التعادل بين الاسعار المحليه والاسعار العالمية أى رفع الاسعار فى الداخل والعدول عن سياسة دعم أسعار السلع الأساسية .

جـ ـ اعادة النظر فى سعر صرف الجنيه المصرى بالعملات الاجنبية والضغط من أجل تخفيض أو اتباع ما يسمى بالسوق الموازية التشجيعيه أو السوق التجارية .

والحكومه فى بياناتها التى القاها السادة رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير المالية . مازالت تحدثنا عن ضغط الانفاق بصورة غامضه . وعلى الرغم من ادراكها لحقيقة أن مجموع استهلاكنا واستثمارنا يزيد عن مواردنا بحوالى ٢٠ الى ٢٥ ٪ ، وهو مايشكل جوهر الازمة الاقتصادية ، الا أنها لا تعير هذه الحقيقة ماتستحقة من جزع ولا تنكب بالتالى على تحليلها واستخلاص الدرس الوحيد منها وهو عجز المدخرات القومية أى عجز المجتمع عن أقتطاع جزء كاف من دخلة لمواجهة احتياجات الحاضر الملحه ، ناهيك عن المستقبل . فلماذا يعجز المجتمع عن الادخار ؟ لماذا تعجز الطبقات التى بيدها فائض المجتمع عن الادخار بالفعل ؟ هذا هو السؤال الذى كان على الحكومة أن تواجهة وتجيب عليه بصراحه . فالواقع أن الطبقات الوسطى التى كان ينتظر منها أن تدخر قد كفت عن الادخار لأنها أفتقرت ودخلت فى زمرة فقراء المجتمع أما الطبقات والفئات العليا فهى مشغولة بجنى الارباح الطفيليه والانفاق على أستهلاك ترفى وتهريب أموالها الى الخارج بحثاً عن الامان . وبكل بساطة فان الحكومة تسكت عن هذا الواقع وهى لا تفكر الا فى مطاردة دخول الفقراء بالضريبة المباشرة والضريبة الغير المباشرة والرسوم التى تفاوتت فى تنوعها وتعددها موضع تندر المجتمع .

وبدلا من أن تواجه الحكومة الفئات والطبقات الطفيلية بمسئوليتها عن تخزين المدخرات فإنها تطلب من رأس المال الأجنبى أن يحل لنا أزمتنا الاقتصادية

تارة تحت اسم سياسة الانفتاح وتارة أخرى تحت اسم سياسة القروض الخارجية. وتحرص الحكومة فى بيانها على تشجيع مشاركة الاستثمارات العربية والاجنبية لرأس المال الوطنى ، بل والقطاع العام نفسه .

ولا تجد الحكومة حرجا ولا تناقضا فى أن تعلن أن مشروعات الانفتاح التى تمت الموافقة عليها ٦٨١ مشروعا وان اجمالى استثماراتها ٣ر٢٠٨ مليون جنيه منها ٢ر٤٠٠ مليون جنيه بالعملات الاجنبية ، ولو كان هذا الرقم صحيحا فأين هى هذه الاستثمارات وماذا أثمرت لبلادنا ؟ ولماذا استدانت الحكومة من الخارج فى عام واحد وهو العام الحالى خمسة آلاف و ٤٠٠ مليون دولار ؟ فأين ذهبت هذه الأموال جميعا ؟ اننا نرجو من الحكومة أن تتقدم بيانا إلى الشعب بما فعلته بهذه المبالغ المذهلة ؟ ولماذا إذن تنوى الحكومة زيادة الإقتراض من هيئات التأمين ومن الأوعية الإدخارية المحلية مما استوعب معظم مالديها من فائض ولماذا على حد قول وزير المالية تزيد هذه الاستدانة من ٤٦٠ مليون جنيه فى العام الحالى إلى ٥٣٦ مليون جنيه فى العام المقبل ؟ ولماذا تطالب الحكومة باصدار قانون يسمح بزيادة مساهمة الافراد فى ملكية شركات القطاع العام حتى ٤٩ ٪ من رأس المال على أن تكون الشركات من الشركات الناجحة اقتصاديا ؟

ومع العجز عن تشخيص وعلاج الأزمة الاقتصادية تفاجئنا الحكومة مرة أخرى باصرارها على إعادة النظر فى سياسة دعم أسعار السلع الاساسية . صحيح أن مبلغ الدعم للعام المقبل هو ٦٣٣ مليون جنيه مقابل ٣٨٠ مليون جنيه للعام الحالى لكن هذا الرقم متضخم نتيجة لعاملين : العامل الأول : هو فروق أسعار صرف الجنيه وتبلغ ٣ر١٨٦ مليون جنيه مما يجعل الرقم الاصلى ٨ر٤٦٤ مليون جنيه . وهذا الرقم الأخير متضخم أيضا نتيجة حسابه بالاسعار الجارية وليس

الثابتة مما يجعله ينخفض على الأقل بمقدار ٢٠ ٪ بحيث تصبح أقل من مثيله فى فى العام الحالى ولكن هذا لايكفى الحكومة بل أنها تفتح الباب لمراجعة هذا الرقم بدوره ، إذ يقول السيد وزير المالية فى بيانه « إذا استعرضنا اعانات الدعم فاننا نرى صورة تبدو من خلالها طريق مفتوح لاستئصال العجز فى الميزانية أو تخفيض قيمته على الأقل » . وهكذا يبدو الاصرار على الغاء الدعم لكن تريد الحكومة أن ترمى مسئوليتها هذه المرة على عاتق مجلس الشعب نفسه .

وأخيرا فان الحكومة مصرة على السير فى اجراءات اعادة النظر فى سعر صرف الجنيه المصرى . وبيان السيد نائب رئيس الوزراء كان واضحا فى أن الحكومة قد استمرت وستستمر فى « سياسة سعر الصرف التشجيعى التى كانت قد بدأتها فى منتصف سنة ١٩٧٦ وذلك بجعل سعر الجنيه سعرا واقعيا . والسؤال الوحيد الملح علينا فى هذا الصدد هو لمصلحة من يخفض سعر الجنيه ؟

هذا عن ملحوظتنا الاولى على بيان الحكومة .

ثانيا : يترتب على عجز الحكومة عن تشخيص وعلاج أزمتنا الاقتصادية ، أن الازمة ستظل باقية بلا مقاومة وأن مظاهرها ستتعمق وأن عواقبها لابد أن تستفحل . وتحاول الحكومة أن تغطى على هذا كله بالحديث عن خطة خمسية جديدة . ونريد أن نصدق الحكومة عندما تتحدث عن خطة خمسية فهذا أمل كبير لكننا للأسف نعلم أنها خطة بالاسم فقط فلا توجد خطة خمسية بالمعنى العلمى على الرغم من الاثنى عشر مجلدا التى وضعتها وزارة التخطيط . والأرقام التى تقدمها غير صحيحة لأنها محسوبة على أساسين متضخمين : الأول : هو السعر التشجيعى للجنيه المصرى فى الخارج . والثانى : هو الاسعار الجارية المتضخمة فى فى الداخل . ولم تقدم لنا الحكومة من هذه الخطة الخمسية سوى ما أسمته بخطة عام

١٩٧٨ . وفى هذه الخطة لمدة عام واحد ، أعلنت الحكومة بصراحة أن ما يزيد عن ٧٠ ٪ من الاستثمار الكلى قد خصص لاستكمال المشروعات القائمة ، وان ٢٠ ٪ من الاستثمار الكلى قد خصص أيضا للاحلال والتجديد فى المشروعات القديمة بينما لم تخصص سوى ١٠ ٪ للمشروعات الجديدة . وعندما نتساءل عن هذه المشروعات الجديدة، نجد أن الاولويات لمشروعات الهياكل الاساسية ومواد البناء وقطاعات الغذاء والتصدير ثم تكون المفاجاة تامة عندما يعلن السيد النائب رئيس الوزراء أنه لا توجد مشروعات جديد فى خطة ١٩٧٨ . « وانما ستبدأ هذه المشروعات ابتداء من عام ١٩٧٩ » .

وهكذا نصل الى هذه النتيجة وهى تخلى الحكومة عن مهام التنمية الاقتصادية فالتنمية الزراعية متروكة لاصحاب الاراضى . واذا كانت الحكومة تعدنا باستصلاح اراضى مساحتها ٢ر٥ مليون فدان ، فان الخطة الخمسية كلها لاتنوى أن تستصلح منها سوى ١٤٥ ألف فدان ـ هذا اذا استطاعت .

أما التنمية الصناعية ، فان نية الحكومة واضحة فى ترك مصيرها بأيدى القطاع الخاص وأيدى المشروعات الصناعية المشتركة مع رأس المال العربى والأجنبى .

فأين هى التنمية التى تتصدى لها الحكومة ؟ الواقع أن الحكومة قد توصلت إلى صياغة خطيرة لصورة الاقتصاد المصرى فى المستقبل . وبدلاً من الكد فى الانتاج وفى مشروعات الزراعة والصناعة

اهتدت الحكومة الى اعادة صياغة الإقتصاد المصرى على اساس الاعتماد ـ كما يقول السيد نائب رئيس الوزراء ـ على القطاعات الرائدة . ما هى الآن هذه القطاعات الرائدة ؟ انها قطاعات البترول وقناة السويس والسياحة . فالبترول

الاقتصاد المصرى اذن من اقتصاد الانتاج الى اقتصاد خدمات ولتعتمد فى بناء الرخاء على ما يهبط علينا فى صورة زياده من حصيلة البترول أو زيادة فى حصيلة تحويلات المصريين العاملين فى الخارج أو زيادة فى عوائد المرور بقناة السويس أو زيادة فى ايرادات السياحة وواضح أنها كلها زيادات احتمالية وغير مضمونة ولا تؤثر وهى للاسف ترهن مستقبل البلاد لدى الخارج . وكل هذا من أجل الا نطالب الفئات والطبقات القادرة بدفع ما عليها نحو المجتمع .

هكذا تؤمل الحكومة أن يرتفع الدخل من السياحة من ٢٠٢٫٨ مليون جنيه فى العام الحالى الى ٣٥٠ مليون جنيه فى عام ١٩٨٠ . لكن لكى يتحقق هذا الدخل لابد من توسع فى قطاع الفنادق بمقدار ٤٥ الف سرير لن يوفر القطاع الخاص بمفرده أو بالاشتراك مع رأس المال الاجنبى سوى ١٥ الف منها بينما يكون على الدولة ان توفر الثلثين الباقيين . فهل تستطيع ؟

وتؤمل الحكومة أن يرتفع الدخل من قناة السويس ٥٠٠ مليون دولار فى العام الحالى الى ضعفه فى عام ١٩٨٠ لكن هذا يتوقف على جدية الهيئات الدولية التى وعدتنا بالتمويل المطلوب وعلى الظروف العالمية المحيطة بالتجارة الدولية .

أما البترول فأمره خطير حقا . لقد بلغت قيمة انتاج البترول ٢٨٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ والحكومة تؤمل أن تصل هذه القيمة الى ٢٢١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢ . ووضع المسألة على هذا النحو يسيل لعاب المصريين بلا شك والواقع ان الحكومة تقدر أنه على سنة ١٩٨٢ سوف يبلغ انتاج الحقول القائمة ٣٥ مليون طن من الخام والغاز بينما يصل انتاج الحقول الجديدة الى ٣٠ مليون طن . لكن هذا الانتاج يستدعى حسب تقديرات وزارتى البترول والتخطيط استثمارات تبلغ ٢٥٣٩٫٢ مليون جنيه أو هو ما يمثل أكثر من ٢٥ ٪ من

الأستثمارات الكلية المقترحة للخطة الخمسية كلها . فهل سيكون على الدولة وحدها تخصيص هذه الاستثمارات كلها لقطاع البترول وحده أم أن العبء الاكبر من هذه الاستثمارات سوف يقع على الشريك الاجنبي كما يجب أن يراعى فى هذا الشأن حساب حصة الشريك الاجنبي فانه من تزايد الانتاج من البترول سوف تزداد حصة الشريك الاجنبي التى يفترض أن تصل فى عام ١٩٨٢ الى ١٩ر٥ مليون طن من مجموع ٦٥ مليون طن بنسبة ٣٠٪ من الانتاج.

أن تزايد الأهمية النسبية للبترول داخل الاقتصاد المصرى حقيقة لاشك فيها. غير انه اذا علمنا ان حصيلة صادرات البترول فى العام الحالى قد بلغت طبقا لبيان رئيس الحكومة ٢١٠ مليون جنيه وأن حصيلة الصادرات الزراعية بما فيها القطن قد بلغت ٢٢٠ مليون جنيه ، فان صادرات البترول قد فاقت صادرات القطن وهذا هو ما سوف يجعل من الاقتصاد المصرى اقتصادا يعتمد على الخارج اكثر وأكثر وبالفعل فان الحكومة تعتمد فى حسابات المستقبل على ماسوف يهبط علينا من هذا البترول . وفى المجلد الأول من الخطة تقول الحكومة بالحرف « من المتوقع أن يصل إنتاج البترول إلى ٢٢١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٨٢ . فاذا لم يتمخض هذا الارتفاع فى موارد البترول عن تعديل جذرى فى نمط الادخار القومى ، فان هناك خطورة حقيقية ليس فقط فى تنفيذ أهداف الخطة بل وفى إصلاح المسار الاقتصادى وسد العجز الجارى فى ميزانية الدولة ».

وهكذا يصبح الامل معلقا بالبترول من أجل إنقاذ الاقتصاد المصرى .

وتلك ملاحظتنا الثانية على بيان الحكومة .

ثالثا : إذا كان صحيحا أن الحكومة تخطط الاقتصاد المصرى خمس سنوات مقبلة ، فكيف فاتها أن تستشرف آفاق الحرب والسلام مع اسرائيل وآثارها

هل تطور الاقتصاد المصرى فى هذه السنوات المقبلة ؟ وإذا كانت الحكومة بصدد التوصل إلى تسوية سلمية مع اسرائيل فى المستقبل القريب بل لقد حدد الرئيس السادات أن السلام يمكن أن يعود فى أمد لا يزيد عن عام واحد — فلماذا لم تطرح الحكومة علينا تصوراتها عن مستقبل الاقتصاد المصرى فى إطار السلام مع إسرائيل ؟

وعلى العكس فلقد وجدنا حكومة اسرائيل جاهزة بمشروعاتها للمستقبل . فعقب زيارة الرئيس السادات لاسرائيل مباشرة أعلن وزير مالية إسرائيل أن حكومة إسرائيل تعد عدة برامج للتعاون الاقتصادى المشترك ، وأن من أبرز هذه البرامج مشروعات تستهدف تقديم المساعدات الاقتصادية على مستوى المنطقة وإقامة منطقة للتجارة الحرة على غرار السوق الاوربية المشتركة ، واستغلال الطاقة والرى والزراعة بصورة مشتركة ، وكذلك استغلال المعادن والصناعات بصورة مشتركه أيضا . وقد أعلن وزير المالية الاسرائيلى أن هذا المشروع يرمى إلى تعبئة عدة شركات استثمارية لتنفيذ المشروعات المشتركة . وبغض النظر عن الحقيقة التاريخية التى لا تقبل الجدل وهى أن زرع اسرائيل فى قلب الوطن العربى إنما هو مشروع استعمارى استيطانى ، الهدف منه استمرار ضمان المصالح الاستعمارية فى هذه المنطقة الغنية بالثروات المعدنية والبترول واستمرار السيطرة على موقعها الاستراتيجى الممتاز وذلك بالحيلولة دون تطور وتقدم شعوب هذه المنطقة أو توحيدها مما يمكن أن يشكل خطرا داهما على المصالح الاستعماريه فان زيارة الرئيس السادات قد أعطت الاسرائيليين لاول مرة الفرصة لتحقيق حلمهم الجماعى بالسلام وبالعلاقات الطبيعية مع الجيران بعد أن حققت قبولا أكثر لوجود اسرائيل فى هذه المنطقة من العالم ، وذلك على حد قول هوبرت كليمان الاستاذ فى جامعة هارفارد الامريكية فى دراسته المنشورة بجريدة الاهرام .

نحن إذن إمام واقع جديد هو القبول بوجود اسرائيل فى المنطقة العربية فماذا أعدت الحكومة من برامج لمواجهة هذا الواقع من نواحيه المختلفة ؟ .

من ناحية أولى لمواجهة طموح إسرائيل السيطرة الاقتصادية على ثروات ومقدرات المنطقة العربية فتحت شعار السلام والعلاقات الطبيعية تطمع اسرائيل فى لعب الدور الذى طالما حلمت به وهو دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية متعددة الجنسية داخل الوطن العربى .

من ناحية ثانية لمواجهة سعى اسرائيل بعزل الاقتصاد المصرى عن مجموع الاقتصاد العربى وضرب محاولات التكامل الاقتصادى العربى ، على أساس أن مصر المتحررة المتقدمة القوية بثقلها البشرى ووزنها الحضارى وعمل ابنائها هى الصخرة الكؤود فى وجه احلام اسرائيل فى التوسع والسيطرة فى المنطقة العربية وفى تحويل العرب إلى مجرد أيدى عاملة ومستهلكين للانتاج الاسرائيلى .

من ناحية ثالثة لمواجهة طموح اسرائيل لسيطرة على الاقتصاد المصرى ، أو على الأقل لمواجهة المنافسة الاسرائيلية داخل مصر ، وهى منافسة غير متكافئة بالمرة بين اقتصاد تسنده الرأسمالية العالمية وتخصه بالدعم غير المحدود واقتصاد متخلف انهكته الحروب وتخلى قادته عن أسلوب التنمية المخططة وفتحوا أبوابه لكل طارق باسم الانفتاح حتى أصبح يعانى من أزمة اقتصادية طاحنة فهل يتيح له السلام مع اسرائيل ان يتحول من الازمة إلى الرخاء — أم أن يتعرض بالتالى لمواجهة المزيد من الأعباء والتضحيات .

إن اسرائيل بتفوقها العسكرى وبارتباطها العضوى بالولايات المتحدة والدول الغربية وبدعم المنظمات الصهيونية العالمية لها لا يمكن أن تضع ماتتمتع به من إمكانيات ومزايا فى خدمة مصر والمصريين مثلما يتوهم البعض . وإنما

الغالب أنها ستضع ذلك كله لتأمين تدفق البترول العربي إلى الغرب ، وحماية ضمان استمرار الهجرة اليهودية إلى اسرائيل ، واحتكار التقدم التكنولوجي في المنطقة . وهي تأمل أن تخرج بهذا السلام من حصار المقاطعة الاقتصادية العربية إلى ساحات العلاقات الاقتصادية الطبيعية ، وذلك بعد أن نجحت سياستها المعروفة باسم سياسة الجسور المفتوحة مع الأردن ، كما تصبح اسرائيل هي الواسطة المعتمدة والوكيل الشرعي بيننا نحن العرب وبين العالم الغربي بأسره .

فماذا أعدت الحكومة لمواجهة احتمالات التسوية السلمية مع اسرائيل وانعكاساتها المتوقعة على الاقتصاد المصري ؟ ماذا أعدت الحكومة من أجل أن تكون العلاقات الاقتصادية الطبيعية المقترحة لمصلحة الشعب المصري الكادح ولمصلحة الزراعة المصرية ولمصلحة الصناعة المصرية ولمصلحة التجارة المصرية ـ لا لمصلحة قلة طفيلية محلية تأمل أن تزداد ثراء ولا لمصلحة أطماع التوسع والسيطرة لاسرائيل وللاحتكارات الدولية التي تقف وراءها ؟

إن التحدي الذي تمثله الصهيونية هو (بعد التوسع الاقليمي) السيطرة الاقتصادية على المشرق العربي وموارده الطبيعية والبشرية الهائلة . وقد كان بيجين صريحا حين أعلن في الكنيست أن مستقبل المنطقة سيزدهر إذا تم الالتقاء بين العبقرية اليهودية والمال العربي، وكأن الله سبحانه وتعالى قد حظى بني اسرائيل بالعبقرية وحرم منها خير أمة اخرجت للناس . إن « السلام » لو تحقق لن يغير من هذه الاطماع شيئا . بل على العكس أنه سيذكيها ويزيد منها ، وليس أمام العرب لو ابتعد خطر الحرب ــ ونرجو أن يبتعد رغم عناد الصهيونية وصلفها وأصرارها على التوسع وتجاهل حقوق شعب فلسطين ــ إلا أن تنتقل المعركة إلى مجال الاقتصاد . وما لم تحشد الامة العربية جهودها لتنمية سريعة

ومطاردة ومستقلة عن الشركات الكبرى وتبعة الصلة بالصهيونية فانها لن تستطيع صد أطماع الصهيونية — ولمصر فى هذا المجال دور حاسم فى دعم اقتصادها وفى الدفع بالتكامل الاقتصادى العربى فى مسالك جديدة ورشيدة . وهذا كله لا يتأتى إلا بالتخطيط العلمى والدراسات الامينة التى يتولاها الخبراء العرب بأنفسهم ويحتكمون فيها إلى مصالح الشعب العربى العاجلة والآجلة وإلى ضرورة صيانة الاستقلال وتوثيق عرى التعارف العربى . أما الاجراءات التى تسير فيها الحكومة حاليا باسم الانفتاح فانها تلقى بمقدرات الاقتصاد المصرى والاقتصاد العربى بيد الشركات المتعددة الجنسية الوثيقة الصلة بالصهيونية التى تعمل على غزو الاقتصاد العربى وتمهيد الطريق لكى تقوم اسرائيل بدور الوكيل العام لتلك الشركات بالمنطقة وتحصل على عمولاتها الدسمة من عرق العمال والفلاحين ومن البترول وغيره من مصادر الثروة الطبيعية ، أى من تحويل عناصر القـــوة العربية إلى عناصر استغلال لصالح الرأسمالية العالمية والصهيونية .

إن الصدام الاساسى فى هذه المنطقة من العالم - وعلى مدى سنوات طويلة - هـــو صدام بين مصر واسرائيل . وأن مصر هى التى تستطيع تعبئة الطاقات العربية ولم تكن بمجرد مصادفة أن تعتدى اسرائيل على مصر غداة إجراء داخلى اتخذته مصر لتحرير اقتصادها وهو تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ لان تحرير الاقتصاد المصرى والاقتصاد العربى ضربة قاضية لأطماع الصهيونية .

وتلك كانت ملاحظتنا الثالثة وبقيت الملاحظة الرابعة والأخيرة . .

رابعا : لقد افتقدنا فى بيان الحكومة الاشارة الواضحة والمحددة للتعاون الاقتصادى العربى . ومن غير المقبول وضع أى خطة للتنمية فى مصر دون أن تأخذ فى الحسبان العلاقات العربية من الزاوية الاقتصادية . إذلك أن روابط

مصر الاقتصادية بالأشقاء العرب أمر واقع ؛ متعدد المظاهر ومتشابك الصورة وليس مجرد دعوة إلى التكامل العربي أو أمل في الوحـدة القـومية . فالدكتور القيسوني نائب رئيس الوزراء يصرح لمجلة روز اليوسف بأن عــــدد المصريين العاملين في الخارج مليون ونصف وأنه ينتظر أن تقارب مدخراتهم المحولة للبلاد الألف مليون جنيه في العام . وبيانات الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء تقول أن عدد العاملين في الخارج (غير المهاجرين نهائيا) حـوالي مليونين . والغالب أن المليون ونصف الذين يتحدث عنهم نائب رئيس الوزراء هم العاملون بالذات في الدول العربية لأن معظم العاملين في الدول الاوربية أو الأمريكية يعتزمون الاستقرار بها ويحتفظون بمدخراتهم هناك . وإذا قدرنا أن كل عامل بالبلاد العربية يعول في المتوسط ثلاثة أشخاص وجدنا أن حوالي خمسة ملايين مصري يعتمدون في حياتهم اليومية على دخل يتحقق في البلاد الشقيقة . ويمكن أن نضيف إلى ذلك كل اولئك الذين يحصلون على دخل تكميلي من البلاد العربية دون أن يقيموا بها لمدد طويلة مثل المهندسين والمحامين والمحاسبين والاطباء والفنانين واساتذة الجامعات والخبراء الذين يقومون بأعمال لحساب حكومات أو هيئات عربية أو أفراد وشركات من البلاد الشقيقة .

أما مالم يشر اليه نائب رئيس الوزراء فهو أن تمويل ما يسمى « الاستيراد بدون تحويل عملة » يغطى بالعملات التي يجمعها التجار من المصريين العاملين بالبلاد العربية أو من الاخوة العرب الذين يعتزمون السياحة في مصر . وقد قدر خبراء صندوق النقد الدولي حجم هذه العمليات في العام الماضي بحوالي الف مليون دولار . ومن ناحية ثالثة تذهب ١٠ ٪ من صادرات مصر إلى الدول العربية . كما أن الانصاف يقتضي أن نسجل هنا واقع أن القروض والمساعدات

العربيه الى مصر قد بلغت خلال الأعوام الاربعه التى تلت حرب أكتوبر عدة آلاف الملايين من الدولارات . هذا هو الواقع . وهو بلا شك لم يكن خيرا كله ، ولم يصاحبه دائما مناخ التعارف الاخوى السليم والتكافؤ . ولكن الأمر الذى لاشك فيه أن تصفيه هذه العلاقات أمر فى حكم المستحيل ، وأضعافها أمر ضار للغايه بالاقتصاد المصرى . والذى يطالب به التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هو ترشيد العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية الشقيقة على النحو الذى يضمن اضطراد نموها وتكافؤ ما يحصل عليه مختلف الاطراف من عوائد بحيث يحس الجميع بأن نمو التعاون الاقتصادى العربى فيه مصلحة مؤكدة لكل قطر عربى يشارك فيه . نريد أن تحل قروض الانتاج محل القروض التى تستخدم فى تغطية العجز الجارى فى ميزان المدفوعات الناشىء أساسا من فوضى الاستيراد وحمى الاستهلاك ، نريد أن يضاف الى قروض الانتاج الاستثمار المشترك الذى يزيد الطاقة الانتاجية ويوفر السلع اللازمة للاسواق العربية . نريد لمدخرات المصريين العاملين فى البلاد العربية أن تجد سبيلها الى الاستثمار الانتاجى فى مشروعات قطاع خاص أو فى سندات التنمية أو فى تمويل مشروعات القطاع العام . نريد أن يكون الاقتصاد المصرى من القوة بحيث يصون التنمية الحقيقية لموارده الطبيعية والبشرية ويحتل مكانه الحقيق فى الاقتصاد العربى كشريك فعال فى تنمية الوطن العربى وليس كجسم جريح يطالب بعمليات نقل دم .

مناقشة خطة ١٩٧٨

جاء فى بيان الحكومة « أن خطة ١٩٧٨ هى انتقال من الماضى إلى الحاضر تقدما نحو المستقبل ، وأن هذا الاتجاه يتصل اتصالا بابراز الخطة كجزء من برنامج تخطى الأزمة الاقتصادية وكجزء من الخطة الخمسية . كما جاء فى البيان أن

أحد الاتجاهات يتحدد فى تنسيق صلة الخطة لسنة ١٩٧٨ بالخطة الخمسية متوسطة المدى حتى ٩٨٢ وبالخطة الشاملة حتى ٢٠٠٠ وهو ما يحدث لأول مرة بعد أن تحقق الاستقرار السياسى .. وبالتالى فلا يجب النظر إلى خطة ١٩٧٨ إلا من حيث تكاملها كجزء من الخطة الخمسية ..

وفى هذا المجال نلاحظ مايلى :

أولا :

أنه ليست هذه هى المرة الأولى التى تتقدم فيها الحكومة بما تسميه « خطة خمسية وإننا لا ننسى أن الحكومة تقدمت من قبل بما اسمته الخطة الخمسية ٧٦-٨٠ وسرعان ما كانت الحكومة تتخلى عن اطار هذه الخطة وتعود الى ما هو فى الحقيقة مجرد برنامج سنوى ولم تبين لنا الحكومة فى بيانها الحالى الأسباب التى تدعونا للاقتناع بأنها جادة هذه المرة فى تقديم خطة خمسية تلتزم بها أمام المجلس وأمام الشعب .

ثانيا :

لكن ألم يكن منطقيا ومدعاة للثقة فى برنامج الحكومة وجديتها فى الالتزام بالتخطيط أن تتقدم بمشروع الخطة الخمسية للمجلس للمناقشة قبل التقدم ببرنامجها لسنة ١٩٧٨ الذى تحذرنا من أنه لا يجب النظر إليه إلا من حيث تكامله كجزء من هذه الخطة الخمسية التى لم تتقدم بها الحكومة بعد . ان الحكومة محقة فى طلبها أن ننظر الى خطتها العام ١٩٧٨ فى اطار تصورها الخمس سنوات على الأقل القادمة . ولكنها تناقض نفسها حين تناقش خطة ١٩٧٨ قبل مناقشة الخطة الخمسية نفسها .

ثالثا :

وانطلاقا من برنامج حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى والملاحظات المبدئية التى تقدم بها أثناء مناقشة بيان الحكومة للعام الحالى فان اتباع طريق التنمية الاقتصادية الجادة والمستقلة يستوجب الاقتناع بمبدأ التنمية المخططة وصياغة وإقرار خطط اقتصادية متوسطة وطويلة المدى . ولقد طالب حزبنا بالحاح بضرورة العودة إلى اسلوب التخطيط العلمى الشامل الذى يمكن المجتمع بالفعل من تعبئة كل موارده ، وتحديد أوجه استخدامها على نحو رشيد . ويعنى التخطيط الشامل تخطيط الاقتصاد القومى بكافة قطاعاته وأنشطته وتوجيهها لبناء اقتصاد وطنى مستقل مضطرد النمو يهدف إلى تحقيق مصالح الجماهير العريضة .

إننا وإذ نلح على ضرورة اتباع التخطيط وصياغة واقرار خطة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ننطلق من ضرورات موضوعية تتصل بالاهداف الوطنية فى التنمية المستقلة . ومن هنا ولأننا نلمس عدم الاقتناع الكامل والجدية من جانب الحكومة نخشى أن يكون دافعها إلى التقدم بمشروع ما « للخطة الخمسية » هو ماجاء ببيان الحكومة بأن ممثلى « المؤسسات الدولية والحكومات الصديقة وقد أظهروا جميعا استعدادا كاملا للتعاون مع مصر بالمال والتكنولوجيا والتعاون الفنى !! كان مطلبهم الوحيد فى هذا الشأن التعرف على خطط التنمية الاقتصادية لمصر حتى يمكنهم المساهمه فى تحقيقها ويدعونا لتصديق ذلك ، أن ماتتقدم به الحكومة باعتباره خطة عام ١٩٧٨ ، لايحمل - من وجهة نظر حزبنا - من مواصفات الخطة الاقتصادية بالمعنى العلمى إلا اسمها . إن ماتقدمت به الحكومة - جريا على عادتها السنوية - لايعدو أن يكون برنامجا للانفاق الاستثمارى (يشتمل على قائمة بمشروعات مقترحة للاستثمار) ليس فقط مقطوع الصلة بتطور الاقتصاد القومى فى السنوات السابقة واتجاهات نموه فى المستقبل

ويفتقد الشمول والتناسق الذى تستلزمه الخطة ، وإنما يفتقد أيضا مجموعة من السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارة الخارجية) التى تضمن تحقيق هذا البرنامج الاستثمارى وحساب اثاره على الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجيه عبر سنوات الخطة ومن ثم فانه يفتقد التناسق فيما بين الاستثمار والاستهلاك وميزان المدفوعات والتوازن بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القومى.

إن شيئا من هذا كله لم نجده فيما تسميه الحكومة بخطة ٧٨ ، والتى لاتزيد على أن تكون الموازنة القومية للاقتصاد فى العام المقبل .

ومن هذا المنطلق وإلى حين المناقشة التفصيلية لمشروع الخطة الخمسية التى وعدتنا الحكومة بها ، فإننا نورد الملاحظات التالية على اقتراحات برنامج ١٩٧٨ :

أولا :

يشير بيان الحكومة إلى أنه يشمل معدلات انجاز برنامج ١٩٧٧ ليس فقط من منطلق تقديم حساب لممثلى الشعب عما وعدت به الحكومة وأنجزته . . الخ . والواقع أننا إذ نؤيد هذا الاتجاه نلاحظ أن البيان لم يف بهذا الوعد . إذ يجيء تقييم بيان الحكومة (وكذلك بيان نائب رئيس الحكومة للشئون الاقتصادية ووزير التخطيط) غير شامل بل ومتضارب فى بعض الاحيان فضلا عن عدم الدقة فى تقديم البيانات . إن بيان الحكومة لم يتضمن أى مقارنة شاملة للمستهدف سنة ١٩٧٧ والمنفذ الفعلى وأسباب عدم الانجاز إن وجد . وفى هذا الخصوص يكتفى بيان الحكومة بالاشاره إلى الاتجاهات العامة لما يسميه بالتحسن فى الموقف الاقتصادى . وإذ يجيء فى البيان أن الحكومة اعتمدت فى سياستها الاقتصادية على محورين : ضغط الميزانية ومعالجة العجز فى ميزان

المدفوعات ، لم يتعرض بيان الحكومة لحجم العجز في الميزانية وتطوره وأسبابه واكتفى بالقول بأن سياسة الحكومة قد قوبلت بالتأييد من المجتمع الدولي .

أما فيما يخص ميزان المدفوعات فبينما يذكر بيان الحكومة أن العجز في ميزان العمليات الجارية قد انخفض في التسعة شهور الأولى من سنة ١٩٧٧ إلى ١٨٢ ، مليون جنيه ، فإن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء يشير إلى أن العجز في الميزان التجاري قد زاد في هذه الفترة من ٥٠٧ مليون جنيه إلى ٧٣٣ مليون جنيه وسيزيد حسب تقديرات نائب رئيس الوزراء إلى ٩٢٦ مليون جنيه (لاحظ أن رقم انخفاض العجز في بيان الحكومة قد تباين بين ٤٩ مليون جنيه ص ١٣ و ٩٧ مليون جنيه ص ٤٤) . وكذلك الأمر بالنسبة لأرقام الاستثمارات ومعدلات النمو فبينما يذكر البيان أنه خصصت في ميزانية ٧٧ الاستثمارات اللازمة لكي تحقق معدلات نمو تبلغ حوالي ٩ ٪ بالأسعار الجارية ، يشير في موضع آخر إلى زيادة الدخل المحلي الاجمالي بمعدل ٩٫٨ ٪ وزيادة الانتاج المحلي ٧٫٢ ٪ فهل نفذت الاستثمارات المقدرة سنه ٧٧ وإذا كان الأمر كذلك فأي الرقمين السابقين يعنيه البيان بالنمو ؟ وهذه مجرد أمثلة لعدم تحديد ما تقصده الحكومة ، والتي تعكس عدم الدقة والوضوح في بيانات الحكومة ، وتحول دون الوقوف على الانجاز الاقتصادي خلال العام الحالي .

ثانياً :

إن مقارنة بيان الحكومة ، وخطتها لعام ١٩٧٨ ، بالعام الماضي تبين أن الاتجاهات الأساسية لسياسة الحكومة وتشخيصها للمشكلات الاقتصادية التي تواجه مصر ونمط الحلول التي تقدمها لمواجهة هذه المشكلات لم يتغير . وكان استمرار هذه المشاكل بل وتفاقمها أدعى إلى أن تعيد الحكومة النظر في مجمل سياستها الاقتصادية .

إن بعض التحسن النسبي - كما تصوره الحكومة في أوضاع المديونية الخارجية وسداد المتأخرات أو انخفاض المديونية الحكومية للجهاز المصرفي لا يعكس سياسة ثابتة ورشيدة، اتبعتها الحكومة لتطوير الاقتصاد القومي وزيادة مقدرته الانتاجية بقدر ما كان نتيجة اعتبارات وعوامل لا يمكن التعويل عليها طويلا أو جاء مخالفا لمصالح الجماهير العاملة. وعلى سبيل المثال فاننا نعرف - وكما جاء في بيانات الحكومة - أن حل مشكلة القروض قصيرة الاجل والتسهيلات المصرفية قد تم بالحصول على قروض طويلة الاجل من هيئة الخليج للتنمية الاقتصادية، قدرت بحوالى ٢ بليون دولار، واقناع الدول العربية بتأجيل المطالبة بودائع تقدر بحوالى ٢ بليون أخرى. واذا كانت هذه القروض قد ساعدت على أن اقتصادنا الصعداء وأن يخفف من أعباء الفوائد الاضافية التي بلغت أكثر من ٢٠٠ مليون دولار في بعض السنوات فان مشكلة المديونية الاجنبية والتي تقدر بحوالى ١٢ بليون دولار ومشكلة عجز ميزان المدفوعات الذي يقرب من الف مليون جنيه لازالتا ترهقان الاقتصاد القومي، ومواجهتها لن تكون الا بتنمية الانتاج والقدرة الذاتية لاقتصادنا القومي. كذلك فان بعض التحسن في الميزانية!! قد أمكن تحقيقه بزيادة الرسوم الجمركية نتيجة تطبيق السعر التشجيعي على بعض الواردات وكذلك برفع الرسوم الاخرى كالدمغة والبريد (رغم مخالفة ذلك للقرارات الجمهورية في يناير ١٩٧٧) وبزيادة أسعار بعض السلع كالأدوية وبزيادة الضرائب غير المباشرة بحوالى ١٦ ٪ وهي ضرائب يتحمل عبئها الاساسي صغار المستهلكين وموظفي الدولة والجماهير الفقيرة بصفة عامة.

أن المشكلات التي تواجه الاقتصاد القومي لازالت تمسك بخناقه فعجز ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية لازالت في ضخامتها، والارتفاع الجنوني

فى الاسعار لازال يهدد الغالبية فى وقت يزداد فيه الاستهلاك العام والرفاهى مما يقضى على الامكانيات المحتملة للادخار القومى . وبالتاكيد فان استمرار الحكومة فى اتباع نفس السياسة لن يؤدى إلى الخروج من هذه الاوضاع الاقتصادية المتدهورة . وإذا كانت الحكومة تحذر فى اكثر من مناسبة من الاعتماد على الحلول الجزئية والعوامل المسكنة فانه لايمكن وصف سياستها هى إلا بانها تتسم بالجزئية وتأجيل المواجهة الحقيقية للمشاكل .

ثالثا :

فيما يتعلق بالنسب الاساسية فى برنامج ١٩٧٨ فاننا نسجل الملاحظات التالية :

١ ـ استثمارات الخطة وأولوياتها

تستهدف الخطة استثمارات قدرها ٢٤٢٥ مليون جنية بزيادة ٨٨٢ مليون جنية عن السنة الماضية ، أى تزيد بنسبة ٣٣ ٪ عن اجمالى الناتج المحلى وهى نسبة مرتفعة جدا لم تبلغها الا الاقتصاديات المخططه مركزيا التى تستطيع تعبئة مواردها الذاتية بكفاءة عالية والواقع أنه فى الوقت الذى تدعو فيه وباصرار الى اتباع سياسة توسع فى الاستثمار والانتاج فان السياسة الحكومية المتبعة تدعو الى الشك فى امكانية تنفيذ مثل هذا المعدل العالى من الاستثمار .

أ ـ إذ تفترض الارقام الواردة بخطة الحكومة والخاصة بالدخل والاستثمار أن معامل الاستثمار يقدر بحوالى ٢ : ١ ، ويثور التساؤل عما اذا كانت المشروعات الاستثمارية فى مجالات الصناعة مثلا تصل الى هذا المستوى ، فالمعروف أنه فى ظروف البلاد النامية لايقل معامل الاستثمار للدخل عن ٣ : ١ ، مما يعنى أن

تقديرات الحكومة تغالى فى التفاؤل أو أن نمط المشروعات لا يتم بناء على معايير واضحة يمكن من تقييم سياستها الاستثمارية .

ب - اشارت الحكومة الى أن المتاح لتمويل الاستثمارات من القروض والتسهيلات الاجنبية طويلة الاجل يقدر بحوالى ٨٠٠ مليون جنيه وتقديم الحكومة لخطتها يفترض أنها قد تعاقدت بالفعل على هذا التمويل الخارجى وهو مالم تؤكده الحكومة بل الحمت الى أن جزءا من الانفاق الاستثمارى يتوقف على نوايا المستثمرين الاجانب ، ومن ثم فان النسبة المتبقية من اجمالى الاعتمادات المخصصة للاستخدامات الاستثمارية وتقدر بحوالى ١٤٠٠ مليون جنيه يفترض تمويلها من المدخرات المحلية . ولهذا بنت الحكومة افتراضها بزيادة نسبة الادخار القومى الى حوالى ١٩ ٪ من الدخل القومى وهنا نواجه الحكومة بالتساؤل التالى :

قبل أن تفكر الحكومة فى رفع معدل الادخار الى ١٩ ٪ من الدخل القومى هل نجحت الحكومة مثلا فى عام ١٩٧٧ فى زيادة معدل الادخار عن متوسطه خلال العشر سنوات الماضية وهو ٧ ٪ ؟ .

ان بيانات ١٩٧٧ تشير الى أن اجمالى العجز القومى استمر بنفس المعدلات السابقة ، فقد تجاوزت جملة الانفاق على الاستهلاك (العام والخاص) وعلى الاستثمار القومى إجمالى الناتج القومى للبلاد ، والسعى لزيادة معدلات الاستثمار فى ٧٨ الى أكثر من ٣٠ ٪ يستلزم واحدا من أمرين اما خفض الاستهلاك الخاص والحكومى بمعدلات كبيرة جدا أو تضييق الفجوة المتسعة باطراد فى ميزان المدفوعات . وسياسة الحكومة المزمع تنفيذها لا توحى بأى

من السبيلين . فليس هناك مايشير الى أن الحكومة تتبع من السياسات مايعمل على تخفيض الاستهلاك والتبديد فى الموارد . أما ما تشير اليه بيانات الحكومة من زيادة فى بعض الاوعية الادخارية أو تحويلات المصريين العاملين بالخارج فلا يمكن أن يزيد معدل الادخار الى نسبة ١٩ ٪ التى تستهدفها الحكومة (فمن أجل بلوغ هذه النسبة تلزم اجراءات جذرية حقا يكون من شأنها تعبئة مدخرات تلك الفئات والطاقات التى تكسب الكثير ولا تدخر لبلادها سوى أقل القليل . أما فى ظل السياسة الاقتصادية التى تطبقها الحكومة وجوهرها تشجيع الاستهلاك الطفيلى وتبديد الموارد فان رفع معدل الادخار على النحو الذى تعدنا به الحكومة سيظل مستحيل التحقيق .

جـ - فى مواجهة عجز المدخرات المحلية وزيادة عبء المديونية الخارجية تستهدف الحكومة زيادة الاستثمار العربى والاجنبى عن طريق المشاركة وليس بالاستخدام الا مثل القروض فى مجالات انتاجية حقيقية . وفى هذا المجال فقد أعطت الحكومة المزيد من التسهيلات ممثلة فى قانون استثمار رأس المال العربى والاجنبى لسنة ١٩٧٤ والتعديلات المختلفة عليه واخرها يوليه ١٩٧٧ . ولقد حذر حزب التجمع الوطنى التقدمى أكثر من مرة من مخاطر الاندفاع فى تقديم المزيد من التنازلات للاستثمارات الاجنبية مما يعرض اقتصادنا الوطنى للتبعية وفقدان السير فى اطار تنمية مستقلة مخططة تخدم مصالح شعبنا فى الاساس وأعلن عن موقفه فى تفضيل القروض على الاستثمارات الاجنبية حتى تظل الدولة حرة فى توجيه واستخدام القروض وان تقتصر مشاركة رأس المال الاجنبى على القطاع العام

ولقد انطلق موقفنا المبدئي لا من مجرد رفض استخدام مصادر التمويل الاجنبي لمشروعات التنمية وانما استنادا الى الخبرة التاريخية لبلدان العالم الثالث ومصر بصفة خاصة . بل أن واقع الأمر منذ اعتماد سياسة الانفتاح يؤكد أن تدفق رأس المال الاجنبي لم يكن لا بالقدر ولا بالكيفية (في المجالات) التي يتطلبها النمو المتوازن لاقتصادنا القومي .

د - لا يختلف نمط الاولويات في توزيع استثمارات ١٩٧٨ عن المقترح منذ الخطة الانتقالية ٧٤ - ٧٥ وخطة ٧٧ . مرة أخرى تزمع الحكومة تخصيص أكثر من ٧٠ ٪ لاستكمال مشروعات سابقة و ٢٠ ٪ للاحلال والتجديد و ١٠ ٪ فقط للمشروعات الجديدة ويتضح من هذا ضآلة ماتخصصه الحكومة للمشروعات الجديدة .

وهنا يثور التساؤل فيما انفقت الحكومة استثمارات السنوات ٧٤ - ١٩٧٧ اذا كانت استثمارات استكمال المشروعات مازالت تستوعب هذه النسبة العالية؟ وهل قدرت الحكومة مدى الخسارة التي تلحق بالاقتصاد القومي في مشروعات تستمر لسنوات دون أن تبدء في الانتاج ؟ ولماذا لا تبين ما هي نوعية هذه المشروعات ؟ ان الحكومة تتحمل مسئولية واضحة عن نمط اختيارها للمشروعات وخطأ سياستها الاستثمارية عامة .

وفي هذا المجال فان ما اشارت اليه الحكومه من عدم مقدرة جهاز التشييد والمقاولات على تنفيذ حجم الاستثمارات الضخم صحيح ويعكس أحد الاختناقات الاساسية التي واجهتها التنمية الاقتصاديه في مصر منذ أوائل الستينات ، وبدلا من أن تعيد الحكومة النظر في سياستها الشاملة تجاه هذا القطاع بغرض مزيد من الرقابة والتوجيه عليه والاعتماد المتزايد على القطاع العام ، تلجأ الحكومه

- تمشيا مع فلسفتها العامه - الى اطلاق يد القاوات المضاربة ورفع الأسعار.

ه - فيما يتعلق بالاولويات القطاعية والتوزيع الاقليمي للاستثمارات فان برنامج ٧٨ لا يخرج عن النمط المتبع فى جميع برامج الحكومة السابقة. ونظرا لانخفاض نصيب المشروعات الجديدة فانه لا مجال لاعادة التأكيد على ضرورة تغيير نمط الاولويات فى هذا الاتجاه أوذاك، ولكن يلزم التأكيد على ضرورة أن تتقدم الحكومة بقائمة تفصيلية بالمشروعات المقترحة للخطة مصحوبة بدراسات وافية عنها والتوزيع الزمنى للانفاق الاستثمارى فى هذه المشروعات بما يمكن معه محاسبة الحكومه على التأخير فى تنفيذها.

٢ - هيكل الانتاج

يتضح من الخطة ن نسب الناتج تتباين بين القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات والتوزيع. والامر الواضح هو تناقص أهمية القطاعات السلعية فى الناتج القومى (الزراعة والصناعة.. الخ) وتزايد أهمية قطاعات التوزيع والخدمات (قناة السويس والسياحة والتجارة) الى جانب تزايد الاهمية النسبية لانتاج البترول.

ولا يخفى ما لذلك الاتجاه من تأثير بالغ على الاختلال بين نمط الدخول وبين حجم المتاح من السلع والخدمات مما يؤدى الى زيادة الضغوط التضخمية والاعتماد المتزايد على استيراد السلع الاستهلاكية وخاصة الكمالية والرفاهية وكان الواجب هو الاستفادة القصوى من استيعاب الزيادة في الدخل المتولد فى هذه القطاعات الثانوية (البترول، السياحة، قناة السويس) بهدف تطوير القاعدة الانتاجية المادية للاقتصاد القومى بهدف زيادة انتاج السلع اللازمة لمواجهة الطلب الفعلى للجماهير العريضة من الشعب.

٣ - العلاقات الخارجية والتضخم

من اخطر إتجاهات السياسة الاقتصادية للحكومة تلك الاهمية الكبرى التى تعطى للخارج فى حل مشاكل مصر الاقتصادية . وهو إتجاه خاطىء يخشى أن يجر مصر أكثر وأكثر الى حظيرة التبعيه الاقتصادية للخارج .

فيذكر بيان نائب رئيس الوزراء عن الخطة أنها تقوم على زيادة قدرة المجتمع المصرى على الاستثمار واستيعاب المزيد من رأس المال العربى والاجنبى مع تزايد نسبة المشاركة وتناقص نسبة القروض وعلى زيادة القدرة على جذب التكنولوجيا الحديثة واستيعابها .

كما يذكر بيان رئيس الوزراء عن الخطة ان من اولوياتها المحددة :
افساح المجال رحبا امام القطاع الخاص الخارجى والداخلى فى شتى المجالات والانشطة . كما يذكر البيان ان مصر تسعى الى التحول من دوله مقترضة بغرض الاستثمار الى دولة تستقطب المشـــاركه والمساهمة الاجنبية وهى مطمئنة الى سلامة اقتصادنا القومى وقوه مركزنا الاقتصادى ازاء العالم الخارجى .

كما يذكر بيان رئيس الوزراء عن برنامج الحـــكومة ان احد اتجاهات الخطه هو التوزيع السليم بين الاستثمارات الحكومية والمحلية ، وبين المشاريع القائمة على الانفتاح .

ويذكر نفس البيان ان اتجاها اخر للخطة يقوم على اعداد الوزارات المختلفة لخطط الاستثمارات المشتركة لتسويقها عن طريق هيئة الاستثمار .

- وأساس اختلافنا مع هذا الاتجاه الرئيسى للسياسة الاقتصـــادية هو أن

المشاركة ليست بديلا أفضل من الاقتراض ، بل أنها تنطوى على مخاطر سياسة بتعريضها استقلال البلاد الاقتصادي للخطر ، وان لها مثالب اقتصادية لانها وسيلة فعالة لاستنزاف الفائض الاقتصادي ؟ فضلا عن وضع مقدرات الشعب فى أيدى الشركات الاحتكارية الاجنبية . ولعل البنوك الاجنبية فى مصر خير مثال على هذا كما أن الانفتاح حتى الان كان انفتاحا استهلاكيا كما يتضح من أرقام الواردات المصرية اذ على حين انخفضت الواردات من السلع الوسيطة بنسبة ٢ر٧٨ ٪ ومن المواد الخام بنسبة ٨ر١٦ ٪ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ قفزت الواردات من السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة ٨ر٧٤٪ ومن السلع غير المعمرة بنسبة ١٨ ٪ خلال نفس الفترة .

وعلى اساس هذا التوجه الرئيسى لسياسة الحكومة اتخذت عدة اجراءات نرى من واجبنا توضيح خطورتها ونتائجها السلبية على التنمية والتطور الاجتماعى فى مصر .

وقد ورد فى بيان نائب رئيس الوزراء عن السياسة الاقتصادية اننا قد شجعنا المصريين الموجودين فى الخارج باعفاء بعض استثماراتهم من الضرائب ومن الجمارك فزادت موارد النقد الاجنبى لدى البنوك كما زادت تحويلات المصريين فى الخارج .

وورد فى نفس البيان أننا أتفقنا مع الولايات المتحدة على قروض ومعونات غذائية وسلعية واستثمارية تقدر بمبلغ ٠٠٠ ر مليون دولار سنويا .

ويذكر نفس البيان أننا فتحنا الباب واسعا ورحبا للاستثمارات العربية والاجنبية وازلنا بعض الصعوبات بتعديل بعض احكام القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ .

ورد فى نفس البيان أن مصر استمرت فى سياسة سعر الصرف التشجيعى التى كانت قد بدأتها فى منتصف ١٩٧٦ وذلك لجعل سعر الجنيه سعرا واقعيا يتمشى مع الواقع وطبيعة الامور فنقلنا فى سنة ١٩٧٧ الى السعر التشجيعى عددا أكبر من الواردات والصادرات المصرية . وقد أثارت هذه السياسه بعض التساؤلات اذ انها أدت الى أرتفاع كبير فى الاسعار . ولكننا اذا أخذنا الامور على حقيقتها فاننا نجد ان معظم الواردات اما واردات تموينية محددة اسعارها الداخلية واما واردات استثمارية لقطاع العام تتحمل الموازنه العامة فروق اسعارها التشجيعية . هذا مايقوله البيان .

فبالنسبه للمصريين العاملين بالخارج ، أما أن الاوان لاخضاع دخول هؤلاء المواطنين حيث يعملون للضريبه المصرية على الدخل خصوصا وانهم (وكلهم فى دول غربية) لايدفعون ضرائب اصلا فى الخارج ؟ انهم مواطنون تعلموا وتدربوا فى مصر ولا زالوا يحصلون على خدمات كثيرة من مصر . ومن هنا كان من الضرورى ان تفرض عليهم ضريبه تدر دخلا كبيرا بالعملة الصعبة ، وتحقق بعض العدالة الاجتماعية . ليس هذا فقط بل اننا نطالب بأن يكون توظيف المصريين فى الخارج بعقود جماعية تبرمها الحكومه المصرية مع حكومات الدول المضيفة وتدفع هذه الحكومات رسما عن كل فرد من قوة العمل المصرية يذهب للعمل بها . السنا ندفع فائدة عن رأس المال فضلا عن رد الاصل ؟ لماذا لاينطبق هذا المبدأ أيضا على تصدير العمل وتجنب أنفسنا مشقة مد اليد طلبا للقروض ؟

والحديث عن تحويلات المصريين ومدخراتهم مبالغ فيه ، فجزء ليس بالقليل منها يأتى فى شكل سلع للاستهلاك الترفى طبقا لنظام الاستيراد بدون تحويل عمله ، وذلك يذكى حمى الاستهلاك ويوقد نار التضخم فى مصر .

وفتح باب الاقتصاد المصرى للاستثمارات الاجنبيه فى شتى المجالات

والأنشطة على حد تعبير نائب رئيس الوزراء ينطوى على مخاطرة كبيرة ، فضلاً عن ان التساهل فى منح التسهيلات لم يغر بدرجة كبيرة رأس المال الاجنبى على القدوم الى مصر .

كما ان ما قيل من جعل سعر الجنيه المصرى وانعيا بتطبيق السعر التشجيعى على المزيد من الصادرات والواردات قد ازكى نار التضخم فى مصر . والقول بغير ذلك ينطوى على مغالطه فكون اسعار الواردات التموينية محددة داخليا لايعنى أن - ميزانية الدولة تتحمل هذا العبء .

ونفس الشيء ينطبق على الواردات الاستشارية للقطاع العام . ثم نعود ونتشاكى من العجز الشديد فى ميزانية الدولة وما يسببه من تضخم ولعل بعض الأرقام تلقى الضوء على أسباب التضخم فى مصر ومداه . فقد ارتفعت السيولة المحلية بمعدل ٢٥ ٪ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وأرتفع الرقم القياسى لاسعار المستهلكين بنسبة ١٦ ٪ فى الريف و ٢٠ ٪ فى الحضر بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٦ ان هذا ينطوى على تخبط فى رسم السياسة الاقتصادية ، أو ، على أحسن الفروض الصياع لمطالب صندوق النقد الدولى بخصوص السعر التشجيعى . والسؤال المثار هو : من من طوائف الشعب وطبقاته يتحمل عبء الارتفاع فى الاسعار الناتج عن هذا ؟

ورد فى الوثائق الثلاث المقدمة من السادة رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير المالية أن السياسة الاقتصادية ، والخطة كجزء منها تركز على ما أسمته بالقطاعات الرائدة الثلاث : البترول ، قناة السويس ، السياحة . ومع ادراكنا لأهمية تطوير كل قطاعات الاقتصاد القومى بما فيها هذه القطاعات

الثلاث ، إلا أننا نحذر من التنمية غير المتوازنة التي تركز على هذه القطاعات فقط . وهذه هي الاسباب :

أ ـ أقتصاديا ، فان قدرة هذه الطاقات على توليد فرص عماله محدودة للغاية وبذلك لاتحل بالتوسع فيها إحدى مشاكلنا الاساسية وهي البطالة .

ب ـ سياسيا ، فانها تجعل الاقتصاد المصرى فى موقف التابع للتطورات السياسية والاقتصادية العالمية ، وفى هذا عودة إلى الوراء .

جـ ـ إن هذا الاتجاه تخليا عن تطوير الصناعة وهى المجال الحقيقى للافادة من القدرات البشرية الكامنة لمصر ومن بناء صرح اقتصادى متين . ان التركيز على قطاعات البترول وقناة السويس والسياحة يجعل الاقتصاد المصرى أكثر حساسية للتطورات الدولية وهو ، وإن كان يحقق فائدة فى المدى القصير الا أنه ينطوى على ضرر بالغ فى المدى الطويل .

د ـ نخشى ، إذا استمر هذا الاتجاه ، أن يكون مقدمة لتصفية المشروعات الصناعية الانتاجية الوطنية وجعل رأس المال الصناعى المصرى يتحول إلى رأسمال تابع بالنسبة لرأس المال الاجنبى .

وتطرح علينا سياسة الحكومة كما وردت فى بياناتها أسئلة تبحث عن اجابات لها :

ـ فلقد ورد فى بيان رئيس الوزراء أنه من المنتظر أن تظهر آثار التعاون مع الخارج تباعا خلال عام ١٩٧٨ . ونتساءل فى أى مجالات ، وبأى معدلات وعلى أى أساس ومن المستفيد منها من طبقات المجتمع ؟

ـ فى نفس البيان ورد أن « مدخرات » المصريين العاملين فى الخارج والتى

حولت الى مصر فى شكل عينى أى «سلع» ، قد زادت من ١٠٩ مليون جنيه الى ٢٤٦ مليون جنيه وأن هذه ظاهرة ايجابية والسؤال . هل يمكن أن تسمى الواردات من السلع الاستهلاكية بغرض الربح (كبديل لتحويل النقد الاجنبى الى مصر) ادخارا ؟ وبأى معنى ؟ وماهى نوعية هذه السلع التى وردت ؟ .

- ورد فى البيان أيضا أن رؤوس الاموال التى تقدم أصحابها بطلب استثمارها فى مصر فى ظل قانون استثمار المال العربى والاجنبى بلغت مايزيد على ٢٠٠٠ مليون جنيه فى أشهر معدودة والسؤال : ماهو حجم المنفذ من هذه المشروعات ؟ هل تخدم الاقتصاد المصرى انتاجيا أم أنها قفزة عبر حائط الجمارك المصرى للاستفادة من حجم السوق المصرى ؟

- ذكر بيان رئيس الوزراء أنه كان لتعديل القانون ٤٣ لسنة ٧٤ أثره الواضح فزاد عدد المشروعات التى أسهم فيها الاستثمار العربى والاجنبى والاستثمار المصرى فى مجالى التنميه الاقتصادية فبلغ عدد المشروعات التى تم الموافقة عليها ٥٨١ مشروعا حتى ١٩٧٧,١٠/١ وبلغ اجمالى الاستثمارات فيها ٣٢٠٨ ملايين جنيه منها حوالى ٢٤٠٠ مليون جنيه بالعملة الاجنبية تتيح مزيدا من فرص العمل فعلا . ونتساءل : ما هى نوعية هذه المشروعات ؟ وهل هى مشروعات للانتاج أم للاستهلاك ؟ وما هو عدد المنفذ منها بالفعل ؟ وماهى فرص العمالة التى اتاحتها .

انها جميعا اسئلة تنتظر الاجابة .

والاجابة : طبقا لبيانات هيئة الاستثمار جاهزة . فقد بلغ عدد المشروعات التى بدأت الانتاج فعلا حتى ٧٦/١٢/٣١ ٦٥ مشروعا انتاجيا (عدا البنوك

وشركات الاستثمار) منها ٤٢ مشروعا للصناعات الكيماوية (مستحضرات تجميل) والسياحة ولم ينفذ فى مجال الصناعات التعدينية سوى مشروعين ولم ينفذ أى مشروع فى مجال الاسكان أو الثروة الحيوانية أو الصحة أو حتى الصناعات الغذائية. أين هذا مما قيل على لسان رئيس الوزراء من ضرورة ارتباط المشروعات فى الخطة بمصالح الجماهير ؟ أية جماهير هذه التى تخدمها مشروعات الانفتاح اذن ؟

٤ — النظام الضريبى :

منذ سنوات ونحن بانتظار أن تنفذ الحكومة وعدها باستخدام الضريبة لتحقيق العدل الاجتماعى. وقد شهدت البلاد كلها فى أكثر من مناسبة عجز الحكومة واحجام مجلس الشعب، عن استخدام الادارة الضريبية لتحقيق أى من العدالة الاجتماعية أو لتذويب الفوارق بين الطبقات. وعلى العكس، فلقد ظل النظام الضريبى ومايزال تعبيراً عن تفاقم وتعميق مظاهر التفاوت الاجتماعى واليوم يأتى السيد رئيس الوزراء ليعيد التذكير بالتزام الحكومة بتحقيق السلام الاجتماعى واستخدام الضريبة للتوزيع العادل لتحمل الاعباء، بحيث يتحمل القادرون نصيبهم فى الاعباء، وبحيث تخفف على محدودى الدخل أو يرفع عنهم وبحيث تصبح الضريبة هى الوسيلة للقضاء على استغلال ماقبل الثورة وبديلا لأساليب مصادرة الأموال والاجراءات الاستثنائية.

وهو كلام جميل وطيب جدا. غير أنه بمراجعة السياسة الضريبية الحالية كما تأكدت من خلال مناقشات مشروع قانون الضرائب الجديد، فإننا لابد أن نلاحظ اتجاهين متعارضين تماما :

الاتجاه الاول : هو الزيادة الهائلة فى نفقات الدولة من عام الى عام،

ووجود عجز كبير فى الميزانية العامة ، مما يدعو لفرض المزيد من الضرائب .

الاتجاه الثانى : هو الاتجاه لتخفيف معدلات الضريبة عن أصحاب الدخول العالية وعدم القدرة على التصدى للارباح الطيارة ومصادر الدخل الطفيلية كالارباح الناشئة عن بيع العقارات من اراضى ومبان أو التنازل عنها بالجدك ، وأرباح الحدائق والمشاتل وتربية الماشية والدواجن ، حتى لتذهب جميع التقديرات الى توقع هبوط حصيلة الضرائب بعد اقرار قانون الضرائب المعروض حاليا على مجلس الشعب .

فهل نصدق رئيس الوزراء الذى يعدنا باستخدام الضريبة لاعادة التوازن الاجتماعى أم نصدق نائبه الذى يقول لنا فى بيانه بالحرف : « أنه كان من السهل أن تزيد الايرادات عن طريق الضرائب والرسوم الجديدة إلا أننا فضلنا أن نتبع الطريق الصعب السليم فى زيادة الحصيلة عن طريق دعم أجهزة التحصيل وتوفير الحوافز ودعم الاشراف والرقابة ، وتعزيز الثقة بين الممول ورجال الضرائب فزاد تقدير حصيلة الضرائب والرسوم المركزية بما يقرب من ٢٥ ٪ دون أية زيادة فى أسعارها » ؟

وليس هناك اعتراض على تدعيم أجهزة التحصيل وضمان الرقابة لمنع التهرب من الضرائب ولكن هذا لاينفى أهمية فرض الضرائب لتحقيق التوازن ، ولتحميل المستفيدين من الاوضاع الاقتصادية الحالية بنصيبهم العادل فى الاعباء القومية . ومهما تكن كفاءة أجهزة التحصيل ، فانها لن تقضى على العجز

الدائم فى الميزانية العامة ، الذى لن ينطى فى نهـاية الامر الا بالسحب على الجهاز المصرفى أى بالمزيد من التضخم وارتفاع الاسعار . ولن يكون ذلك لصالح الطبقات الشعبية ابدا .

أن نظامنا الضريبى العتيق الذى جرى ترقيعه مرات ومرات ، قد اصبح باليا بكل المعايير . وفى الظروف الراهنة ، فلقد اصبح هذا النظام الضريبى يمثل نوعا من التمييز المرفوض بين المواطنين فعندما تمثل الضرائب غير المباشرة اكثر من ٦٠ ٪ من اجمالى حصيلة الضرائب عن الريف كله من ضريبة أطيان وضريبة دفاع لا تمثل سوى ٤٫٥ ٪ من حجم الدخل الزراعى ، فاننا لا نحقق المساواة بين المصريين أمام الضريبة . فلا مساواه بين المـدينة والريف ، ولا مساواة بين الغنى والفقير أزاء العبء الضريبى ، بل ان هناك دخولا كثـيرة لاتخضع أصلا لأى ضريبة . أنها دخول تتمتع لا بالاعفاء الضريبى ولكن بالتمييز الضريبى أى الوقوف فوق النظام الضريبى فى بلادنا . هذه الدخول نوعان دخول طفيلية ناشئة عن أنشطة طفيلية كالوساطة بكل صورها ، ودخول مستترة ناشئة عن أنشطة غير مستتره كالاستغـلال الزراعى والربح العقارى . وحتى الدخول التى تصل اليها الضريبة فانها عمليا لا تدفع ما عليها للدولة . أن أكثر من ٣٥ ٪ من مجموع المموليين يتهربون من الضرائب . وضريبة الايراد العـام لاتجلب للدولة سوى أقل من ٣ مليون جنيه فى سنة ، تمثل ما يستطيع طفيلى واحد ان يحققه من ربح فى سنة واحدة . والادهى من ذلك ان تصف من يدفعون هذه الضريبة هم كبار العاملين فى الدوله والقطاع العام وقد أنحدر بهم التضخم الى مرتبة كبار الفقراء .

لهذا فاننا ندعو لوضع نظام ضريبى يحقق أول مايحقق المساواة بين المصريين ازاء الضريبة نظام يتسم بالشمول والتصاعد ، قادرا على تعبئة جزء أكبر من دخول الطبقات المالكه كى تشارك بالفعل فى تحمل الاعباء القومية وبخاصة فى ظروف التضخم المتصاعد الذى يعد ضريبة خفية مفروضة على دخول الطبقات الشعبية والفئات المتوسطه .

القطاع الزراعى

ان ماورد فى بيان الحكومة عن هذا القطاع تحت موضوع الامن الغذائى لايقدم سياسة واضحة لحل المشكلة الزراعية والتى تعتبر أساسا للاقتصاد المصرى وركيزة فى تحقيق الامن الغـذائى والنهوض مـن مستواه الحالى اللاانسانى الى مستوى يليق بعصرفى نهاية القرن العشرين ، ولايعالج فى قليل أو أكثر تطوير العلاقات الانتاجية فى الريف المصرى أو النهوض بالقرية أو تقوية المؤسسات الريفية لخدمة المنتجين الزراعيين . كما لم يوضح ماتنوى أن تقوم به الحكومة لتحديث الزراعة والانتقال بها من مرحلة الكفاف الى مرحلة الكفاية ومن الحالة البدائية التى ظلت عليها قرونا الى حالة أكثر تقدما وذلك على ضوء التقدم العلمى والتكنولوجى الرهيب والذى يهدف إلى تحويـل الزراعـة من حـرفة تقليـدية تخضع لعوامل الحظ والمناخ الى صناعة زراعية يمكن التحكم فى عوامل الإنتاج بها وتطويعها على أساس من العلم المؤكـد والتكنولوجيا التى تهدف إلى خلق المجمعات الزراعية الصناعية واخيرا الانتقال إلى المجمعات الصناعية الزراعيـة حيث تضيق الفجوة بين العاملين فى الزراعة والعاملين فى الصنـاعة .

لقد أشار البيان إلى السياسة المائية المقترحة وذكـر ان المـوارد الاضافيـه المتاحة من مياة النيل تقدر بنحو ١٨٫٥ مليارمتر مكعب وهذا التقـدير لاشك مبنى على أساس مايمكن استخدامة من مياه الصرف وان هـذه المـوارد تسمح بإستصلاح نحو ٢٫٨ مليون فدان جديدة . وقد فات البيان أن يوضح كيف يمكن توفير هذه الـكميات وفى رأينا أن ترشيد استخدام مياه الرى لايمكن تحقيقـه فى ضوء النظام الحيازي السائد حاليا فى الزراعة المصرية والذى يتميز بالتفتت

والتفتت فى الحيازات الى وحدات قزمية علاوة على البعثره المحصولية التى تسود الزراعة المصرية والتى تعتبر اكبر عقبة فى طريق ترشيد مياه الرى ولم يوضح البيان حلا لهذه المشكلة بل حاول التهرب من ذكرها . وفى رأينا أنه لا سبيل إلى ترشيد استخدام مياه الرى وتوفير الكميات التى وردت ببيان الحكومة الا بعد تطوير الزراعة وذلك على اساس تجميع المحاصيل فى وحدات لا تقل عن حد معين تتزايد تدريجيا بحيث يصبح كل محصول على ترعة معينة وهذا يقتضى الاخذ بمبدأ التجميع المحصولى والخدمة التعاونية عن طريق الدخول فى مرحلة الانتقال من التعاونيات الخدمية الى التعاونيات الانتاجيه وهنا لابد من الربط بين الزراعة والرى ربطا وثيقا يسمح بتطوير القطاعين فى اتجاه واحد ونحو هدف محدد .

أن البيان لم يوضح الاساس فى اختيار أولويات الاراضى المقترحة للتوسع الزراعى كما أن هناك تضاربا بين تصريحات المسئولين عن هذه المساحات ونخشى أن يكون هذا الاختيار قد حدد على أسس غير دقيقة بالنسبة لصلاحية الارض للاستغلال الزراعى الاقتصادى إذ أنه عند اختيار أنسب الاراضى للتوسع على مياه السد العالى اتضح أن دراسة حوالى ١٤ مليون فدان فان حوالى ٩٠٪ من المساحه اشارة ١٫٣ مليون فدان هى من اراضى الدرجتين الثالثة والرابعة وهى أراضى بها معوقات كبيره للاستغلال الاقتصادى علاوة على زيادة تكاليف استصلاحها ولذلك يرى حزب التجمع أن تعيد الحكومة دراسة الاراضى الصالحة للتوسع الاقتصادى تلافيا للمشاكل التى تواجهها بعض المشاريع التى تم أختيارها على أسس غير سليمة مثل مشروع سمالوط وجنوب التحرير وغيرها .

أما بخصوص التوسع فى مشاريع الصرف المغطى فاننا نؤيده من حيث المبدأ ولكننا نحذر من أن عدم الاشراف على عمليات التنفيذ قد أدى إلى نتائج عكسية حيث تسبب ذلك فى تعطيل هذه المصاريف عن القيام بوظيفتها فى خفض مستوى الماء الارضى وما قد يصحب ذلك من تعرض مثل هذه الاراضى للتدهور ثانية . ولابد من اشتراك التعاونيات فى عملية الاشراف على التنفيذ للصرف المغطى لما يحققه ذلك من تخفيض النفقات وضمان حسن الاداء

أما بخصوص سياسة التوسع فى تمليك الاراضى المستصلحة فى وحدات صغيرة فان التجمع الوطنى لازال يحذر من أن ذلك سيؤدى إلى زيادة مشكلة التفتت تفاقا وهى العقبة الاولى فى طريق تحديث الزراعة المصرية كما وأن سياسة بيع مساحات من الاراضى بالمزاد العلنى يعتبر اخلالا بمبدأ أساسى من وراء عمليات استصلاح الاراضى الا وهو خلق حياة جديدة للاجيال الجديدة الكادحة على هذه الاراضى لأن عرض الارض للمزاد العلنى سوف يفضى حتما إلى تمكين طبقة من المضاربين فى أقتناء هذه الارض لقدرتهم المالية وحرمان المعدمين والكادحين من خيراتها الى الابد ، أن الحكومة يجب أن تفكر فى سياسة لاستغلال الاراضى الجديدة بما يحقق العدالة بين المواطنين حاليا ويضمن الاجيال القادمة نصيبا من خيرات أرض بلادهم .

أننا نتساءل ماهى نتيجة تكوين الشركات الزراعيه لادارة هذه الاراضى ولابد من تقييم أثار ذلك ليس من ناحية أرقام الانفاق والعائد فقط ولكن من اثار هذه الشركات على تنمية المجتمعات الريفية وتوسيع قاعدة الاستصلاح.

أن فكرة قيام مجتمعات زراعية صناعية على هذه الاراضى لم يتحقق منها الكثير

أو القليل بالرغم من ترديد هذا الشعار الذى نود أن يتحول إلى حقيقة وأن تقوم على أسس تحقيق الرخاء الاقتصادى والرفاء الاجتماعى لجميع العاملين والمنتجين بهذه المجتمعات ولابد فى هذا السبيل من وضع تصور سليم وسياسة واضحة لهذا التحول والذى تعتبر أحد مراحل الاصلاح الزراعى ليس فى الاراضى الجديدة فقط بل لابد وان تمتد الى الاراضى القديمة والتى تكون أكثر من ٩٠٪ من المساحة المنزرعة .

وانا نتساءل عن المساحات الجديدة التى أضيفت للرقعة الزراعية منذ ١٩٧٠ ولاشك أننا نجد أنه لم تستصلح أى مساحات تذكر خلال هذه الفترة فى الوقت الذى فقدت فيه مساحات من الاراضى المنزرعة لاتقل عن ٤٠٠ الف فدان خلال السبع سنوات الاخيرة بالرغم من المناداة لوقف الزحف على الاراضى الزراعية . وفى رأينا أن هناك تقصيرا فى تنفيذ ماصدر من قوانين فى هذا الشأن وأننا ننادى باتخاذ اجراءات أشد حسما فى حماية مصادرنا من الاراضى الزراعية والتى تعتبر من أندر الموارد الطبيعية المصرية .

أن ماورد فى بيان الحكومة خاصاً بالانتاج الزراعى وزيادته بمعدل ٣ر٣٪ لم يوضح كيف تتحقق هذه الزيادة وكل ماذكر من عناية بالبحوث والارشاد ومكافحة الافات وتحسين الانتاج الحيوانى لايتجاوز جملا روتينية تتكرر فى بيانات وزارة الزراعة وليس فيها جديد ولاتعتبر سياسة محددة ، تتقدم بها الحكومة لتحقيق أهداف معينة بل لاتتعدى مجموعة من الخدمات الاقليمية ان ماورد فى بيان الحكومة بالنسبة للتركيب المحصولى سنة ١٩٧٨ واختلافه عن ١٩٧٧ لم يوضح اسباب هذا الاختلاف من سنة لأخرى ولم تذكر آثار هذا التركيب ومدى مرونته عن التركيب الذى اتبع عام ١٩٧٧ اللهم الا اذا كانت

كارثة القطن هذا العام هى بدون شك فضيحة سياسية وكنا نود أن تتناول الحكومة هذا الموضوع فى بيانها وتوضيح أسبابه ونتائجه وطرق تفادى مثل هذه الهزات التى يتعرض لها المحصول الرئيسى فى أقتصاد مصر والتى أختلفت الاراء فى تقدير خسائرها هذا العام إلا أنه من المؤكد أن الخسائر لن تقل عن ٨٠ مليون جنيه وليس بعملية الترافق والتبادل فى نسب المحاصيل نعتبر أننا وصلنا إلى تركيب محصولى أمثل إذ لابد أن يكون الفيصل فى أختيار التركيب المحصولى الأمثل هو ما يحقق افضل أستخدام للموارد المتاحة الارضية والمائية والبشرية والمالية وهو ما تحاول الحكومة التوصل اليه .

ولابد من إعادة النظر فى مساحة الاراضى التى تزرع بمحاصيل أعلاف والتى تتزايد من سنة إلى أخرى لتغذية حيوانات على منخفضة الكفاءة فى الوقت الذى تزداد فيه الحاجة إلى أنتاج محاصيل لتحقيق الأمن الغذائى ولا تجد المساحات اللازمة لمقابلة زيادة الطلب عليها فتكون النتيجة زيادة مستمرة فى أسعار الخضر والفاكهة وغيرها ولابد من أعادة النظر فى سياسة الانتاج الحيوانى فى ضوء محدودية الأراضى الزراعية والضغط المتزايد عليها من جانب الأنسان

وأخيراً فان حزب التجمع كان يتوقع من الحكومة تقديم سياسة زراعية واضحة الأهداف معززة بخطط وبرامج محدده وأن تعرف بصفة مؤكدة ماهو الأسلوب الأمثل لتعظيم الانتاج من مواردنا الزراعية المحددة ومواجهة التخلف الأجتماعى والريفى ومعالجة الأختناقات التى تحول دون زيادة الانتاج الزراعى وهو للاسف مالم تتناوله الحكومة من قريب أو بعيد .

سياسة بديلة لانقاذ الاقتصاد المصرى

أن جوهر مشكلة الاقتصاد المصرى هى أنه اقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج . وسياسة الحكومة المطروحة علينا لا تعالج هذا الجوهر، لأنها مازالت تقوم على نفس النهج الذى أدى إلى تلك المشكلة وهو نهج الانفتاح على الفئات المترفة والطفيلية المرتبطة بالرأسمالية العالمية وليس على الجماهير المنتجة من عمال وفلاحين ورأسمالية وطنية منتجة . ولذلك لاتملك الحكومة أن تقدم لنا سوى وعود عريضة بتحسين مسار الاقتصاد المصرى ، ومازلنا نقول للحكومة كما قلنا فى العام الماضى . أن انقاذ الاقتصاد المصرى من ازمته الطاحنة ليس بالأمر المستحيل ومازالت المقترحات التى قدمناها فى العام الماضى تمثل العناصر الأساسية لأى سياسة جادة تقصد استئصال الأزمة الاقتصادية المصرية من جذورها . وفيما يلى اعادة لتلك العناصر :

١ — تصفية النشاط الطفيلى تصفية كاملة ، باعتباره نشاطاً لايضيف أى شىء إلى قدراتنا الانتاجية بينما يمتص عرق الفئات العاملة والمستهلكة ويبدد موارد البلاد . بل أن الفئات الطفيلية تزدهر كلما تفاقمت الأزمة الاقتصادية وتتناقص أرباحها إذا تحسنت احوال الاقتصاد القومى . ففى وضع العجز الحالى فى ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية الخارجية ، يتعذر الاستيراد بأفضل الأسعار والاقتراض بسعر السوق .

ومن ثم فان المستوردين يشترون بأعلى الاسعار ويدفعون فوائد باهظة تتضخم بسببها العمولات والمضاربون فى خلو الرجل واسعار الشقق والأثمان

اراضى البناء تتعاظم أرباحهم كما تفاقمت ازمة الاسكان ومواد البناء : وهكذا فمصالح الطفيليين تتعارض مع مصالح الاقتصاد القومى فى مجموعة . ولذلك يجب أن يوضع حد لنشاطهم فى المجتمع . ولايجدى هنا الحديث المكرر دون نتيجة عن النيل من دخولهم عن طريق الضرائب لأن الضرائب لايدفعها إلا الممول الشريف ذو الحسابات المنتظمة أما من يحصل على العمولة فإنه لايسجلها فى دفاتره . ومن يحصل على خلو رجل أو مقدم ثمن شقة لايقدم به ايصالا .

٢ ـ اعادة النظر فى كل القوانين والقرارات التى اتخذت تحت شعار الانفتاح والتى لم تؤد إلى اى زيادة فى الانتاج وانما فتحت الباب على مصراعيه لهروب رؤوس الأموال والتلاعب بأموال البنوك التى يملكها الشعب والانخراط فى الاستيراد الترفى المفرط وتدهور قيمة الجنيه المصرى وازدهار المضاربة وانتشار العمولات واعمال الوساطة ، مثل الاستيراد بدون تحويل عملة واطلاق الوكالات التجارية الأجنبية وإباحة التعامل فى الداخل بالعملات الاجنبية واباحة الاستيراد بصفة عامة دون قيد أو شرط .

اقرار خطة لانقاذ الاقتصاد المصرى تتجه بشكل جذرى نحو القضاء على الاستهلاك الترفى والحد من الاستهلاك الكلى وترشيد الاستهلاك الضرورى ، على أن تركز على استكمال المشروعات الانتاجية تحت التنفيذ للحصول على عائد سريع منها . وذلك بهدف خفض العجز فى ميزان المدفوعات الى الحدود التى كانت سائدة قبل حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، وخفض عجز الموازنه العامة للدوله على نحو جذرى والسيطرة على التضخم لتثبيت الاسعار واعادة النظر فى الاجور فى ضوء مستوى الاسعار وسلع الاستهلاك الضرورية للتساحة والتوزيع الرشيد للعمالة .

٤ ـ اعادة النظر فى نمط توزيع الدخول فى ضوء دراسة جادة تستهدف عدالة توزيع الدخل القومى ونقل القوة الشرائية من الفئات المسرفة فى الشراء إلى الفئات المحرومة . فبدون ذلك تتعذر التنمية واضطرب الاوضاع الاقتصادية .

ولذلك فلابد من وضع حد أدنى مقبول لدخل العامل والفلاح والفقير وعامل التراحيل وحد أعلى للدخول يستند الى مايقدم المواطن فعلا من اسهام فى زيادة الانتاج القومى . ويجب لكى يكون للدخول النقدية دلالة حقيقية أن تتوفر السلع والخدمات الضرورية بالأسعار التى تتناسب مع الدخول النقدية الموزعة وبصفة خاصة الإجور . الامر الذى يدعو للتحكم فى الاسعار عن طريق التسعير الجبرى للسلع الضرورية والابقاء على نظام الدعم لهذه السلع الضرورية .

٥ ـ التصدى بحلول عاجلة لمشكلات الجماهير الملحة مثل مشكله الاسكان ومشكلة التموين ومشكلة الغلاء ومشكلة المواصلات ومشاكل المرافق والخدمات العامة . وذلك فى اطار التصور الشامل لخطة انتشال الاقتصاد المصرى ، فان النظر الى تلك المشكلات فرادى يجعل الحلول المقترحة لكل منها متضاربة بالضرورة بعضها مع بعض ، لقد أصبح واضحا اننا أمام خيار حاسم بين أمرين لاثالث لها ، أما أن نضع موارد البلاد تحت تصرف الطفيليين ومن يدعو أنهم مستثمرين عرب أو أجانب ونعطى لرغباتهم الأولوية المطلقة محاولين تسكين السخط الشعبي ببعض النفقات أو أما أن تكون تلك الموارد فى خدمة مجتمع المنتجين الذى تحدث عنه رئيس الحكومة ، فلا يستفيد منها الا من يعمل على زيادتها وبقدر مايساهم فى هذه الزيادة . أن القضية لم تعد قضيـة اجتماعية

خالصة . بل أصبحت قضية وطنية ، وخاصة بعد أن لاح فى الافق خطر اسرائيل على اقتصادنا القومى .

فاما اقتصاد وطنى مستقل يسير بجد فى طريق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية واما اقتصاد ينخر سوس الطفيليين فى نسيجة وعظامه . ويهتز وسط الانواء الخارجية والداخلية مما بحيث لا يستقر على حال .

٦ — السعى الجدى وخاصة فى الظروف العربية الراهنه لاقامة تـــكامل اقتصادى عربى يكون أساسا متينا للتنمية القطاربه فى كل بلد عربى ، ويقف سندا قويا لجهود التحرير الكامل الحقيقى من السيطره الاجنبية التى تمثل فى الاحتكارات الدولية المتعددة الجنسية الزاحفة على المنطقة العربية طمعا فى ثرواتها الطبيعية وفى مقدمتها البترول وثرواتها المالية المتكدسة فى بنوك العالم الرأسمالى وثرواتها البشرية التى تمثل طاقه انتاجية هائلة وسوقا واسعة للاستهلاك .

ثالثا : التنمية الاجتماعية والخدمات

أعلن السيد رئيس الوزراء أمام مجلس الشعب أن بيان الحكومة مؤسس على عدة اتجاهات أساسية . وأحد هذه الاتجاهات أن يكون هدف خطة التنمية الاجتماعية ، وان صلب خطة التنمية الاجتماعية هو اعادة بناء الانسان المصرى وان الاستثمارات المرصودة لهذا الغرض تشمل مايلزم منها لتحسين الظروف المعيشية للمواطن (المواصلات والاتصالات والاسكان . . الخ) ومايلزم لاعادة بنائه من الداخل (التعليم والثقافة ورعاية الشباب والصحة والاسرة والمرأة والطفولة . . الخ) .

ورغم صحة الاتجاه الذى نطلق منه الحكومة ونوافقها عليه ، الا أن انجازات الحكومة وممارستها فى هذا الشأن تفرض علينا أن نسجل الحقائق التالية :-

١ - بينما تقدم الحكومة فى الجانب الثانى (البناء الداخلى) تلجأ الى العموميات فى الفرض وطرح الشعارات ، واغفال الوسائل اللازمة لتحقيق ماتهدف اليه (الثقافة والاعلام والخدمات الدينية على سبيل المثال) وقد تكرر هذا فى بيانى الحكومة لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ على حد سواء .

٢ - ان الارقام التى تقدمها الحكومة رغم تشتتها واجمالياتها وعدم انضباطها تكشف بوضوح عدم توازن نظرة الحكومة الى الجانبين اللذين اشارت اليهما عند الحديث عن بناء الانسان المصرى . أى أن الحكومة تكثف الاستثمار الاجتماعى نسبيا لاصلاح خارج الانسان المصرى مع الجور على داخله ، ولعل

أوضح مثال على ذلك خفض ميزانيات الثقافة والاعلام خلال العام الماضى وضعف الانجازات التى تحققت فى مجالات التعليم (حيث سكتت الحكومة تماما عن المدارس والفصول التى وعدت باتمامها فى بيان ١٩٧٧) ، وعدم وفاء الحكومة بما وعدت به فى مجال الصحة من تشغيل المستشفيات الجديدة وزيادة عدد الاسرة (وعدت الحكومة بتشغيل مستشفى مبعة غمر على سبيل المثال خلال عام ١٩٧٧ ونحن نقطع أن هذا المستشفى بالتحديد لن يعمل فى وقت قريب ويدل على ذلك ماتم انجازه من مبانيه حتى الان .

٢ ـ وحتى فى ذلك الجانب الذى تسميه الحكومة تحسين الظروف المعيشية للمواطن فان مايسمى منها أغلبية المواطنين لايلقى العناية الكافية ، كأن انجازات الحكومة فى هذا الخصوص تبدو ضعيفة للغاية . فى مجال الاسكان ، ومع مجاملة الحكومة ، فان المائة الف مسكن التى وعدت بتوفيرها خلال عام ١٩٧٧ لم يتوفر منها غير ٤٥٪ تقريبا ، أى بعجز حوالى ٦٠٫٠٠٠ مسكن . وفى مجالات المواصلات وعدت الحكومة بتوفير ١٦٠٠ أتوبيس للقاهرة والاقاليم بينما ماتأكد وصوله حتى القاء بيان الحكومه (٥٠٣) أتوبيس ، وماأكد السيد رئيس الوزراء امكانية وصوله خلال شهر ديسمبر الحالى (٢٦٥) أتوبيس ، أى أن حصيلة الانجاز تقل هنا أيضا عن ٥٠٪ . ونفس القول يمكن أطلاقه عن الجرارات وعربات الركوب أما مشروعات مترو الانفاق كحل طويل المدى لعذاب المواطن المصرى فيبدو أن الحكومة قد صرفت النظر عنها نهائيا . وعلى النقيض من ذلك الاستثمار والانجاز فى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية يبدو طيبا للغاية ، رغم أن سوء الخدمة فى هذا المجال ليس مشكلة الاغلبية الكادحة من مواطنى مصر . ونحسب أن ذلك يرجع إلى تكثيف الحكومة العمل

فى هذا المجال خدمة لسياسة الانفتاح الاقتصادى التى تدعو اليها ، والى ضرورة استخدام قروض بعينها فى هذه المجالات وفقا لما يطلبه متدمو هذه القروض.

٣ ـ أن الملاحظات السابقة تؤدى الى القطع بان التوجيه الاجتماعى لانشطة الدولة فى ميدان التنمية الاجتماعية غائب أو مختل على أقل تقدير ، ومن هنا فاننا نطالب الحكومة بتحديد أدق للاولويات الاجتماعية التى تبنى أعمالها على أساسها ونطالبها بالتركيز على المشروعات والخدمات التى تخدم الاغلبية الكادحة من شعب مصر (انتاج ـ اتوبيسات ـ جرارات ـ مساكن شعبية) كما أننا نطالبها بان تكون أهدافها الاجتماعية المعلنة أقل تفاؤلا ، واقل عمومية وان تكون وسائل تحقيق هذه الاهداف أكثر تحديدا . وهى أمور نبهنا اليها فى ردنا على بيان الحكومة فى العام الماضى أيضا ، وأكدنا أن تحقيق هذه الاهداف ـ مستحيل وكذبتنا الحكومة وقتئذ ، ولكن بعد مرور عام وظهور صدق توقعاتنا فاننا نزعم أن اعتبارنا قد رد كاملا الينا .

٥ ـ أن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، حرصا على الاستقرار الاجتماعى فى مصر ، سيسجل أغفال الحكومة الحديث فى بيانها عن استمرار التزامها بتعيين الخريجين ، خاصة وأن أحاديث كثيرة قد نشرت فى الصحف تفيد ان الحكومة تراجع مواقفها فى هذا الشان ، وان الخطة الخمسية المقترحة تقوم على أساس من تخلى الحكومة عن هذا الالتزام .

لقد سجل الحزب فى رده على بيان الحكومة فى العام الماضى أن حق التوظف وحق العمل للمواطن المصرى مهدد ، ولم يكن الامر وقتئذ غير توقعات منا . لكن خلال عام مضى فان تصريحات المسئولين (وزير التخطيط السابق)

وصناع الرأى العام فى أجهزة الاعلام ، أكدت ما كنا نتخوف منه سوف يحدث فعلا .

ولما كان ضمان حق العمل ليس فقط وسيلة لاطعام المواطن ، ولكنه فى الاصل ضمان للسلام الاجتماعى ، فاننا نطالب الحكومة بتوضيح موقفها فى هذا الشأن .

كما نسجل أن الحكومة لم تلتزم عمليا وجديا بمبدأ التنمية الشاملة وبالتحديد من سيطرة الدولة على تنفيذ خطط النمو الاقتصادى المكثف لتوفير فرص التوظيف اللازمة ، فانها سوف تعجز عن ضمان هذا الحق المواطن المصرى ، وسوف تسبب المواطن والمواطنين عناء ومخاطر نحن فى غنى عنها ونحذر منها فى نفس الوقت .

اما بخصوص التقييم التفصيلى لتصورات ووعود وانجازات الحكومة فى قطاعات التنمية الاجتماعية والخدمات المختلفة فاننا نتناولها فى البنود التالية :

الاسكان

لاشك فى أن الحكومة تدرك حق المعاناة وطبيعة المشقة التى تعانيها الطبقات الشعبية والمتوسطة نتيجة أزمة الاسكان . لكن الادراك شىء والسياسة العملية والمطبقية شىء أخر فى الواقع .

والامر الواضح لكل ذى عينين :

١ ـ أن الحكومة لاتنشىء المساكن بالعدد الكافى ـ أو المعقول ـ وبالنوعية للطبقات الشعبية .

٢ - وأن الحكومة بالنسبة للطبقات المتوسطة وحمايتها لا تعير التفاتا إلى دراسة مشكلة الايجارات المرتفعة التى فرضها القانون الجديد أو الخلوات التى أصبحت بالوف الجنيهات .

ولسوف نكتفى هنا بمناقشة موضوع واحد وهو عدد الوحدات السكنية التى أنشأتها الحكومة عام ١٩٧٧ لندلل على صحة كلامنا .

لقد سجلت الحكومة على نفسها فى البيان الذى تقدمت به فى العام الماضى :
« أن هذه السياسة ستؤدى الى اقامة ١٠٠ الف وحدة سكنية عام ١٩٧٧ »

ونحن نذكر أن هذا العنوان شغل العناوين الرئيسية للصحف المسماه « بالقومية » ولعل الناس قد اطمأنوا إلى أن مشكلة الاسكان قد خطت أولى خطواتها نحو الحل أو هى فى الطريق إلى ذلك . لكن الكثيرون من المواطنين يذكرون أيضا أن حزبنا قد أوضح فى رده على البيان السابق للحكومة أن الرقم (١٠٠ الف مسكن) هو رقم غير واقعى .

وها قد مر العام ولم يتبق غير أيام على العام الجديد ، ويستوجب الأمر التقدم بحساب عما تم من انجازات فى قطاع الاسكان خلال ١٩٧٧ . وذلك فى ضوء تقسيم انشاء المبانى والمساكن الى قطاعات حددتها الحكومة فيما يلى :

١ - قطاع الحكومة والقطاع العام :-

وعدت الحكومة منذ عام بان تنشىء ٣٢٩٠٠ وحدة سكنية (لاحظ الدقة الشديدة فى تحديد الرقم (ولكنها حسب بيان ١٩٧٨ - ودعونا نصدق هذه الارقام - أنشأت :

١٥١٠٥ وحدة سكنية تم الانتهاء منها فى ٣٠ / ٩ / ١٩٧٧ .
٧٦٤١ وحدة سكنية سوف يتم الانتهاء منها فى ٣١ / ١٢ / ١٩٧٧ .

٢٢٧٤٦

أى أن جملة ماتم عام ١٩٧٧ يبلغ ٢٢٧٤٦ وحدة ، أى أن نسبة النجاح وفق أرقام الحكومة ذاتها هو ٦٧ ٪ وهى نسبة لا بأس بها على أية حال لان الحكومة أى القطاع العام مازال - رغم كل المحاولات التى تبذل للحط من شأنه - هو القطاع المنتج الذى يمكن أن تسيطر عليه الدولة ويمكن أن يساعدها على أن تفى بما تعد به فى بياناتها .

٢ - قطاع الاسكان التعاونى :

قدرت الحكومة فى بيانها عام ١٩٧٦ أن الجمعيات التعاونية ستنشىء ٣٥ الف وحدة ولكنها فى بيان ٧٨ لم تقدم أى رقم محدد . واكتفت بان تقول : « أنه من المقدر أن تنتهى من إنشاء حوالى ٤٠٠٠ وحدة سكنية قبل نهاية العام .

وهذا معناه أن الحكومة قد أخطأت التقدير فالنتيجة هى أنها نفذت حوالى ١١ ٪ مما توقعت وهى نتيجة سيئة جدا ، ولا تعبر عن أى نجاح طبقا لاى معايير محلية أو عالمية .

٣ - مشروعات اسكانية مع المال العربى :

وعدت الحكومة فى بيان ١٩٧٧ :

باجراء دراسات مع بعض الدول العربية لانجاز مشروعات اسكانية باستثمارات

مشتركة تحقق ٢٠ الف وحدة سكنية والسؤال هنا ماذا تحقق من هذا الرقم ؟

الجواب : فى بيان ٧٨ تقول الحكومة أنه :

« فى مجال شركات الاستثمار فقــد قامت الشركة المصرية السعودية للتعمير بالتعاقد على إنشاء ١٦٠٠ وحدة سكنية جديدة بمنطقة المعادى . وسوف تصل عدد الوحدات السكنيه التى تنفذ عن طريق شركات الاستثمار إلى ٢٥٠٠ وحدة حتى نهاية ١٩٧٧ » .

معنى هذا الكلام أن الحكومة قد حققت ١٢,٥ ٪ مما وعدت به عام ١٩٧٧ وهى كذلك نتيجة تدل على فشل واضح .

٤ – القطاع الخاص :

كان بيان ١٩٧٧ ماهرا ربما عن قصد فى عدم التزامه بتقديم تقدير عن عدد الوحدات السكنية التى كان من المفروض أن يبنيها القطاع الخاص عام ١٩٧٧ . وقد يكون للحكومة عذرها على أساس أنها ليست لها سيطرة على هـذا القطاع وليست على علم بنواياه ودوافعه التى تتسم برغبته فى الحصول على عائد مجز . ومن هنا لم يستطيع بيان ١٩٧٧ أن يقدم لنا بالتحديد لا عــدد ولا نوعية المساكن التى بناها القطاع الخاص عام ١٩٧٧ .

وكل ما استطاع البيان أن يوضحه هو أن :

« جملة التراخيص التى صدرت هـذا العام حتى ١٩٧٧/٩/٣٠ هى حوالى ٢٢٦٦٩ وحــده سكنية ولكن البيان جاء أكثر ابهاما عندما يذكر فى صورة غير محدده :

« بالاضافة إلى حوالى ٢٥٠٠ وحدة سكنية يتم استكمالها هذا العام » .

فهذه العبارة ماكان يجب أن تذكر فى بيان رسمى تقدمه حكومة مسئولة تعلم أنها تقدم حسابا عن انجازاتها إلى الشعب وتعلم أن هناك معارضة جادة تدرس وتمحص . وفى ضوء هذا كله فانه يصعب تحديد رقم فعلى وحقيقى لما أنجزه القطاع الخاص ولكن فى ضوء البيانات المجمعة والتى لم تحدد إلا ٢٥٠٠ وحدة سكنية يتم استكمالها هذا العام يمكن أن تعطى تقديرا جزافيا يصل إلى ١٥ ألف وحدة مثلا .

وأخيرا إذا ما اردنا أن نحاسب الحكومة فى مجال الاسكان بالاسلوب الذى يتبع مع بعض الطلاب فى لجان الرأفة سنرى أن ماتم إنشاؤه فى جميع قطاعات الاسكان يبلغ :

٢٢٧٤٦ قطاع الحكومة
٤٠٠٠ الاسكان التعاونى
٢٥٠٠ استثمارات مشتركة
١٥٠٠٠ قطاع خاص

٤٤٢٤٦ جملة الوحدات السكنية لعام ١٩٧٧ (تشمل ما يحتمل أن تنجزه الحكومة هذا العام)

ولما كانت الحكومة وقد وعدت بانشاء ١٠٠ الف وحدة سكنية فانها قد تحقق حوالى ٤٥ ٪ مما وعدت به ، وهى نسبة لاترقى إلى مستوى النجاح . ومن ثم يتعين وفقا للاصول الديمقراطية التى تكتب عنها جريدة مصر أن تقوم بنقد شديد لاوجه النقص فى عملها ، وأن تعلن للشعب بصراحة أن سياستها العامة للاسكان ليست قاصرة فحسب وانما عاجزة تماما عن وضع حلول جديدة

وجذرية لهذه المشكلة المتزايدة الحدة وأنها لا تريد أن تعترف بأن عناصر أساسية للمشكلة يجب أن تواجه بمواقف حاسمة وأساسية .

إن العنصر الأول الذي يجب على الحكومة الاعتراف به هو أن الاسكان كسياسة ليس جزءا من خطة قومية شاملة اقتصادية واجتماعية . وهذا يطبع سياسة الاسكان بالارتجال وعدم الوضوح وعدم القدرة فى النهاية على تخطيط الصناعة المصرية بما يسمح لها بأن توفر - وكيفية متزايدة للمواد المطلوبة للبناء .

أما العنصر الثانى فهو أن الارض داخل المدن وخارجها تخضع لسياسة العرض والطلب وقد تفاقم الموقف وارتفعت اسعار أراضى البناء ارتفاعا خرافيا بعد تطبيق سياسة الانفتاح ، واصبحت الارض مجالا للسمسرة والمضاربة وتكوين ثروات لم يبذل فى الحصول عليها جهد انتاجى شريف .

لذلك يطالب حزبنا بأن تقوم الدولة بتمليك منظمات الحكم المحلى والجمعيات التعاونية للاسكان الأراضى الفضاء الواقعة داخل المدن وخارجها ، وهذا هو المدخل الجاد لبدء حل الازمة وإلى أن يحدث هذا يطالب حزبنا :

١ - بتدخل الدولة للحد من ارتفاع اسعار الاراضى وذلك بتحديد قيمتها على على أساس اسعارها قبل حرب أكتوبر .

٢ - وضع نظام محكم لتوزيع مواد البناء بالتسعيرة الرسمية .

٣ - أن تركز الدولة وشركات القطاع العام على الاسكان الشعبى لمحدودى الدخل ونشر نموذج للاسكان النمطى الذى يتكون من غرفة واحدة وصالة معيشة .

٤ - تحديد نسبة مئوية لا تزيد عن ٢٥ ٪ من التراخيص للمساكن التى تزيد

عن ثلاث غرف ومنع التراخيص الجديدة لما يزيد عن خمسة غرف لتوفير مواد البناء .

٥ - تشجيع الجمعيات التعاونية للاسكان فيما يتعلق بالائتمان ومواد البناء والاراضى مع توجيهها لبناء العمارات بدل الفيلات .

٦ - الزام المصانع الجديدة بتوفير المساكن لعمالها وموظفيها ، وتوجيه نسبة من الارباح للعاملين لبناء مدن عمالية بجوار المصانع تواجه مشكلة المسكن ومشكلة الانتقال .

التعليم والبحث العلمى

يوافق حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى من حيث المبدأ على ما تستهدفه الحكومة فى مجال التعليم بقصد تحديثه وتكامله ، وربطه بمختلف مجالات الانتاج وتحقيق ديمقراطيته ، ومواجهة الفوارق الاجتماعية بين الطلاب ، وتحقيق تكافؤ الفرص فى مجال التعليم لجميع المواطنين .

والحزب يسجل للمرة الثانية تقديره للمجهودات العلمية والاجتهادات التربوية التى تبذلها وزارة التعليم فى قطاع التعليم العام بقصد تحديثه وتنويعه ، وتغييره إلى نمط التعليم الاساسى (والشامل) ومد فترة الإلزام فيه حتى نهاية المرحلة الاعدادية .

ولكن الحزب فى نفس الوقت يهمه أن يؤكد ان الخروج بالتعليم من المأزق الذى يتردى فيه ، هو مسئولية قومية لا يمكن إنجازها عن طريق وزارة التعليم وحدها . فنقص الاستثمارات المرصوده للتعليم على سبيل المثال لاتتحمل وزارة من الوزارات ، ومشكلة توفير فرص العمل للخريجين تجعل من مجهودات الوزارة لتوسيع التعليم - بفرض اتمامه - أفرازا لمشكلات اجتماعية خطيرة تنشأ عن البطالة وضياع حق المواطن فى اختيار العمل المناسب مع تأهيله وصلاحياته ، وديمقراطية التعليم تصبح محاولة الوصول اليها نوعا من العبث إذا كان المجتمع مختلا اقتصاديا واجتماعيا مما يفتح الأبواب لتعليم من نوع خاص أو لإستثناءات لايجوز القبول بها .

ان كثيرا من الممارسات اليومية والاجراءات التنفيذية التى تمارس فى حقل التعليم والبحث العلمى تتناقض تناقضا يكاد يكون تاما مع الاهداف المعلنة

العملية التعليمية ، ويهمنا فى هذا المجال أن نسجل مايلى :

١ ـ لقد أعلنت الحكومة أنها تستهدف تحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين فى مجال التعليم ، وأنها تستهدف مواجهة الفوارق الاجتماعية بين الطلاب . ونحن نزعم هنا أن ممارسات الحكومة اليومية تأخذ اتجاها مخالفا لما تعلنه

ودليلنا على ذلك مايلى :

• أزدهار المدارس الخاصة ، والزيادة المطروحة فى اعدادها ، وتضخم الدور الذى تقوم به وانفلات أغلب هذه المدارس من رقابة الوزارة وسيطرتها عليها . بل أنه يمكن القول أن هذه المدارس أصبحت تمثل مراكز ضغط وافساد داخل وزارة التعليم . هذا بالاضافة إلى اخلالها بمبدأ تكافؤ الفرص ، ومسئولية الدولة نحو كفالة حق التعليم المجانى للمواطن ، وتفشى ظواهر الدروس الخصوصية التى يلجأ اليها القادرون والمطحونون على حد سواء ، وإن كانت حظوظ القادرين فى هذا المجال أوسع . وينشأ ذلك أساسا عن ضعف الخدمة التعليمية الرسمية ، وعجز الدولة عن الوصول إلى حل قومى تعالج به هذا الضعف مما يضطر كل مواطن إلى البحث عن حل فردى لمشاكله ، وهو الحل الذى يترتب عليه افساد الطالب وأفساد المدرسين على حد سواء .

• إن ضعف الاشراف والتوجيه المركزى للمدارس يخلق مجالا جديدا لاستغلال أولياء الامور مما يسبب عناء كبيرا للكادحين منهم . وعلى سبيل المثال فان المدارس الحكومية أصبح من حق كل منها أن تختار لتلاميذها الزى الذى تراه إدارة المدرسة . لقد خلق مثل هذا التصرف تجارة منسقة بين بعض العاملين فى هذه المدارس وبين تجار حرفتهم التعامل فى هذه الملابس ، ودفع ثمن هذا

التنسيق أولياء الأمور . ان العودة إلى الزى الموحد على مستوى الادارة التعليمية أو المنطقة أصبح ضرورة يجب الأخذ بها .

• إن مبدأ الاستثنائيون شرط المجموع عند القبول بالجامعات هو الآخر أمر كثر الحديث فيه . أننا نؤكد أن عدد المستثنين قد تجاوز ١٣,٠٠٠ سنويا وهو يمثل أكثر من ١٢ ٪ من أعداد المقبولين . اننا نطالب بمراجعة هذه الاستثناءات فورا والغائها كلية ان أمكن . وكذلك نطالب السيد وزير التعليم بتقديم بيان تفصيل عن هذه الاستثناءات مصنف على أساس فتوى واقليمى ومبين فيه الفرق بين الحدود الدنيا لمجموع درجات الطلاب العاديين وبين الحدود الدنيا لمجموع الطلاب الذين صادفهم حظ الاستثناء .

٢ ـ أغفل بيان الحكومة الحديث عن المدارس والمنشآت التعليمية الجديدة اللازمة لاستيعاب الزيادة فى الأطفال الملزمين (١٠٥ ٪) ولتحقيق التوسع الموعود به فى التعليم الاعدادى وفى التعليم الفنى وفى دور المعلمين . وهذا الاغفال يجعلنا نتصور أن هذا التوسع سوف يتم عن طريق زيادة كثافة الفصول القائمة وهو اتجاه خطير محذر منه نظرا للآثار السلبية التى تترتب عليه من ارهاق المدرسين وتضييع التلاميذ ، وخفضا لمستويات الاداء والتحصيل المدرسى .

كما أننا نسجل فى الوقت ذاته سكوت الحكومة عما وعدت به فى بيان العام الماضى من انشاء ٩٤ ، ٢٤٧٤ فصلا .. الخ ، وهى يبدوا أنها وعود لم تتحقق ، ونأمل ألا يكون سكوت البيان الحالى استمرارا فى تجاهل ضرورة التوسع فى الأبنية التعليمية كوسيلة لرفع مستويات الاداء .

٣ - نوافق بصفة عامة على اتخاذ التوسع المتدرج فى الالزام (مع ضرورة رفع معدلاته المتواضعة) ومقاومة التسرب من التعليم كوسائل فعالة لسد منابع الامية فى المجتمع ولكننا نسجل فى الوقت ذاته أن الارتفاع بنسبة الالزام بهذه بالمعدلات الضعيفة التى تعلنها الحكومه (٥ر١ ٪ لهذا العام مثلا) غير كاف للوصول الى مستوى الالزام الكامل المستهدف فى عام ١٩٨١ (أي بعد سنوات ثلاث) خاصة وأن نسبه الالزام المستهدفة لعام ١٩٧٨ تبلغ ٥ر٨٩ ٪ فقط من مجموع الملزمين .

ونحن نتصور أن وزارة التعليم قادرة على أن تقوم بدور أكثر فعالية فى مجال محو أمية الكبار خاصة وأنها تضم ادارات خاصة بتعليم الكبار، كما أن العناصر العاملة بها ، والابنية التى تتبعها يمكن استخدامها فى هذا المجال ، هذا مع التأكيد فى الوقت ذاته أن المواجهة الادارية لمشكلة الامية لن تحل هذه المشكالة فالامر يتطلب مواجهة قومية وسياسية شاملة لها إذا كنا نبغى الخلاص منها حقيقة .

٤ - إن اعلان التوسع فى التعليم بكافة مراحله كهدف للحكومة ، يثير قضيتين فى غاية الخطورة ، ونحسب أنه قد آن الاوان لمواجهتهما بطريقة علمية وفعاله :

أ - أما القضية الاولى فتتمثل فى العجز الرهيب فى مدرسى الوزارة . وهو العجز الذى ينشأ أساسا عن انصراف الشباب الجديد عن العمل فى مجال التعليم نظرا لغياب عناصر التشجيع الادبى والمادى للمدرسين خاصة مدرسى المرحلة الابتدائية ، وهو الامر الذى يجب على الحكومة أن تواجهه بتحقيق المطالب

الاساسية والمميزات المناسبة لهذه الفئة . كما أن هذا العجز ينشأ الى حد ما عن التنفيذ غير المخطط لسياسة اعارة المدرسين الى البلاد العربية وفتح باب الخروج دون ضابط للخريجين الجدد حتى التربويين منهم والمفروض تكليفهم للعمل فى مجالات التربية والتعليم . ومن هنا يلزم فى هذا الصدد تبنى سياسة جادة وواضحة « تربويا » تبنى على اساس أولويات .

وفى صدد الارتقاء بالاوضاع المادية والادبية للمعلمين فاننا نطالب بما يلى :

- ضرورة تعديل الهرم الوظيفى فى وزارة التعليم ، والذى يؤدى اختلاله الى الاجحاف بالمعلمين وتضييق فرص الترقى المادى والادبى أمام القاعـــدة العريضة منهم ، ويظهر وزارة التعليم مختلفة فى هـــذا الشأن عن نظائرها من الوزارات الاخرى مع التنبيه الى أن قانون العاملين الجديد المقترح تنفيذه فى عام ١٩٧ والذى يربط الاجر بالوظيفة قد يؤدى الى تفاقم الاوضاع الوظيفية للمعلمين مالم يتم تصحيح الهرم الوظيفى فى وزارة التعليم وتوسيع فرص التدرج والترقى الوظيفى أمام المعلمين .

- ضرورة تعديل قانون نقابة المعلمين لاتاحة الفرصة كاملة أمام الممثلين الحقيقيين للمدرسين حيث أن التمثيل الحقيقى والفعال للقاعدة العريضة من المعلمين واحد من الضمانات الاساسية للدفاع عن حقوق المعلمين والحصول على المكاسب المهنية لهم .

ب - أما القضية الثانية فتتمثل فى ضرورة فرص العمل للخريجين الجدد من كافة مستويات التعليم (العالى والاساسى) .

أن توسيع التعليم يعنى زيادة اعداد الخريجين ، ويعنى فى الوقت ذاته

ضرورة توفير فرص العمل لهؤلاء الخريجين .

ولكن الحكومة أعلنت فى اكثر من مرة انها تبنى خطتها للسنوات الخمس القادمة على أساس مراجعة موقفها من التزامها بتعيين الخريجين . وهو الأمر الذى يؤدى الى سقوط حق المواطن فى أن توفر الدولة فرصة العمل له .

ان مثل هذه السياسة سوف تؤدى بغير شك الى مخاطر اجتماعية لايمكن احتمالها ولايجوز كف البصر عنها . ونحن نرى أن هذا التناقض ينشأ عن محاولات الترقيع التى تواجه بها الحكومة المشكلات الملحة ، واصرارها على مواجهة مشكلة بمفردها ، وبالابتعاد عن منطلق التخطيط الشامل لمواجهة المشكلات وتطوير المجتمع المصرى . ونذكر فقط بأن التزام الدولة بتعيين الخريجين فى أوائل الستينات قد ارتبط بتكثيف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول إلى بناء الاشتراكية وإقامة قطاع عام قوى للدولة يتيح لها توفير فرص العمل الكافية للخريجين الجدد .

٥ - بخصوص الدعوة الدائمة إلى ربط التعليم بخطط التنمية وكذلك الربط بين التعليم الجامعى وقطاعات الانتاج والخدمات يهمنا أن نؤكد على الحقائق التالية :

* أن هذا التصور النظرى رغم موافقتنا عليه ، لا يمكن تحقيقه مع غياب خطط التنمية أصلا ، وهو الامر الذى تأكد للجميع حتى وقتنا هذا . وعلى الحكومة أن تتقدم بالخطة الخمسية وكذلك الخطة السنوية حتى يمكننا أن نعقل امكانية هذا الربط بين التعليم وبين خطط التنمية .

* ان قيام هذا الارتباط لا يمكن أن يكون مسئولية وزارة التعليم وحدها

ولكنه فى الحقيقة مسئولية الحكومة ككل بوصفها المسئولة عن وضع وتنفيذ خطط التنمية . مع التأكيد على دور الحكومة لاينتهى وهو ماتفعله حتى الآن باعلانها عن رغبتها فى قيام مثل هذا الترابط بين خطة التنمية أو قيامها بتشكيل مجموعة من اللجان الشكلية تضم بعضا من العاملين فى الجامعات أو فى مراكز البحوث . إن الامر يستدعى الالتزام أولا بمبدأ التنمية الشاملة المخططة كسياسة مستقرة وثابتة للحكومة كما يستلزم السيطرة الواعية للدولة على المؤسسات الانتاجية والبحثية والتعليمية والقدرة على الزام الجميع بالتعامل معها فى اطار الخطط القومية الموضوعية ، وكلها أمور نزعم أن الحكومة لم تقترب منها بعد!

٦ ـ اننا نوافق الحكومة على ماتذهب اليه من توسيع التعليم الفنى ، ودور المعلمين بقصد تغيير نسب التعليم النوعى لصالح هذه الانواع من التعليم وتضييق التعليم العام . ولكننا فى الوقت ذاته نشعر أن الحكومة تعمل هذا فقط لمجرد أن تخفف ضغوط الاعداد الكبيرة المقبولة فى الجامعات .

ان نظرة الحكومة يجب أن تتجه إلى ماهو أبعد من ذلك . ان احتياجات المجتمع الفعلية هى التى يجب أن تحكم مثل هذا التوجيه للخطط التعليمية ، وإلا فاننا سوف نواجه بتفاقم مشكلات البطالة بين خريجى المدارس الفنية ـ وهو القائم فعلا ـ وظهور نوع من الرفض الشعبى لهذا النوع من التعليم خاصة وأن الاوضاع الادبية والمادية لخريجيه ليست طيبة بما فيه الكفاية . ان ذلك يعيدنا مرة أخرى الى الاخذ الجدى ـ وليس القولى ـ بربط التعليم بخطط التنمية .

٧ ـ ان اسهام البحث العلمى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية يصبح ضرورة وطنية فى مجتمع كثير المشكلات مثل المجتمع المصرى . وان التعاون بين

المؤسسات العلمية المختلفة فيه يصبح واجبا على الجميع . وقد أورد بيان الحكومة بعضا من الانجازات التى تحققت فى هذا الخصوص . وهى على أية حال بيانات مشجعة الا ان الزام المؤسسات الانتاجية بتوجيه مشكلاتها الفنية الى الجامعات وأجهزة البحث المصرية وخلق مستوى آخر ينسق بين أجهزة البحث هذه ويوزع عليها المهام بدلا من ترك الأمر لاجتهادات العاملين فى بعض هذه المؤسسات خاصة اكاديمية البحث العلمى ... ثم اشراك الخبرة المصرية فى البحوث التى تكلف بها الحكومة المصرية ــ فى حالة الضرورة ــ جهات بحث أجنبية حتى تزيد فرص الاحتكاك مع التقدم العالمى كلها أمور تستدعى تكثيف وترشيد اهتمام الحكومة بها .

٨ ـ ان مزيدا من التخطيط والدراسة وتوفير الامكانيات يجب أن يسبق التفكير فى ايه توسيعات جديدة فى الجامعات الاقليمية .

ان اقامة كليات أو جامعات جديدة دون تدبير حقيقى للمتطلبات الاساسية أمر يجب الكف عنه . كما أن تعجل تحقيق مثل هذه التوسعات من منطلقات فئوية أو لاغراض حزبية أمر يجب التحذير منه حتى لا يتكرر ما حدث هذا العام عند الاعلان عن افتتاح لكلية جديدة للتربية ببنها فى اطار جامعة القليوبية التى لاتزال تحت الانشاء .

٩ ـ ان مزيدا من الاهتمام يجب توجيهه لتوفير الاستثمارات اللازمة للدراسات العليا فى الجامعات ، خاصة بعد أن اتجهت الأمور فى المرحلة الاخيرة نحو تقليص البعثات الخارجية ، والاعتماد بصفة أساسية على البعثات الداخلية مع التنويه بأن مبلغ الالف جنيه استرلينى سنويا الذى وعدت الحكومة بتقديمه إلى

الى الجامعات مقابل كل بعثه داخلية لتسيفيد منة فى استكمال التجهيزات والمراجع اللازمة لم يتحقق بعد ، وأملنا ان تصدق الحكومة فيما وعدت به .

١٠ ـ وفى النهاية يهمنا أن نؤكد أن أية مكاسب عليه حقيقية يمكن المجتمع أو يجنيها من وراء العملية التعليمية ، ولا يمكن ان تتحقق مالم تتغير أساليبها التربوية وما لم تنشط ملكة الابداع لدى ابنائنا التلاميذ بديلا عن قدرات الحفظ وما لم تنمى عندهم ملكات العقلية النقدية . وهى اتجاهات سليمة نتمنى أن توليها وزارة التعليم المزيد من رعايتها واهتمامها .

الثقافة والاعلام والخدمات الدينية

ان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى برغم ان ماورد فى بيان الحكومة حول الثقافة والاعلام والخدمات الدينية انما هو مؤشر صادق عن فداحة التدهور الثقافى الذى تشاهده . ان التراكات السلبية المتولدة من قصور ولا عقلانية الخدمة فى هذه المجالات خلال السنوات الأخيرة قد أفرخت انحرافات وأخطاء وتجاوزات لا يمكن انكارها فى الشارع المصرى . ان حالة جذب ثقافى تسود العقل المصرى فى السنوات الاخيرة والخروج من هذه الحالة يستدعى توصيفا عليا للاهداف والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك . ولكن بيان الحكومة فى هذا الشأن يقف عند حدود العموميات الخطابية القابلة للتأويل كما أنه يتحدث عن التحوطات والتخوفات والحساسيات التى يجب أن تقام فى وجه الأخذ الحضارى عن العالم المتقدم قبل أن يتحدث عن الاتصال بالتيارات العالمية المعاصرة .

والوعد العملى الوحيد الذى قدمته الحكومة فى بيانها ان تغطى الجمهورية بالارسال الاذاعى وبالارسال التليفزيونى ، وهو نفس الوعد الذى تقدمت به الحكومة فى الاعوام السابقة وحسب انها ستعد به فى الاعوام القادمة ، وأن كنا فى الوقت نفسه نتمنى أن لا نذكر الحكومة به مرة ثالثة كما فعلنا فى العام الماضى وكما نفعل هذه المرة .

ان السياسة العملية التى تنتهجها حكومة حزب مصر فى مجالات الثقافة والاعلام والخدمات الدينية تناقض ماتدعيه وما تستهدفه تناقضا يكاد يكون تاما . من واقع بيان الحكومة وأهدافها فاننا نسجل الملاحظات التالية :

١) تقول الحكومة ـ كعادتها ـ وانها حريصة على أستقلال الصحافة وحريتها ، بل انها تتطلع الى أن تستكمل الصحافة كيانها كسلطة رابعة . . . وللاسف فان الواقع يخالف هذا الزعم تماما .

فالصحافة مازالت خاضعة اقرارات تصدر من الاتحاد الاشتراكي وتوجيهات ملزمة من السلطة التنفيذية.

وعلى سبيل المثال فان تعيين مجالس ادارات الصحف ورؤساء التحرير وعزلهم (فيما يسمى بالصحافة القومية) يصدر بقرار من السيد رئيس الاتحاد الاشتراكي العربي دون أى مشاركة من القوى والاحزاب السياسية . وبلا أية قواعد أو أسس موضوعية معروفة ومعلنة . وهو أمر أدى الى افتقاد الاستقرار فى قمة العمل الصحفى . فالحرص على الاستمرار والاحساس بعدم الامن يدفع قيادات المؤسسات الصحفية الى محاولة أرضاء الجهات القادرة على التأثير فى اتخاذ القرار والبعد بالجريدة عن دورها فى التوجيه والنقد تجنبا لغضب هذا المسئول أوذاك.

ويزيد من تعقد المشكلة استمرار الرقابة الادارية على الصحافة فى شكل توجيهات وتعليمات مكتب الصحافة بوزارة الاعلام (وهو نفسه مكتب الرقابة السابق) واضطرار رؤساء التحرير المعينين الى الالتزام الحرفى بهذه التعليمات، مما يفرض قيدا ثقيلا على حرية الصحافة والصحفيين .

ويضاعف من المشكلة النظام غير الديمقرطى للعمل ، حيث يعانى اغلب الصحفيين فى مؤسساتهم من انفراد رؤساء مجالس الادارات ورؤساء التحرير بسلطات مطلقة وتحول مجالس التحرير الى مجالس شكلية لا تمارس أى دور حقيقى وبالتالى تكريس القيادة الفردية فى العمل ، وهذا أمر يقتل روح المبادرة والخلق لدى الصحفيين .

وتصل المشكلة الى قمتها باستمرار سلطة التدخل وتدخلها مباشرة أو من خلال الاتحاد الاشتراكي أو غيره من المؤسسات وبالنقل أو الابعاد أو التجميد . وتعانى كل الصحف حاليا من تجميد على لعشرات من الصحفيين لحساب قوى خارج الصحافة أو لحساب قيادات صحفية بعينها . ذلك غير عشرات من الكفاءات الصحفية دفعت دفعا للهجرة إلى الخارج .

وعندما جرت محاولة العلاج لبعض هذه المشاكل عن طريق الاقتراح الذى تقدمت به نقابة الصحفيين لانشاء مجلس أعلى الصحافة ، يحقق أستقلال العمل الصحفى وحريته ، تحول عمليا الى قيد على الصحافه ، وجاء قرار انشائه ليكرس سيطرة أغلبية غير منتخبة ثم يأتى قرار تشكيله ليحرم مجلس النقابة من حقه فى اختيار ممثليه (عضوان) وممثلى الصحفيين أقل من ١٥ سنة (٣ أعضاء) مخالفا بذلك قرار انشائه .

وقد أستغلت الحكومة هذه الاوضاع كلها . فقامت بعمليات تمشيط إدارى للعناصر الصحفية التى تخالف المنهج السياسى للحكومة . وجرت عمليات تطويع واستئناس المؤسسات الصحفية للسير على هدى حزب مصر . فصدرت سلسلة من القرارات فى العامين الماضيين تناولت بالتغيير قيـــادات العمل الصحفى والعاملين فيه . لتصبح الصحافة تحت شعار قومية الصحافة الذى رفعه البعض كشعار فى وجه التحول الديمقراطى والحزبى الحقيقى . خاضعة للحزب الحاكم وتتحول ملكية الشعب للمؤسسات الصحفية . الى ملكية خالصة لحزب مصر ونخشى أن يؤدى هذا إلى أن تدخل فى عصر الرأى الواحد لم تشهده مصر من قبل . ونؤكد انها لم تشهده من قبل .

أما المجلات والصحف التى صمدت لعملية التمشيط وقاومتها ، فقـــد كانت التصفية نصيبها ، ولعلنا لازلنا نذكر مجلتى الكاتب والطليعة ، بالاضافة الى الصحافة الطلابية المطبوعه التى غابت عن حياتنا الجامعية ومن حياتنا العامة بصورة تامة .

ان كلاما مشابها يمكن ترديده حول الصحافة الاقليمية التى يعد بيان الحكومة بدعمها وتنشيطها ، ذلك لأن أجهزة الحكومة تقف بصورة علنيه ضد مبادرات انشاء صحف اقليمية - طلابية أو اهلية - كما انها لا تبدى تجاوبا مع المحليات فى هذا الخصوص . ان مجلة « سنابل » على سبيل المثال قد حرمت حق الصدور كتعبير عن ادباء الاقاليم منذ سنوات ، ولم تجد صرخات الاستغاثة والنجدة أى تجاوب من الوزارات المتعاقبة ، ولعل الحكومة تثبت هذه المرة حسن نيتها فتسمح لهذه المجلة ولغيرها من صحف الاقاليم بالعودة الى الظهور .

اننا نرحب بقانون جديد للصحافة والمطبوعات . سبق أن وعدت الحكومة به فى العام الماضى . وان حزب التجمع . يعلن عن استعداده لتقـــديم تصور متكامل لهذا القانون يعالج جوانب القصور التى تعانى منها (قدم السيد خالد محى الدين بالفعل مشروع قانون للصحافة فى أواخر يناير ١٩٧٨) ونتمنى فى الوقت ذاته أن لا يستخدم حزب مصر أغلبيتـه فى المجلس لتمرير قانون يستهدف - تحت كلمات انشائية حول حرية الصحافة والسلطة الرابعة - التضييق على الحرية والقوى السياسية والاحزاب المخالفة .

٢) وتعلن الحكومة أنه قـد آن الاوان لتصبح الثقافة حقـا لـكل مواطن كالتعليم سواء بسواء . أما الوقائع فتؤكد أن هذا الحق قد تخلف كثيرا عما كان عليه فى السنوات سابقة ، فارتفاع سعر الكتاب وعجز الدخول المصرية المتدنيه (بل والعاليه) عن الحصول عليه أصبح ظاهرة ! ، وارتفاع تكاليف مصادر

الثقافة الاخرى (مسرح وسينما) يحول بين المواطن العادي وبين التعامل مع هذه المصادر الثقافية ، وقد ساعد على تفاقم الازمة الدور المحدود الذى أصبح القطاع العام يقوم به فى هذه المجالات نتيجة الحجم الخطير الذى أحدثته فيه وزارات الاعلام والثقافة التى تعاقبت خلال السنوات الأخيرة .

أما الخدمات الثقافية والاعلامية التى تقدم عن طريق الاذاعة والتليفزيون فقد تدنت فى نوعياتها وفى مضامينها الاجتماعية والحضارية للغاية . ويكفى شاهدا على هذا ما أصاب البرنامج الثانى الاذاعى فى الفترة الاخيرة . أن الشكوى من ضعف هذه البرامج وسوئها لاينقطع . ونحن نزعم أن تصفية القطاعات الانتاجية العامة فى التليفزيون وأن فتح الباب على مصراعيه أمام تجار القطاع الخاص (مصرى / عربى) فى الثقافة وراء هذه النكسة . ومن هنا فأننا نرحب بالعودة إلى الطريق القويم وانشاء شركة انتاج تليفزيونى قطاع عام هى شركة القاهرة للانتاج .

ونحن نقدر ماتعد به الحكومة من أنها سوف تتبع خط الاعفاء الجمركى وتدبير الحوافز لقطاعات الانتاج الثقافى ، ونتمنى أن تفى بما تعد .

٣ - تعتبر الحكومة خط الانفتاح الفكرى والثقافى جزءا مكملا وأساسيا من خط الانفتاح بكل جوانبه ، ونحن هنا نتهم الحكومة بأنها تمارس خداعا استراتيجيا ضد الثقافة والمثقفين ، والا فكيف نفسر اهتمامها بالانفتاح ثقافى على الخارج بينما هى تنغلق دون فئات للمثقفين الذين يخالفونها الرأى وتدفعهم إلى التعامل مع مؤسسات النشر والطباعة خارج مصر وتزكى بسياستها الثقافية هجرة العقول المفكرة فى مصر ؟ وكيف نفسر أيضا عمليات التضييق المتصاعدة التى

تتخذها الحكومة فى وجه دخول الصحف والمجلات الخارجية (عربية وأجنبية) إلى مصر؟! ثم كيف نقبل دعاوى الحكومة حول الانفتاح الثقافى فى حين أن الادوات الاعلامية الرسمية تشن حربا ضد الاخذ عن الحضارات الاخرى تحت زعم أو وهم محاربة الفكر المستورد. ان الانفتاح الثقافى والفكرى ليس إجراءات ادارية أو جمركية كما تتصور حكومة حزب مصر ولكنه تطور وتحول عقلى قبل كل شىء، وهو الأمر الذى يجب أن تعيه الحكومة.

٤) لم يشر السيد رئيس الوزراء إلى تخفيض ميزانية وزارة الثقافة فى العام الماضى الى النصف مما أدى الى عجزها عن الوفاء بالاحتياجات الأولية لمؤسسات الثقافة التى كان ينبغى توسيع رقعة نشاطها وانشاء المزيد منها، وفى نفس الوقت تتناقص باضطراد اعتمادات الخدمات الثقافية فى ميزانيات المحليات مما يؤدى الى توقف أبسط أشكال العمل الثقافى خاصة فى الريف.

٥) وفيما يختص بالثقافة الجماهيرية التى تدعى الحكومة أنها تريد أن تصل بها الى أعماق الريف فقد توقفت معظم خدماتها نتيجة للعجز فى الميزانيات وهناك نموذج صارخ لقصر ثقافة المنصورة الذى يجرى بناؤه منذ عدة سنوات ولم يستكمل حتى الآن، بينما أغلق مقر ثقافة بورسعيد وتحول إلى مركز اسلامى ولم تستكمل أبدا خطة الوزارة فى إنشاء بيوت الثقافة فى المراكز والقرى، مما يجعل تعبير « الوصول الى أعماق الريف » مثارا للحيرة هذا فضلا عن الملاحقات المستمرة من قبل عناصر حزب مصر للعاملين فى قصور الثقافة من غير المنتمين للحزب، سواء كانوا مستقلين أو منتمين لاحزاب أخرى .. ومن هنا تحولت القصور التى مازالت تعمل إلى أجهزة للدعاية لحزب مصر، وليس أجهزة ثقافية ديمقراطية .

٦) إننا نرفض ماورد فى بيان الحكومة بخصوص الخدمات الدينية ونعتبره دليلا صريحا على عجز الحكومة عن فهم الدور العظيم الذى يمكن لهذا القطاع أن يقوم به فمن غير المعقول أن يكون الانجاز الوحيد الذى تتباهى به الحكومة فى هذا القطاع هو الجهود الاستثمارية التى تمارسها هيئة الاوقاف فى مجالات الصناعة والسياحة والتعمير !!! . وكلها فى رأينا ـ ولسنا نحسب أن أحدا يختلف معنا ـ أعمال تجارية لاتمت الى خدمة الدينية بصلة ! .

لقد كان الاولى بالحكومة أن تحدد موقفها من قضايا هامة تنتظر للمؤسسات الدينية الحكومية دورا أكبر فى حلها أو تطويرها ، ومنها على سبيل المثال :

أ ـ مشكلة المساجد الأهلية التى لاترعاها وزارة الأوقاف ، والتى طرحت للنقاش ووجهت فيها أسئلة كثيرة من أعضاء مجلس الشعب من كافة الاتجاهات ، والتى تطالب باتخاذ موقف جدى حيالها ؛

ب ـ المشاكل المتعلقة بمستويات الأداء الدينى لبعض من وعاظ المساجد ، وعدم تفرغ الكثيرين منهم لاعمال الوعظ والدعوة ، وضرورة قيام أجهزة الدعوة بوزارة الاوقاف بترشيد هذا الاداء وتطويره ودفعه إلى طريق المعاصرة الذى يظهر للانسان المسلم الدور العظيم الخلاق الذى يمكن للدين أن يلعبه فى حياة الوطن والمواطن لاخراجه من مهاوى التخلف الى مواقع الاستنارة والتقدم ومواجهة مشاكل العصر .

جـ ـ البحث عن دور للانشطة الدينية أكثر فعــالية ، وأكثر استنارة ، وأكثر اتساقا مع روح العصر ومع التغييرات الديمقراطية التى نتمنى أن تتحقق

داخل المجتمع المصرى ، سواء فيما يتعلق بالتوجيه الدينى الذى يوجه الى المواطن فى المساجد أو عن طريق أجهزة الاعلام من صحافة وأذاعة وتليفزيون . اننا نزعم أن العثور على تحديد هذا الدور العظيم للانشطة الدينية سوف يحل مشكلة الضمير التى تتعرض لها اجهزة الدعوة نتيجة انصراف خريجى الكليات الازهرية الجدد عن العمل فى مجال الدعوة :

د ـ لقد دعت الحكومة ـ كعادتها السنوية ـ أن يأخذ تطوير جامعة الأزهر جانبا هاما من الاستثمارات ، ونحن نرحب باهتمام الحكومة بهذه الجامعة ، ونضع أمامها الحقائق التالية :ـ

ـ أن الكليات العلميـة فى الجامعة قد نشأت ضعيفـة ولاتزال ، والمعامل بها ليست ناقصة فقط ولكنها منعدمة فى أحيان كثيرة ، والميزانيات المرصودة للتجهيزات غاية فى الهزال ولا تتناسب مع احتياجات هذه الكليات . ونحن نطالب إنشاء لجنة لدراسة الواقع ، وتجميع المطالب ، وتحديد الاستثمارات المطلوبة لتطوير هذه الكليات .

أن تدخلات اداوية كثيرة من خارج الجامعة تؤثر على الاداء العملى وتضر يوما بالروح الجامعية داخلها ، وقـــد سبق تناول مثل هـذه الأمور فى بعض وسائل الاعلام ، والمطلوب من الدوله أن تمنع حدوث مثل هذه التدخلات وأن تحول دون تكرارها .

ـ أن فرص سفر المعيدين والمدرسين المساعدين فى الجامعة إلى الخارج للحصول على المؤهلات اللازمة لتكوين أجيال مستقبلية تقود العمل التعليمى والبحثى داخل الجامعة ، هى دون المتحقق للجامعات بكثير ، نتيجة الموانع

والعقبات التى توضع فى طريقهم .

أن عدم تدبير فرص متكافئة لهؤلاء المعيدين يمثل خطرا كبيرا على مستقبل الجامعة ، ويجب على الدولة أن تتدخل لرفع هذه العوائق وتدبير هذه الفرص .

- أن المعاملة المالية (فيما عدا المرتبات) فى الجامعة هى دون المعاملة فى الجامعات الاخرى ، وهو وضع شاذ ويسبب قلقا للعاملين فى الجامعة أعضاء هيئة التدريس ، ونحن نطالب الحكومة باتخاذ اجراءات فعالة فى اتجاه تحقيق المساواة المطلوبة بين جامعة الازهر وبين الجامعات الأخرى .

* أن ديمقراطية العمل الجامعى التى تحققت للجامعات الاخرى (مؤتمرات الاقسام والكليات وانتخاب العمداء على سبيل المثال) لاتزال غائبة فى جامعة الازهر ، ونحن نطالب الوزير المختص بتقديم تعديل للوائح الجامعة يتحقق عن طريقة لحاق جامعة الأزهر العريقة بالجامعات المصرية الحديثة الاخرى .

أننا نؤكد أن ظهور وتضخم تيارات متعصبة ومنحرفة فى مجال الفكر الدينى انما يعبر عن قصور الاعلام الدينى والدعوة الدينية الرسمية من جهة ، كما أنه نتيجة مباشرة للعداء الرسمى المعلن فى مواجهة تيارات الاستنارة والعقلانية والمعاصرة فى المجتمع المصرى من جهة ثانية . ونؤكد فى الوقت ذاته أن المواجهات البوليسية وحتى القضائية (مدنية كانت او عسكرية) لاتحل فى الاساس مشكلات الفكر وصراعاته وتعصباته ، ولكن اعطاء الفرصة الديمقراطية لكافة التيارات هو الوسيلة الناجحة لاحداث تفاعل حضارى بينها جميعا ، وهذا التفاعل يهذب من التطرف الذى قد تقع فيه بعض هذه التيارات . كما أن هذا الاطلاق الديمقراطى لتيارات الفكر المستنير والعقلانى لايترك الساحة

فعالية الفكر المتطرف المتخلف فيبدو أضخم مما هو عليه ، ويغريه هذا الوهم بممارسة العنف ضد المجتمع وضد الدولة وأيضا ضد مبدأ الوحدة الوطنية الذى نسعى جميعا للحفاظ عليه والعيش تحت مظلته . ومن هنا فإننا نطالب بمواجهة الفكر المتطرف المنحرف فى اطار فهم مستنير وموضوعى لمشكلة الديمقراطية فى مصر ، مع تقدير الدور القيم الذى ننتظره من تيارات الفكر الدينى المستنير فى هذا الخصوص ، والتوصية بضرورة الانشطة الثقافية بصفة عامة وفى الوقت الذى تزعم فيه الحكومة أن من المسائل الهامة التى تعنى بها أن تنشر الثقافة بين جماهير الشعب .

القـوى العاملة

حددت الحكومة فى بيانها تحت عنوان القوى العاملة أنها تريد أن تحقق هـدفين :

الاول : رفع انتاجية قوة العمل :

والثانى : تحقيق أسباب السلم الاجتماعى بين طرفى الانتاج لعمال واصحاب الاعمال

ولا خلاف بالطبع على هذين الهدفين . لكن الوسائل التى طرحتها الحكومة لتحقيق أهدافها تظل مجرد عناوين وشعارات عامة ليس فيها أى شىء محـدد يمكن مناقشته . وعلى سبيل المثال ما الذى يمكن أن نناقشه جديا عندما تقـول الحكومة فى بيانها . انهـا تركز جهدها على دراسة هيكل الاجـور لمختلف المهن ليحصل العامل على نصيبه العادل من الدخل القومى ؟ ان الحكومة فى الواقـع لا تقدم لغالبية الشعب التى تندرج تحت اسم « القوى العاملة » أى شىء محدد .

وكان حريا بالحكومة ـ لو كانت حريصة على رفع انتاجية العمل ـ أن تتعرف على رغبات العمال انفسهم وهى الرغبات التى عبرت عنها المؤتمرات العـديدة التى عقدتها الحركة النقابية خاصة خلال الفترة من ديسمبر ٧٦ حتى أكتوبر ١٩٧٧، ففى مؤتمر الاجـور والاسعار المنعقـد بين ٢٨ ـ ٣٠ ديسمبر ١٩٧٦ أوضـح الاتحاد العام لعمال مصر أن سياسات الاجور والاسعار والضرائب والبدلات والحوافز فى مصر يسودها الاضطراب والخلل وأن هيكل الاجور فهو متناسق وأن الاسعـار فى مصر قـد اصابها الجنون وخاصة فى اساسيات المعيشة وأنها تقفز قفزات هائلة من سنة إلى أخرى وبدرجة تلتهم دخول الافراد واجـور

العمال . وإزاء هذا كله طالب المؤتمر المشار اليه :

أ ـ بتحديد الحد الادنى للاجر بما يكفل للعامل واسرته الاحتياجات الدنيا شاملة الغذاء والكساء مع اعادة تحديد هذا الحد بصفة دورية نتيجة لما يطرأ على نفقة المعيشة من تغييرات .

ويرى حزبنا أن الحد الادنى المعقول لدخل عامل يعول لاثة أفراد في ظروف انفلات الاسعار يمكن أن يكون في حدود ٣٠ ـ ٣٥ جنيها في الشهر .

ب ـ وطالب مؤتمر الأجور بصرف أعانة غلاء معيشة لجميع العاملين بحد أدنى ٥٠ ٪ من أجورهم وباستمرار نظام الدعم السلعى .

جـ ـ وطالب النقابيون في مؤتمراتهم برفع طبيعة العمل بحيث تبدأ من ٢٠ ٪ الى ٤٠ ٪ من المرتب الفعلي الذى يتقاضاه العامل وبحد أدنى ٤ جنيهات وحد أقصى ١٥ جنيها . كما طالبوا باعفاء بدل طبيعة العمل من الضرائب أو أية خصومات أخرى . واعفاء الحوافز الانتاجية للعمال التى ليس لها صفة الدوام من الضريبة العامة والتأمينات الاجتماعية .

د ـ وطالب النقابيون في مؤتمراتهم بتخفيض المدد الكلية الموجبة للترقية بالنسبة لحملة المؤهلات أو العمال الذين رفعت بداية تعيينهم بمقدار المدة الفاصلة بين الدرجة قبل التعديل والدرجة التى تم الرفع اليها .

ان هذه المطالب التى يراها حزبنا مطالب عادلة بحق هى من الشروط التى تساعد على زيادة الانتاجية لأنها انما تتجه إلى خلق ظروف أكثر انسانية طالما أن الحكومة في بياناتها تشير إلى ضرورة أن يحصل العامل على نصيبه من

العادل من الدخل القومى - على ان زيادة الانتاجية تتطلب أيضا فيما تتطلب أن نؤمن بهذه الحقيقة وهى أن العاملين يستطيعوا أن يضاعفوا مساهماتهم فى رفع الانتاجية عندما تتوافر الشروط اللازمة التى تمكنهم من المشاركة بانفسهم فى وضع نظم الحوافز والمساهمة فى لجان الانتاج . ولذلك يؤيد حزبنا ماطالبت به مؤتمرات اتحاد العمال من ضرورة مشاركة اللجان النقابية فى وضع نظام الحوافز ومعدلات الاداء والغرامات فى مختلف وحدات العمل مع اشراكهم فى توجيه الحصه المقررة للخدمات من الارباح . كما يؤيد حزبنا مطالب النقابيين بضرورة احياء لجان الانتاج فى وحدات القطاع العام حتى تباشر اختصاصها مع مراعاة تمثيل العمال فى هذه اللجان بنسبة لاتقل عن ٥٠ ٪ .

ان حديثنا عن العاملين فى القطاع العام والحكومة يجب الا ينسينا شريحة واسعة وهامة من ابناء الطبقة العاملة وهم عمال القطاع الخاص . واذا كان بيان الحكومة قد أشار إلى انها مهتمة باقرار السلم الاجتماعى بين طرفى العملية الانتاجية ، فان هذا يعنى أنها مطالبة بأن تتخذ اجراءات فعاله من أجل تحسين ظروف العمل ورفع مستوى القطاع الخاص وفى هذا ان حزبنا يؤيد ماطالبت به مؤتمرات الاتحاد العام للعمال (وأخرها المؤتمر الذى عقد فى أكتوبر ١٩٧٧) بضرورة اصدار قانون العمل الجديد على أن تتضمن أحكامه قواعد المساواه فى شروط وظروف العمل بين العاملين فى القطاعين الخاص والعام . هذا ، إلى جانب وضع قواعد لتنظيم الاجور فى القطاع الخاص يراعى فيها احقية العاملين فى العلاوات الدورية واستمرارية الاجر وكافة المزايا العينية التى يتمتع بها العاملون فى القطاع العام ، وأعطاء عمال القطاع الخاص الحق فى ١٠ ٪ من صافى أرباح المنشأة . وأن يكون للعاملين فى القطاع الخاص الحق فى الاجازات

مثل العاملين فى الحكومة وأن تصرف لهم علاوات من يناير من كل عام أسوة بزملائهم فى الحكومة والقطاع العام. كما أنه قد حان الوقت لتتخذ الحكومة خطوة حاسمة فى اتجاهين :

الاول : هو ضرورة اخضاع الدخول الحقيقية للعاملين فى القطاع الخاص للتأمينات الاجتماعية .

أما الاتجاه الثانى : فهو ضرورة استصدار التشريع الذى يلزم صاحب العمل بدفع أجرة العامل طوال مرضه على اللجنة الثلاثية وذلك حماية له من الجوع بل وحماية لاسرته من اخطار التشرد .

وإذا أردنا أن نختم كلامنا عن مشاكل العاملين فى مصر فإن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يركز على ثلاثة مطالب كانت ولا تزال فى مقدمة المطالب التى لم تعد تحتمل التأجيل وهى :

الاول : أصدار قانون العمل الموحد .

الثانى : اصدار قانون جديد ينظم منح اعانة غلاء المعيشة وفقا للحالة الاجتماعية وفئات الاجر .

الثالث : توحيد جهة الفتوى فى المسائل المتعلقة بتفسير أحكام القوانين التى تمس الخدمة المدنية والمقترح أن تكون هذه الجهة هى مجلس الدولة على أن يوكل إلى الجهاز المركزى للتنظيم والادارة متابعة التطبيق .

الخدمات الصحية

وعدت الحكومة فى بيانها المقدم إلى مجلس الشعب فى العام الماضى بزيادة عدد الاسرة بألفى سرير جديد بتشغيل مستشفيات المحلة الكبرى وميت غمر وسوهاج وغيرها . ونحن نسأل نواب هذه الأماكن إذا كانت هذه الوعود قد تحققت أم لا ؟

ويبدوا أن الحكومة لم تجد هذا العام ماتضيفه إلى بيانها الجديد سوى استعمال عدد من الشعارات والاهداف المبهمة كقولها :

« وستنفذ الحكومة مشروعات قومية جديدة لمكافحة البلهارسيا والملاريا »

ولم تقل لنا الحكومة ما هى هذه المشروعات القومية التى تنوى تنفيذها ؟ ولا كيف ستكافح البلهارسيا والملاريا وهى قد رفعت أسعار الادوية اللازمة لعلاجها .

وإذا كانت الحكومة تذكر من بين أهدافها العامة فى بيانها الجديد العمل على توفير الدواء ودعم صناعة الدواء الوطنية فيحق لنا أن نتساءل كيف يتحقق هذا الهدف النبيل بالرغم من السياسات الاقتصادية التى تتبعها الحكومة والتى تهدد صناعة الدواء المصرية بأجسم الاخطار .

ففى يونيو من العام الماضى صدر قرار برفع أسعار الدواء بنسبة ٣٠ ٪ وصرح الدكتور وزير الصحة بأن الزيادة لم تشمل إلا الأدوية الكمالية . لكن الحقيقة أنه من بين مايقرب من ١٣٣٧ صنفا من الدواء تنتجها عشر شركات تم رفع سعر مايزيد عن ١٠٤٣ صنفا أى أكثر من ٨٥ ٪ من جملة الادوية المتداولة .

وإذا كنا لم نسمع عن مرض كمالى ومرض أساسى وأن الانسان لايلجأ إلى شراء الدواء إلا تحت الضرورة القصوى . فان مراجعة سريعة لأصناف الأدوية التى تم رفع اسعارها تبين إلى أى حد أهميتها .

وعلى سبيل المثال لا الحصر فقد ارتفعت أسعار الادوية اللازمة لعلاج البلهارسيا وأدوية الرمد الصديدى والربو والاسهال والحساسية وأدوية هبوط القلب والمضادات الحيوية .

ونحن على استعداد أن ننشر القائمة الكاملة للاصناف التى تم رفع أسعارها ونسأل السادة الاطباء فى حزب الحكومة ليجيبوا بضميرهم المهنى أن كانت تلك أدوية كمالية أو ترفيهية أم أساسية لشعب تتدهور حالته الصحية نتيجة تدهور مستوى الخدمات العلاجية والوقائية ونتيجة لارتفاع أسعار المعيشة والغذاء .

ومن وجهة نظـــر حزبنا ـ فان اسباب ارتفاع أسعار الدواء هى نتيجة منطقية لجملة السياسات الاقتصادية التى تمارسها الحكومة ويمكننا أن نلاحظ مايلى :

١) أن قبول الحكومة لمبدأ التعامل عـــلى أساس السعر التشجيعى للجنيه المصرى وهـــو السعر الذى يعنى عمليا تخفيض قيمة العملة المصرية واستيراد الكيماويات الدوائية بهذا السعر التشجيعى هـو السبب المباشر فى زيادة اسعار الـــدواء .

٢ ـ إن الغاء الدعم المقدم من الحكومة لشركات الادوية فى القطـــاع العام جعلها لاتتمكن من بيع الدواء بسعر منخفض للمواطنين .

٣ ـ تحول بلادنا من استيراد الكيماويات اللازمة لصناعة الدواء من دول

الاتفاقيات (البلاد الاشتراكية) إلى السوق الرأسمالية ترتب عليه أننا نستورد الكيماويات الدوائية بأسعار مرتفعة باستمرار .

٤ ـ أن سياسة الانفتاح الاقتصادى التى تتبعها الحكومة لم تربط اقتصادنا فقط بالسوق الرأسمالية مما اجبرنا على استيراد التضخم من هذه السوق بل هو أيضا قد عاد بمكاتب الاستيراد والتوكيلات التجارية ـ طبقا لقانون استثمار رأس المال الاجنبى ـ إلى قطاع الدواء .

وهى بالقطع لاتنظر إلى الدواء على أنه خدمة ضرورية وإنما على أنه سلعة مربحة تريد من خلال الاتجار فيها أن تحقق أعلى معدل للربح بغض النظر عن مصلحة اقتصادنا القومى . وهكذا ظهر العديد من الشركات والمكاتب التجارية التى تستورد أدوية التجميل والكماليات وتغرق بها الاسواق .

فاذا كنا جادين حقا فى حديثنا عن الكماليات فان من واجبنا أمام الملايين من أبناء وطننا الذين لم يعد بمقدورهم تدبير الغذاء اللازم لاطفالهم أن نوقف استيراد هذا السيل من السلع الكمالية والترفيهية .

إن هذه المكاتب قد نجحت بالفعل كما صرح وزير الصحة فى خلق سوق سوداء جديدة فى حقل الدواء :

إن رفع سعر الدواء باضافة إلى أنه يلقى باعباء اقتصادية جديدة على كاهل المواطنين فانه يهدد فى الوقت نفسه بافدح الاخطار لصناعة الدواء الوطنية وهذا يرجع إلى سببين :ـ

الاول : إن رفع اسعار الادوية المنتجة محليا يضعف من قدرة هذه المنتجات

الوطنية على منافسة مثيلاتها الاجنبيه . وفى هذه الحالة فان المستهلك خصوصا من الطبقات القادره لن يجد فرقا كبيرا فى سعر الدواء الوطنى وسعر الدواء المستورد . مما يؤثر سلبيا على مبيعات شركات القطاع العام . وهذا ما تحقق بالفعل فى الشهور الخمس الماضية .

الثانى : إن الارتفاع فى أسعار الكيماويات الدوائية المستوردة من السوق الرأسمالى سيضطر الشركات الوطنية إلى تقليل وارداتها من هذه الكيماويات وبالتالى تتعطل طاقاتها الانتاجية مما يؤثر بلا شك على مركزها المالى .

وهكذا يتهيأ الرأى العام لاتهام القطاع العام بالفشل وترويج الدعوة إلى إدخال الشركاء الاجانب فيه لتقع تدريجيا إحدى قلاع صناعتنا الوطنية فى براثن الرأسمالية الاجنبية .

فاذا لاحظنا إلى جانب هذا كله أن الضغوط الرأسمالية قد أجبرت شركات الادوية فى القطاع العام على أن تحجم نشاطها تدريجيا وأن تتخلى عن استيراد بعض الادوية الحيوية ليحتكرها تجار القطاع الخاص مثل أدوية البنتوكسيل والفرساپين فاننا نرى إلى أى حد يمكن لجملة السياسات التى تتبعها الحكومة أن تضعف قطاعا بالغ الاهمية للاقتصاد المصرى ولصحة الانسان فى هذا الوطن .

فى مجال الشباب والرياضة

مرة أخرى أغفل بيان الحكومة الجوانب الرئيسية لأى خطة علمية ، فقد أكتفى بذكر الكثير من العموميات فى مجال الشباب سواء فيما يتعلق بأهداف الحكومة فى هذا المجال أو فيما يتعلق بالوسائل المقترحة لتحقيق هذه الأهداف ، بحيث يمكننا القول دون تجنى أن هذا الجزء من بيان الحكومة استطراد فى عموميات واضحة ، لم تشمل فى جانب واحد منها أى ذكر لمهمة محدودة ، سواء فى مجال العمل مع الشباب المصرى من قطاعات مختلفة . (طلاب جامعات - شباب الفلاحين والعمال) ولم يذكر البيان عدد مشروعات الخدمة الوطنية التى تنوى الحكومة القيام بها فى العام القادم ، ولم يشر البيان من قريب أو بعيد إلى احصاء رقمى واحد لمشروعات العمل مع الشباب سواء فى مجال محو الاميه أو الخدمة العامة أو نوعية معسكرات العمل والتطوعية أو أساليب التربية الوطنية الدينية والسياسية .

ويمكن رصد الملاحظات التالية على بيان الحكومة فى مجال العمل مع الشباب :

إن الكلام عن تحقيق تكافؤ الفرص أمام كل الشباب فى التعليم لايتفق مع اطلاق سياسة الاستثناءات فى القبول فى الجامعات دون ضابط واضح ومحدد هذا من ناحية ، كما أنه من ناحية أخرى لا يتفق مع التضخم الملاحظ فى ظاهرة الدروس الخصوصية سواء فى المدارس أو فى الجامعات .

ب - كذلك فان الكلام عن اصلاح الجامعات بتعزيز هيئات التدريس وتوفير الكتب الجامعية والمراجع بأثمان زهيدة ، لايتفق اطلاقا مع تزايد هجرة العقول المصرية سواء إلى الدول البترولية أو إلى دول أوروبا وأمريكا ،

وذلك فى غياب أية خطة شاملة للتوفيق بين حاجاتنا الوطنية وما يتطلبه دورنا الثقافى القومى والعالمى من ناحية أخرى ، ولا مع الارتفاع المتزايد فى أسعار الكتب والمراجع الجامعية بل وغير الجامعية من ناحية أخرى .

جـ - أما فى مجال الحريات الطلابية خاصة فى الجامعات فيلاحظ التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى أن سياسة حكومة حزب مصر قد دأبت على محاولة السيطرة على الاتحادات الطلابية وتسخيرها لخدمة أهدافها الحزبية ، بما يقتضيه ذلك بالطبع من محاولات مستمرة للقضاء على الاتجاهات الفكرية والسياسية الاخرى ، وبما يؤدى اليه ذلك بالضرورة من أفقار الجامعة فكريا وسياسيا .

د - كذلك يلاحظ حزبنا أن جناحا هاما بل وهائلا من شبابنا ونعنى به الشباب العمالى والفلاحى مازال يلقى أهمالا كبيرا ومتزايدا وذلك فى كافة المجالات الرياضية والاجتماعية والثقافية بل أن القليل من الرعاية الذى كان يلقاه هذا القطاع الهام من شبابنا فى إطار الساحات الشعبية والمراكز الشبابية قد أضمحل نتيجة لضغط الميزانيه ونقص الموارد المتاحه .

هـ - أما فى قطاع الرياضة فالأمر جد خطير ، فعلى المستوى القومى لم تعد مصر قادرة ليس فقط على منافسة أبطال أوربا والولايات المتحدة كما فى الماضى بل أن العديد من الدول الافريقيه الناشئه قد سبقتنا فى كافة الميادين الرياضية ولاشك أن غياب الرياضة من مدارسنا كان له أفدح النتائج على المستوى القومى ، كما أن توجيه كافة اهتماماتنا الاعلامية والمالية إلى رياضة واحده هى كرة القدم قد أثر بشكل ملحوظ على مستوى الرياضات الاخرى .

و - وفيما يتعلق بتدعيم صلات الشباب المصرى بالشباب العالمى عن طريق

السياحة الشعبية فلم تتخذ الحكومة خطوة واحدة فى هـذا المجال ، واقتصرت الوفود السياحية على بعض عناصر من شباب حزب الوسط . ولم تجد أغلبية المصريين من الفلاحين والعمال والطلاب فرص المشاركة فى مثل هذه الوفود السياحية إلى البلاد العربية أو الاوربية .

أن رؤية الحكومة فى ذلك المجال لا يجب أن تكون قاصرة على كوادر حزب مصر من الشباب فالسياحة الشبابية لها مدلول وبعد اجتماعى متقدم بحيث ينبغى أن تستوعب قطاعات من شباب الطبقات الشعبية الفقيرة .

ومن الملاحظ أن قانون الاحزاب الذى ينظم علاقة الاحزاب المصرية بالخارج قد وضع العديد من القيود على حرية الحركة السياسية للشباب المصرى فى المهرجانات والمؤتمرات العالمية ، بحيث أنتهى الأمر فى الواقع الى احتكار حزب مصر للاتصال بالمنظمات الشبابية العالمية والعربية وحده دون مشاركة من الاحزاب الشرعية الاخرى .

فى مجال المرأة والطفولة

تضمن بيان الحكومة بعضا للاتجاهات العامة التى ترى الحكومة انها تحكم سياستها وتوجهاتها فيما يتعلق بحقوق المرأة والطفولة . وهى فى الغالب الاعم أمور يسهل الاتفاق بشأنها بيننـــا وبين الحكومة كأهداف أو تطلعات .. الا ان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يرى أن جهودا مكثفة ومستنيرة وشجاعة يجب أن تبذل فى هذه المجالات حتى تتجاوز المرأة المصرية مشكلاتها اليومية القاسية وفى هذا الصدد فاننا نسجل الملاحظات التالية :

١ - فيما يتعلق بتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل وضمان حق المرأة فى العمل وفى الاجر المتساوى معه فان ذالك غير صحيح على اطلاقه ويستدعى المزيد من بذل الجهد فى هذا الخصوص فالرجل يفضل عادة على المرأة خاصة إذا ما ارتفعت الدرجة الادارية والوظيفية والمالية وعلى سبيل المثال تم فى ١٩٧٧ نقل غالبية كبار موظفى المجلس القومى للشباب والرياضة وكانت السيدات من أول من قاسى من هذا الاجراء إذ كانت كل الوزارات ترفضهن ويلاحظ أيضا أن الجهات الادارية تفضل الرجل على المرأه فى اعلانات التوظف والترقى .

٢ - أما عن اصلاح أوضاع المرأة بالنسبة للاحوال الشخصية وحفظ كرامتها فاننا نسجل هنا أن قانون الاحوال الشخصية لا يزال بعيدا كل البعد عن روح الشرع الاسلامى حيث كان الطلاق يتم مثلا لرغبة المرأة عدم معاشرة زوجها بينما فى مجتمعنا لاتزال كرامة المرأة مهانة إذ لا يزال من حق الزوج حتى الان تنفيذ حكم الطاعة جبرا وبقوة السلطة التنفيذية حيث أن القرار الذى صدر بهذا الشأن فى عام ١٩٦٧ (ولا علاقة له بالحكومة الحالية) كان قرارا وزاريا من وزير العدل وليس قانونا ولا يلغى القانون الا قانون آخر . وهذه ثغرة يستطيع

حتى الان أى رجل أن يستغلها مع ان الاسلام أصلا لايبيح زواجا أو حياة زوجية بين طرفين يرفض أحدهما مباشرة الاخر حتى ان كانت المرأة هى الطرف الرافض كما ان المحاولات المتعــــددة التى بذلت لاخراج قانون جديد للاحوال الشخصيه لا تزال تتعثر وتجد مقاومة من قوى يبدو ان الحكومة تسترضيها .
اننا نطالب الحكومة باتخاذ خطوات جدية نحو مشروع جديد فى هذا الشأن يحفظ المرأة حقوقها ويحفظ للاسلام سماحته واعلاءه للكرامة الانسانية فى كافة مجالات الحياة خاصة فى مجال العلاقات الزوجية التى دعا الاسلام إلى تأسيسها على المودة والرحمة.

٣ ـ وفى مجال حماية الامومة والطفولة لاتزال دور الحضانة من وسائل الاستغلال والتجارة وغالبية الهيئات تتحايل على القانون الذى يجبرها على انشاء دار حضانة ، ولم تبين الدولة حتى الان أى مشروع خاص بها تكون تكاليفه فى متناول أى دخل ويحقق للامهات حياة كريمة سهلة وللاطفال عناية صحية ونفسية صالحة . ان الاعباء التى تقع على كاهل الاسرة من جراء صعوبة الحياة وصعوبة الحصول على ماتحتاج اليه فى هذه المرحلة من أجل تربية أطفالها يستدعى اعادة النظر فى التسهيلات التى تقدمها الدولة للمرأة ان حصول المرأة على أجازة وضع التربية أولادها لا تحل شيئا ما دامت بغير مرتب والمعروف أن غالبية النساء يذهبن الى العمل للحاجه اليه سواء من الناحية المادية أو الناحية الاجتماعية لها ولمجتمعها فحرمانها من المرتب والعمل تكون له غالبا أسوأ النتائج على مستواها الفردى وعلى المجتمع ككل .

كما اننا لم نرى أى مبادرة أو اشارة الى الاتجاه الى مساعدتها فى حياتها اليومية سواء بالتفكير حتى فى مشروعات تسمح لها بالحصول على أدوات تساعدها فى

مهامها المنزلية بأسعار معقولة أو حتى تخفيض الجمارك على عملي هذه الادوات بالذات اذا فكرنا فى الغزو الاقتصادى للالات الاجنبية أو التفكير فى انشاء مصانع تنتج وجبات جاهزة أو خضروات معدة مما يسهل عليها القيام بواجباتها المنزلية فتسهل عليها مشاق الحياة اليومية .

٤ - وفيما يتعلق بحماية كرامة المرأة والمحافظة عليها فاننا نطالب بعقوبات رادعة وعلنية لكل مغتصب يستغل سلطاته لهتك أعراض بريئات تحتم عليهن مهام الحياة الحديثة السير فى شوارع كانت أمانا للجميع فأصبحت لاسباب عدة ساحة النهب والعنف يدفع ثمنها ضعف المرأة الجسمانى والمفروض أن الدولة أول من يحميها ويدافع عنها حتى لا تتحول قيمتنا الاجتماعية والروحية الى مجرد كلام انشائى بينما كل ما يستورد من حلقات تليفزيونية تعلم الشباب البطش والعنف وتكون المرأة العزلاء أول من يعانى من النتائج السلبية لهذه المستوردات السلوكية .

رابعا : الديمقراطية والممارسة الحزبية

يؤمن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي أن خروج مصر من العناء الاقتصادى ، الاجتماعى الذى تعانى منه لا يكن أن يتحقق بغير مشاركة كافة القوى السياسية الفاعلة فى المجتمع المصرى ويدرك الحزب فى الوقت ذاته ان هذه المشاركة لا يمكن أن تتم دون أن تجرى ممارساتنا السياسيه فى جو ديمقراطى . رغم أن الجوانب المختلفة لقضية الديمقراطية قد نوقشت فى مواضع كثيرة من ردنا هذا ، فان أهمية هذه القضية تفرض علينا أن نفرد لها حيزا خاصا نعرض فيه العناصر الاساسية لها ونسجل فيه ملاحظاتنا على ممارسات الحكومة فى هذا الشأن .

لقد تضمن بيان الحكومة اعلاناً من السيد رئيس الوزراء عن تبنى حكومته الخط الديمقراطى وفى هذا الاطار لوح سيادته بالتزام الحكومة بالدستور نصا وروحا ، وبانهاء نظام الرأى الواحد وأخذ الاراء المعارضة البناءة فى الاعتبار والعمل على حماية الحريات وتطبيق سيادة القانون وتدعيم دوله المؤسسات .

ومن منطلق نظرى بحت فان ادعاءات الحكومة رائعة للغاية ولا يمكن الاختلاف حولها . ولكن من ناحية الممارسة الفعلية فان تجاربنا تؤكد أن الحكومة لا تصدق فى حرف واحد من الكلام الكثير الذى تطلقه للاستهلاك الجماهيرى عن الديمقراطية وعن الحريات .

ان الواقع المر الذى نعيش جميعنا فيه حيث تضيق الحكومة بالحريات وتضيق علينا فرص الممارسة الديمقراطية فى عنف غير متبصر يوفر علينا ملاحظات كثيرة كان من الممكن ان نبديها وباختصار شديد فان أفعال الحكومة توفر على المخالفين لها اقوالا كثيرة . الا أنه تبقى لنا ملاحظتان سريعتان فى هذا المجال .

١ ـ ان اصرار الحكومة على تضييق امكانيات العمل أمام المعارضة (بكافة اتجاهاتها) يمثل اخطارا أكيدة على التجربة الحزبية . فحرمان المخالفين من أية مساحات اعلامية (مقروءة أو مسموعة أو مرئية) لكون الحكومة تسيطر على الاذاعة والتليفزيون ، وتحت دعوى قومية الصحف مثلها مثل الهجوم الضارى غير الموضوعى على المستقلين وعلى أحزاب المعارضة وأنتهاج مبدأ مهاجمة الاشخاص بديلا عن التحاور مع الافكار ، والاعلان فى مناسبة وبغير مناسبة عن ضرورة تصفية الرأى المعارض فى الصحافة وأجهزة الاعلام بل وتنفيذ هذا فعلا ، كلها أمور تؤدى الى سيطرة الرأى الواحد ، وهو ما تزعم الحكومة انها تعمل على الخلاص منه .

٢ ـ ان احداً لايخالف الحكومة على ضرورة الاخذ بمبدأ سيادة القانون . ولكن يبدو أن الحكومة لاتدرك أن هذا المبدأ يجب أن تخضع له الحكومة كما تخضع له المعارضة وكما يخضع له جميع المواطنين ومن هنا فان الادارة الحكومية وأجهزة الامن يجب أن تتحرى الدقة وأن وتلتزم الامانة وأن تصدر عن الحس الوطنى وهى توجه اتهاماتها الى المواطنين أو تمارس اجراءات القبض عليهم أو احالتهم الى التحقيق . أيضا فان الحكومة يجب أن تكف عن ستر أخطائها واخفاء عجزها بتوزيع الاتهامات يمينا وشمالا ، والبحث عن كبش فداء فى كل محنة تقدمه الى الجماهير لخداعها ولتجنب نفسها مشقة الاعتراف بمسئولياتها الكاملة عن التعقيدات الاجتماعية والديمقراطية التى تترتب على سياساتها الخاطئة أنه من غير المعقول أن تحيل أجهزة الامن (٧٢٤) مواطنا بتهمة أحداث الشغب فى يناير الماضى فتتمخض المحاكمات عن ادانة أربعة منهم فقط بينما يخلى سبيل (٧٢٠) منهم . ومن المثير للتساؤل أيضا ان تقدم اجهزة الأمن الى النيابة (٥٥١) مواطنا فى قضايا التنظيم ليصدر قضاؤنا العظيم احكامه باخلاء سبيلهم جميعا

فيما عدا (١٦) ستة عشر مواطنا .

إن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى قد أكد فى حينه ، وهو لايزال يؤكد ، ادانته لأساليب التخريب والعنف والشغب ، ولكنه فى الوقت ذاته يدين محاولات تضييق الديمقراطية وتقييد الحريات تحت أى ظرف من الظروف ومن هنا فإنه يأمل أن تكون الحكومة أكثر التزاما بمبدأ سيادة القانون فى المستقبل وأن تكون حريصة على حقوق المواطنين وحرياتهم قدر حرصها على الأمن واستقرار المجتمع .

الثمن ٢٠ قرشا

مطبعة الغد ٦ ش أديب ت ٨٠٦٩٥٠